

دولة / ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة طرابلس / كلية الآداب

مكتب الدراسات العليا

قسم اللغة العربية / شعبة اللغويات

قضايا الرتبة في الجملة العربية من خلال ديوان ابن خفاجة الأندلسي

(دراسة تحليلية نحوية)

قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العالية (الماجستير)

في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب : **حسين أحمد ضو**

إشراف الدكتور: **علي الطاهر الفاسي**

طرابلس / العام الجامعي 2012 – 2013 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ { 1 } خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ
عَلَقٍ { 2 } اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ { 3 } الَّذِي عَلَّمَ
بِالْقَلَمِ { 4 } عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ { 5 }

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الإهداء

- إلى روح والدي تغمده الله برحمته الواسعة .
- إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها .
- إلى زوجي الكريمة وأبنائي الأعزاء .
- إلى كافة الأصدقاء وزملاء الدراسة في جميع مراحلها .
- إلى اساتذتي الأفاضل .
- إلى الدارسين والباحثين في لغتنا العربية .
- إلى هؤلاء جميعاً أهدي خنثي هذا

شكر وتقدير

- الشكر والحمد والثناء لله سبحانه وتعالى الذي وفقني في انجاز هذا البحث .
- إلى الأستاذ المشرف: الدكتور علي الطاهر الفاسي، على ما قدمه لي من دعم وعون ورعاية وتشجيع، فجزاه الله خيراً على ما قدمه للغة العربية .
- إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث .
- إلى الموظفين بمكتبة الدراسات العليا ومكتبة جمعية الدعوة الإسلامية .
- إلى عضوي لجنة المناقشة لثمهم مشقة قراءة هذا البحث ومناقشته وتقويمه .

المُقدِّمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد :

فإنّ اللغة العربية هي اللغة التي أنزل الله بها القرآن الكريم ؛ وحملها القرآن الكريم إلى كافة بقاع الأرض، وحفظها من الضياع، وهو أهم مصدر للأسلوب العربي الفصيح، وأنّ الشعر العربي يأتي في المرتبة الثانية بعده، وهو ديوان العرب، والترجمان عن أحاسيسهم ومشاعرهم، وهو الميدان الذي يتنافس فيه فرسان الكلام، وبه تظهر قدراتهم الفنية والبيانية، وبعد أن أقترح عليّ الأستاذ المشرف أن يكون موضوع دراستي حول الجملة في (ديوان ابن خفاجة الأندلسي) وكذلك من خلال اطلاعي على الشعر العربي الأندلسي، الذي لا يقل أهمية على الشعر العربي المشرقي، من حيث اللغة، والبلاغة، والشكل، والمضمون، والمحافظة على الأصول التي انتهجها الشعر العربي، رأيت أن دراسة الظواهر اللغوية في الشعر الأندلسي، قلّما حظيت باهتمام كبير من جانب الباحثين، مقارنة بما حظي به الشعر المشرقي، مما جعلني أقدم على المساهمة في بحث يخدم هذا النوع من الدراسات ؛ كما أن هذه الدراسات تخرج الدرس اللغوي من الجمود والخروج من الطوق الذي أُحيط بالدرس النحوي منذ زمن، والبحث عن التجديد والتطوير، فهذه الدراسات - دراسة الدواوين - لم تكن موجودة إلى زمن قريب، فأغلب الدراسات منصبة على كتب التراث، فعزمت على أن تكون دراستي حول ديوان: (ابن خفاجة الأندلسي)، وأن يكون موضوع بحثي لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير)، تحت عنوان: (قضايا الرتبة في الجملة العربية من خلال ديوان ابن خفاجة الأندلسي)، والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها من خلال أبيات الشعر؛ ومدى موافقتها أو مخالفتها لقواعد النحو العربي .

وقد واجهتني صعوبات بسبب عدم الحصول على تفرغ من جهة العمل - وهي التعليم - لأجل الدراسة، وكذلك ظروف الحياة ومتطلبات الأسرة، وفي جمع المادة العلمية، ونقص المصادر والمراجع، مما جعلني أنتقل بين المكتبات العامة والخاصة وقطع المسافات الطويلة، وسهر الليالي لجمع المادة العلمية، وكذلك البحث في الديوان لاستخلاص الشواهد الشعرية وتطبيق القواعد النحوية عليها.

أهداف البحث :

1— محاولة الإسهام في عمل أخدم به لغة القرآن الكريم، ورغبتني في إثراء الدراسات اللغوية من خلال الشعر الأندلسي .

2— الإسهام في إثراء المكتبة العربية بدراسة يستفيد منها القراء والدارسون .

3— إنّ هذا النوع من الأبحاث يجعل الباحث متعلقاً باللغة، وذلك بما يتيح له من إطلاع واسع على كتب اللغة، والوقوف على الكثير من آراء النحاة التي انطوت عليها مصنفاتهم .

4— معرفة مدى أثر كتب التراث في علم النحو التي ألفتها المشاركة على الأندلسيين .

5— تطبيق بعض المسائل النحوية على ثاني أفصح الأساليب العربية، بعد القرآن الكريم، وهو الشعر العربي .

ويتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، وهي على النحو التالي:
التمهيد: تناولت فيه نبذة عن الشاعر، المتمثلة في اسمه ونسبه وحياته وشعره، ثم تناولت فيه العلاقة بين الجملة والكلام وآراء العلماء القدامى والمحدثين حول ذلك .

الفصل الأول: (الرتبة في الجملة الاسمية)، وقد قسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم المبتدأ وتأخير الخبر) .

المبحث الثاني: جواز المطابقة أو المخالفة مع الرتبة الأصلية (جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر) .

المبحث الثالث: مخالفة رتبة الأصل وجوباً (تقديم الخبر وتأخير المبتدأ) .

المبحث الرابع: الحذف في الجملة الاسمية .

الفصل الثاني: (الرتبة في الجملة الفعلية)، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المطابقة مع الرتبة الأصلية .

المبحث الثاني: المخالفة مع الرتبة الأصلية.

المبحث الثالث: الحذف في الجملة الفعلية .

الفصل الثالث: (الرتبة في الجملة المنسوخة)، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (كان وأخواتها) .

المبحث الثاني : (إنّ وأخواتها) .

المبحث الثالث: (كاد وأخواتها) .

الخاتمة : وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

ثم الفهارس العامة .

وأخيراً أقدم شكري الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور: علي الطاهر الفاسي ،على قبوله الإشراف على هذا البحث، وعلى ما قدمه لي من ملاحظات وتوجيهات ورعاية، حتى يخرج هذا البحث بهذا الشكل، بعد أن كان مجرد فكرة، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذين عضوي لجنة المناقشة، لقبولهما الدعوة لقراءة هذا البحث، ثم مناقشته والحكم عليه، كما أشكر كل من مدّ

لي يد العون والمساعدة، وأدعو الله أن يجعله في موازين حسناتهم، وأرجو أن أكون قد وفقتُ،
واسألُ الله أن يتقبلَ هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأرجو أن يكون صدقُ
النية، والإخلاصُ في الجهدِ والعملِ، شافعاً لي عما فيه من قصورٍ أو خطأ أو سهوٍ أو نسيانٍ ،
وهي من طبيعة الإنسان، والكمالُ لله وحده .

وَأخِي دَعَوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين
أما بعد :

موضوع بحثي لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير)، تحت عنوان:

(قضايا الرتبة في الجملة العربية من خلال ديوان ابن خفاجة الأندلسي)، دراسة تحليلية نحوية ، والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتحليلها من خلال أبيات الشعر؛ ومدى موافقتها أو مخالفتها لقواعد النحو العربي .
أهداف البحث :

1 ————— محاولتي الإسهام في عمل أخدم به لغة القرآن الكريم، ورغبتني في إثراء الدراسات اللغوية من خلال الشعر الأندلسي .

2 ————— الإسهام في إثراء المكتبة العربية بدراسة يستفيد منها القراء والدارسون .

3 ————— إنّ هذا النوع من الأبحاث يجعل الباحث متعلقاً باللغة، وذلك بما يتيح له من إطلاعٍ واسعٍ على كتب اللغة، والوقوف على الكثير من آراء النحاة التي انطوت عليها مصنفاتهم .

4 ————— معرفة مدى أثر كتب التراث في علم النحو التي ألفها المشارقة على الأندلسيين .

5 ————— تطبيق بعض المسائل النحوية على ثاني أفصح الأساليب العربية، بعد القرآن الكريم، وهو الشعر العربي .

ويتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة ، وهي على النحو التالي:

التمهيد: تناولت فيه نبذة عن الشاعر، المتمثلة في اسمه ونسبه وحياته وشعره، ثم تناولت فيه العلاقة بين الجملة والكلام وآراء العلماء القدامى والمحدثين حول ذلك .

الفصل الأول: (الرتبة في الجملة الاسمية)، وقد قسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم المبتدأ وتأخير الخبر) .

المبحث الثاني: جواز المطابقة أو المخالفة مع الرتبة الأصلية (جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر) .

المبحث الثالث: مخالفة رتبة الأصل وجوباً (تقديم الخبر وتأخير المبتدأ) .

المبحث الرابع: الحذف في الجملة الاسمية .

الفصل الثاني: (الرتبة في الجملة الفعلية)، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المطابقة مع الرتبة الأصلية .

المبحث الثاني: المخالفة مع الرتبة الأصلية.

المبحث الثالث: الحذف في الجملة الفعلية .

الفصل الثالث: (الرتبة في الجملة المنسوخة)، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: (كان وأخواتها) .

المبحث الثاني : (إنّ وأخواتها) .

المبحث الثالث: (كاد وأخواتها) .

الخاتمة : وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث .

ثم الفهارس العامة .

وَأخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ .

التمهيد

أولاً حياة ابن خفاجة :

هو " ابراهيم بن أبي الفتح بن عبد الله بن خفاجة الهواري الأندلسي ،شاعر غزل ،من الكتاب البلغاء،غلب على شعره وصف الرياض ومناظر الطبيعة ،وهو من أهل جزيرة شقر من أعمال بلنسية في شرق الأندلس .لم يتعرض لاستماحة ملوك الطوائف مع تهافتهم على الأدب وأهله،له (ديوان شعر مطبوع) " (1).

ولد ابن خفاجة سنة (450هـ) (1058م) ،والراجح أن نسبه الخفاجي يعود إلى بني خفاجة بن عمر بن عقيل بن كعب بن ربيعة بن صعصعة ، وهم بطون من قبائل قيس بن مضر ، الذين هاجر بعضهم إلى الأندلس في فترة مبكرة واستوطنوا قرطبة (2) .

كانت أسرة ابن خفاجة تتمتع بمكانة اجتماعية رفيعة ، ثقافياً ، ومادياً ، مما شجعه على الإقبال على مناهل العلم ، والابتعاد عن مذلة السؤال ومحاولة التودد والتقرب من الحكام ، كما فعل غيره من شعراء ذلك العصر .

ومن جانب آخر فقد انعكست ظلال الفتنة و الانقسام التي حلت بأرض الأندلس على نفسية الشعب الأندلسي بعامه ، وشعر كل فرد بالمرارة والضياع ، وطفق كل واحد منهم يبحث عن حياة هانئة ، مستقرة ، وتبعاً لذلك فقد اختلفت الأساليب ، فمنهم من انعزل عن المجتمع ، وفضل الهروب بعيداً ملتزماً جانب الحياد ، منطوياً على نفسه ، ومنهم من وجد راحته في إغراق همومه في الكأس ، وإفناء متاعبه في الملذات (3) .

وقد اكد ابن خفاجة هذا في شعره ، ولا يرى للحياة معنى بدون كأس ومتعة ، إذ قال:

إِنَّمَا الْعَيْشُ مُدَامٌ أَحْمَرُ قَامَ يَسْقِيهِ غُلَامٌ أَحْوَرُ

1 - الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف : خير الدين الزر كلبي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 6 ، 1984م ، 1 / 57 .

2 - انظر : الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، دار الثقافة ، بيروت ، ط 3 ، 1971 م ، 11 / 210 .

3 - انظر الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة ، أحمد هيكل ، القاهرة ، 1970 ، ص 373 .

وَعَلَى الْأَفْداحِ وَالْأُدواحِ مِنْ
فَكَأَنَّ الدَّوْحَ كاسٌ أُرْبِدَت

حَبَبِ نَورٍ وَتَبْرٍ أَصْفَرُ
وَكَأَنَّ الكاسَ دَوْحٌ مُزْهَرٌ⁽¹⁾

وقوله :

أَما لَدَيْكَ حلاوة

أَما عَلَيْكَ طلاوة

طايِبٌ وَداعِبٌ وَلا عِيبَ

وَداَعٌ سَجايَا البِداوةِ

فَإِنَّ أَوْحَشَ شَيْءٍ

جَساوةٌ فِي غِباوِهِ⁽²⁾

وهكذا بدأ ابن خفاجة الشق الأول من حياته الطويلة ، فاقبل على الملذات يعب منها في مقتبل عمره دون حدود ، ثم هجر تلك الملذات بعد أن بدأت شمس حياته تميل نحو الغروب ، وهو القائل :

لا العَطايا ولا الرِّزايا بَواقِ

كُلُّ شَيْءٍ إِلى بِلْيٍّ وَدَثورِ

فَالهُ عَن حالَتِي سُرورٍ وَحُزْنِ

فإِلى غايَةٍ مَجاريِ الأُمورِ

وَإِذا ما تَقَضَّتْ صُرُوفُ اللَّياليِ

فَسَواءٌ لَيْلاِ الأَسى وَالسُّرورِ⁽³⁾

وهي تخالف ما كان يدعو له في الشق الأول من حياته .

ولكن ذكريات الصبا تطفو أحيانا ويشعر ابن خفاجة بالحنين إلى كؤوس الراح فيقول:

يا حَبِذا نَاديِ النِّدامِ وَمُجْتَلِي

سَرِّ السُّرورِ بِهِ وَمَسْلَى الأَنفُسِ

وَكَئِنَّ كَفَفْتُ عَنِ المُدَّامِ فَإِنَّ لِي

نَفْساً تَهَشُّ بِصَدْرِ ذاكِ المَجْلِسِ

لَولا الحِياءُ مِنَ المَشيبِ لَقَبَلْتُ

ثَغَرَ الحِبابِ بِهِ وَعَيْنَ النَّرْجِسِ⁽¹⁾

1 - ديوان ابن خفاجة ، شرح يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، د ط ، د ت ، ص 78 .

2 - السابق : 406 .

3 - السابق : 421 .

شعره:

عالج ابن خفاجة في شعره أغراض الغزل، والوصف، والمدح، والثناء، والشكوى، والعتاب، والفخر، فلم يبتعد في أكثر معانيه عن تقدمه من شعراء العرب؛ ولكنه يختص بتلك النزعة الأندلسية التي يتمثل فيها شغف الشاعر بطبيعة بلاده؛ واستسلامه إلى سحر جمالها، ولقد كان لطبيعة الأندلس الزاخرة بالمفاتيح أثر كبير في طبعه على هذه الشيمة فوصف الطبيعة بجميع مظاهرها، ومباهجها، حتى سمي بشاعر شرقي الأندلس، كما سمي بالشاعر البستاني، ولقبه المقري بصنوبري الأندلس، ولقبَ بالجنان لكثرة ما وصف الرياض (2).

وفاته:

قال الضبي عن وفاة ابن خفاجة: " توفي ابن خفاجة سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة لأربع بقين من شوال، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة " (3).

وقد ذكر ابن خفاجة أنه بلغ إحدى وثمانين سنة في قوله:

أَيُّ عَيْشٍ أَوْ غِذَاءٍ أَوْ سِنَةٍ لِبَابِنِ إِحْدَى وَثَمَانِينَ سَنَةٍ (4)

ثانياً: معنى الجملة والكلام في اللغة

الجملة لغة:

الجملة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرق، وأجمل له الحساب كذلك يقال: أجملت له الحساب والكلام. (5)

1 - الديوان 424.
2 - انظر تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات الأندلسية، شوقي ضيف، ص 318.
3 - بغية الملتبس، الضبي، دار صادر بيروت، 1957، ص 216.
4 - الديوان: 461.
5 - انظر: لسان العرب لابن منظور، دار الفكر للطباعة والنشر، ط 3، 1994 م، م (جمل)، 11 / 28.

قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾⁽¹⁾

ويقال : أخذ الشيء جملة وباعه جملة : متجمعا لا متفرقا⁽²⁾.

وقال العكبري : " اعلم أن الجملة من قولك : أجملت الشيء إذا أُجمعتُ أجزاءه ، والجملة هي كل شيء مشتمل على شيئين فصاعداً ، وهي ضد التفصيل لأن التفصيل التفريق " ⁽³⁾ .

وقال السمين الحلبي: " وحقيقة المجل هو المشتمل على جملة أشياء كثيرة ملخصة"⁽⁴⁾.

الكلام لغة :

" والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير " ⁽⁵⁾ .

" والكلام : الصوت بحروف الهجاء ، وهو على وجهين : مفيد ، وغير مفيد، واختلفوا في أقل ما يسمى كلاماً ، فقيل : حرف واحد ، وقيل أقل الكلام حرفان " ⁽⁶⁾ .

" والكلم في أصل اللغة : الأصوات المفيدة " ⁽⁷⁾ .

الجملة والكلام عند النحاة القدامى :

-
- 1 - الفرقان : 32
 - 2 - انظر : المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، اشراف : عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية ، طهران ، م (جمل) 1 / 137 .
 - 3 - المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تح : عبد الحميد الزوي ، منشورات جامعة قاربيونس ، بنغازي ، ط 1 ، 1 / 230 .
 - 4 - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، لأحمد السمين الحلبي ، تح : عبد السلام التونحي ، دار اقرأ ، طرابلس ليبيا ، ط 1 ، م (جمل) 1990 ، 1 / 554 .
 - 5 - مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي ، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه ، مصر ، م (كلم) 2 / 802 .
 - 6 - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميري ، تح : حسين عبد الله العمري وآخرين ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 ، 1999 م ، م (كلم) ، 9 / 581 .
 - 7 - المعجم الوسيط ، م (كلم) ، 2 / 802 .

قال سيبويه : " واعلم أنّ (قلت) وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً ، نحو قلتُ : زيدٌ منطلقٌ ، لأنه يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا اسقط القول عنه " (1) .

وأول من استعمل مصطلح الجملة عند القدامى هو : (المبرد) وذلك في باب الفاعل حيث قال : " إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب " (2) .

وتبع المبرد تلميذه (ابن السراج) فاستخدم مصطلح الجمل المفيدة ، فقال : " والجمل المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل ، وإما مبتدأ وخبر " (3) .

حدود الجملة عند القدامى :

قال ابن جني : " أما الجملة فهي : كل كلام مستقل بنفسه " (4) .

وقال العكبري : " الجملة عند النحويين القول الذي يحسن السكوت عليه " (5) .

وقال الرضي : " أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا " (6) .

وقال الجرجاني صاحب التعريفات : " الجملة : عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفاد كقولك : (زيد قائم) ، أو لم يفد ، كقولك : (إن

1 - الكتاب لسيبويه ، تح : عبدالسلام هارون ، دار الجبل بيروت ، ط 1 ، دت ، 1 / 122 .
2 - المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1999 م ، 1 / 55 .
3 - الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 4 ، 1999 ، 1 / 64 .
4 - اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح : فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اربد الأردن ، ط 2 ، 1990 م ، ص 13 .
5 - المتبع في شرح اللمع ، 1 / 231 .
6 - شرح الرضي على الكافية ، تعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ليبيا ، ط 2 ، 1996 ، 1 / 33 .

يكرمني)، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً " (1).

وقال الفاكهي : " حد الجملة : القول المركب الإسنادي أفاد أم لم يفد " (2).

حدود الكلام عند القدامى :

قال ابن جني : " أما الكلام : فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه " (3).

وقال الزمخشري : " الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين ، كقولك : (زيد أخوك) ، و(بشر صاحبك) أو في فعل واسم نحو قولك : (ضرب زيد) ، و (انطلق بكر) وتسمى الجملة " (4).

وقال العكبري : " الكلام عند النحويين : عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ويسمى الجملة " (5).

وقال ابن يعيش : " الكلام عند النحويين : عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، ويسمى الجملة " (6).

وقال ابن مالك : " الكلام : ما تضمن من الكلم اسناداً مفيداً مقصوداً لذاته " (7).

وقال ابن هشام : " الكلام في اصطلاح النحويين : عبارة عما اجتمع فيه أمران : اللفظ والإفادة " (1).

1 - التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، تح : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1967 م ، ص 110 .

2 - شرح الحدود النحوية ، عبد الله الفاكهي ، تح : زكي فهمي الألوسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ص 110 .

3 - الخصائص ، لابن جني ، تح : عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، 1 / 31 .

4 - المفصل في صنعة الإعراب ، محمود الزمخشري ، عناية : علي بوملح دار مكتبة الهلال بيروت ، ط 1 ، 1993 م ، ص 23 .

5 - المتبع في شرح اللمع 1 / 114 .

6 - شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، دط ، دت ، 1 / 20 .

7 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، تح : محمد كامل بركات دار الكتاب العربي ، 1967 م ، ص 3 .

الصلة بين الجملة والكلام :

يرى بعض الباحثين قديماً وحديثاً⁽²⁾ ، أنّ علماء العربية القدامى من جعل الصلة بين الجملة والكلام وثيقة جداً ، إلى درجة استخدام مصطلحين بمعنى واحد ، كما هو الحال - حسب رأي بعضهم -⁽³⁾ ، عند ابن جني القائل: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام " ⁽⁴⁾.

وقال أيضاً : " وأما القول: فأصله أنه كل لفظ مِذَل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد ، أعني الجملة وما كان في معناها ... و الناقص ما كان بضد ذلك، فكل كلام قول، وليس كلُّ قولٍ كلاماً، هذا أصله " ⁽⁵⁾.

ثم قال : " فعلى هذا يكون قولنا (قام زيد) كلاماً ، فإن قلت مشارطاً : (إن قام زيد) فزدت عليه (إن) رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولاً لا كلاماً ؛ ألا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجواب الشرط " ⁽⁶⁾.

وقال في اللع: " أما الجملة فهي كل كلام مفيد ، مستقل بنفسه ، وهي على ضربين : جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل " ⁽⁷⁾.

وتبع ابن جني في هذا القول أبو البقاء العكبري حيث قال: " والجملة عند النحويين: القول الذي يحسن السكوت عليه ، وهو حد الكلام أيضاً " ⁽⁸⁾.

1 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، عناية : محمد محبي

الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 6 ، 1980 م ، 1 / 11 .

2 - من القدامى ابن هشام في المغني 2 / 37 ، ومن المحدثين محمد عبادة في كتابه الجملة العربية ص 28 ، ومحمود نحلة في كتابه نظام الجملة في شعر المعلقات ص 20 .

3 - انظر الجملة العربية ص 28 .

4 - الخصائص : 1 / 31 .

5 - السابق : نفس الجزء والصفحة .

6 - الخصائص : 1 / 33 .

7 - 1 / 31 .

8 - المتبع في شرح اللع 1 / 231 .

ولعل أول من صرّح بالفرق بين الجملة والكلام هو ابن مالك، حيث قال:
" صرّح سيبويه في مواطن كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا
على الجمل المفيدة " (1).

وقال في موضع آخر: " وقد صرّح سيبويه وغيره من أئمة النحو بأن ما لم يفد
ليس بكلام ، مفرداً كان كـ(زيد) أو مركباً دون إسناد كـ(عبدك) و(خير منك) أو
مركباً بإسناد مقصود لغيره نحو : (إن قمت) أو مركباً بإسناد مقصوداً لا لغيره لكنه
مما لا يجهله أحد ، نحو:(النارُ حارّةٌ) فيلزم من تعرض لحد الكلام أن يحترز من ذلك
كله بإيجاز " (2).

وتبعه الرضي حيث قال: " والفرق بين الجملة والكلام ، أن الجملة ما تضمّن
الإسناد الأصلي ، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ
وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل والمفعول ، والصفة
المشبهة ، والظرف ، مع ما أسندت إليه . والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان
مقصوداً لذاته ؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس " (3).

في هذا التعريف نلاحظ أن الرضي قد عرف الجملة من خلال الإسناد ، وتحدث
عن نوعين هما : الإسناد الأصلي المقصود لذاته ، والإسناد الأصلي غير المقصود
لذاته ، وبين أن الجملة تحتل نوعي ذلك الإسناد ، أما الكلام فلا يحتل غير الإسناد
المقصود لذاته ، وهذا هو الفرق بين الجملة والكلام .

وعرف ابن يعيش الكلام بقوله : " أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها
، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها ، كما أن الكلمة

1 - شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي) تح عبد الرحمن السيد،
ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط 1 ، 1990 ، 5 / 1 .

2 - شرح التسهيل : 7 / 1 .

3 - شرح الرضي على الكافية : 33 / 1 .

جنس المفردات ، فيصح أن يقال : كل زيد قائم كلام، ولا يقال : كل كلام زيد قائم ، وكذلك مع الجملة الفعلية " (1).

لقد انقسم النحاة القدامى إلى فريقين : الفريق الاول : لا يفرّق بين الجملة والكلام، والفريق الثاني : يفرّق بين الجملة والكلام ، والكلام عندهم : هو أنه مفيد في كل أحواله وأشكاله ، وأنّ الجملة قد تكون مفيدة وقد تكون غير مفيدة ، فإذا كانت مفيدة فهي جملة وكلام ، وإذا كانت غير مفيدة فهي جملة وليست كلاماً ، وهي تركيب لغوي يقوم على الإسناد ، وهي أعم من الكلام الذي لا يكون إلا مفيداً .

" وبذلك يتضح بأنّ اصحاب هذا الاتجاه يعدون كل إسناد بين فعل وفاعل ، أو بين مبتدأ وخبر جملة ، سواء أكانت هذه الجملة مستقلة ، أم داخلة في بناء جملة أخرى أكبر منها ، وهذا ما سوغ لهم التفريق بين الكلام والجملة ، فالكلام هو المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، والجملة هي الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر مطلقاً " (2).

الجملة عند علماء العربية المحدثين :

يقول الدكتور إبراهيم أنيس في تعريفه الجملة: " الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر " (3).

وقال الدكتور مهدي المخزومي في تعريفه للجملة متأثراً بإبراهيم أنيس :

" الجملة في أقصر صورها هي : أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه ، وليس لازماً أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها " (4).

1 - شرح المفصل لابن يعيش : 1 / 21 .

2 - بناء الجملة العربية ، محمد حماسة ، ص 24

3 - من أسرار اللغة ، ابراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط 7 ، 1985 م ، ص 276 .

4 - في النحو العربي ، نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط 3 ،

1994 م ، ص 33 .

وقال أيضاً : " قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً ، أو من المسند ، لوضوحه وسهولة تقديره " (1).

وقال الدكتور عماد حاتم معلقاً على بعض التعريفات : القول بأن : " (الجملة مجموعة من المفردات تعبر عن فكرة محددة) هو تعريف للمجهول بمجهول ، ... وأن : (الجمل تمثل تركيباً قواعدياً محدداً يعبر عن فكرة ما) هو مقبول من حيث الصناعة النحوية ، أما من حيث المعنى فقد يكون غير مقبول كما في : (الأفكار الزرقاء العديمة اللون تنام نوماً صاخباً) ، فهذه الجملة مقبولة من الناحية النحوية القواعدية ، أما مضمونها فغير مقبول " (2).

ثم قال : " لا بدّ أن نشرك علم المنطق في تعريف الجملة ، كأن نقول : إن الجملة قول يتضمن إسناداً قواعدياً ومنطقياً . وذلك من أجل الخروج من إطار الأحاديث السفسطائية الفارغة " (3).

وقال الدكتور إبراهيم السامرائي : " ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة على الإسناد ، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية ، قضية إسنادية ، والإسناد اللغوي علامة وارتباط من طرفين : موضوع ومحمول ، أو مسند إليه و مسند " (4) .

1 - في النحو العربي ص 33 .
2 - فقه اللغة وتاريخ الكتابة ، للدكتور عماد حاتم ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، ط 1 ، 1982 م ، ص 78 - 79 .
3 - فقه اللغة وتاريخ الكتابة : 79 .
4 - الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 4 ، 1986 م ، ص 201 .

الفصل الأول: الرتبة في الجملة الاسمية .

المبحث الأول: التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم المبتدأ وتأخير الخبر).

المبحث الثاني: جواز المطابقة أو المخالفة مع الرتبة الأصلية (جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ و الخبر).

المبحث الثالث : وجوب المخالفة مع الرتبة الأصلية (تقديم الخبر وتأخير المبتدأ) .

المبحث الرابع : الحذف في الجملة الاسمية .

مدخل :

التقديم والتأخير:

مسألة التقديم والتأخير من المسائل التي عني بها النحاة ، واهتم بها البلاغيون واللغويون قديماً وحديثاً؛ فتقديم بعض أجزاء الكلام على بعض — ما لم يكن تعسفاً ولا تكلفاً — من خصائص العربية وأسرارها ، وهو ما جرت عليه الأساليب العربية الفصيحة .

قال ابن فارس : " من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر ، وتأخيره وهو في المعنى مقدم . كقول (ذي الرّمة):
ما بال عينك منها الماء ينسكب ، أراد : ما بالك عينك ينسكب منها الماء " (1) .
وقال ابن سنان الخفاجي : " فمن وضع الألفاظ موضعها ألا يكون في بعض الكلام تقديم وتأخير ، حتى لا يؤدي ذلك إلى فساد معناه وإعرابه في بعض المواضع " (2) .

وقال عبد القاهر الجرجاني : " هو باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتّر لك عن بديعه ، ويفضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ، أن قدم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان " (3) .

وقد تناول هذه القضية ابن جني في (الخصائص) وعده ضمن باب سماه :
(باب في شجاعة العربية) فقال: " اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير ، والحمل على المعنى ، والتحريف " (4) .

1 - الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، تح : عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1993 م ، ص 244 .

2 - سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1982 م ، ص 111 .

3 - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط 1 ، 2001 ، ص 76- 77 .

4 - 243 / 2 .

وقال ابن الأثير : " هذا باب طويل عريض ، يشتمل على أسرار دقيقة " (1) . وللتقديم والتأخير أسباب، فهو لا يأتي في الكلام اعتباطاً، أو للتلاعب بالألفاظ، أو التراكيب، إنما يكون لحكمة بلاغية ، أو نكتة لغوية ، يعتمد إليها المتكلم ، لكي يفهم مراده ، وهو أكثر ما يكون في الشعر (2) . ويرى شوقي ضيف أن سبب التقديم والتأخير، راجع إلى أن اللغة العربية كانت في الأصل لغة شعرية ، فلذلك نجد أن عناصر الجملة لا تلتزم ترتيباً معيناً ، أو خطأً محددًا ، إذ الأساس ترتيبها حسب أنغام البيت ، لا حسب النظام النحوي (3) .

الجملة الاسمية :

الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر ، فهما ركنها الأساسيان ، ولا يمكن وجود جملة اسمية بدونهما .

" فالمبتدأ كل اسم ابتدئ لئبني عليه الكلام " (4) ، نحو: (زيدٌ عاذرٌ من اعتذر) ، فـ (زيدٌ) مبتدأ ، و(عاذرٌ) خبره ، و(من اعتذر) مفعول ل (عاذر) (5) ، ونحو قول ابن خفاجة:

وكفى أسيَّ وصبايةً أن أنزلوا وهم الأقاربُ منزلَ البعداء (6)

فـ(هم) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ، و(الأقارب) خبره .

وهو أيضاً : " اسم أو بمنزلته ، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته ، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفٍ به " (7) .

1 - المثل السائر ، ابن الأثير ، تعليق : أحمد الحوفي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط 2 ، دت ، 210 / 2 .

2 - انظر : البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تح: أبي الفضل الدمياطي ، القاهرة ، دار الحديث ، دط ، 2006 م ، ص 771-772 .

3 - انظر : تجديد النحو ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، دت ، ص 246 .

4 - الكتاب : 2 / 126 .

5 - انظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار

الطلوع ، القاهرة ، مصر ، دط ، دت ، 89 / 1 .

6 - الديوان : 307 .

7 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة

العصرية ، بيروت ، لبنان ، دط ، دت ، 184 / 1 .

وحكم المبتدأ الرفع ، على خلاف في عامل الرفع ، فرأى البصريون أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وذهب الكوفيون إلى كونه مرفوعاً بالخبر (1) .

والركن الثاني من ركني الجملة الاسمية هو: الخبر .

قال عنه سيبويه " واعلم أنّ المبتدأ لا بد أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان ، أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ " (2) .

وقال ابن السراج : " هو ما يستفيده السامع ، ويصير به المبتدأ كلاماً ، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب " (3) .

وحكم الخبر الرفع ، على خلاف بين النحاة في عامل رفعه .

" وأما الخبر فاختلّفوا فيه ؛ فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء " (4) .

الرتبة بين المبتدأ والخبر :

" الرتبة الأصلية في التقديم إنما هي للمبتدأ فهو العامل في الخبر على الرأي الأصح ، ورتبة العامل التقديم ، وماسمي المبتدأ بذلك إلا لأنه يبتدأ به ، فهو الموصوف الذي ينتظر الصفة ، والمحكوم عليه الذي ينتظر الحكم ، ولذلك جاز (في داره زيد) لأن الضمير وإن عاد على متأخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة وهو المبتدأ وكانت الرتبة الأصلية للخبر إنما هي التأخير، ومن هنا لم يجز: (صاحبها في الدار) لأن الضمير سيعود على متأخر في اللفظ والرتبة ، وهو لا يجوز، لكن لما لم يبلغ الخبر مع المبتدأ درجة الصفة مع الموصوف حيث يجوز تكثير الخبر وتعريف المبتدأ ، ولأن الخبر يشبه الفعل في كونه مسنداً ، والفعل يتقدم الفاعل، جاز تقديم الخبر على المبتدأ ، إذا

1 - انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تح : جودة المبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، دت ، ص 40 .

2 - الكتاب 2 / 127 .

3 - الاصول في النحو، لابي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 1999 ، م ، 62/1 .

4 - الإنصاف في مسائل الخلاف 40/1 .

وضح كل منهما توسعة في الكلام على الناثر والشاعر، هذا إن لم يجب تقديم الخبر أو يجب تأخيره، وعلى ذلك فالأقسام ثلاثة : لزوم تأخير الخبر، لزوم تقديمه، جواز الأمرين " (1).

وما سمي مبتدأ إلا لأنه يبتدي به الكلام ، فالمبتدأ هو الموصوف الذي ينتظر الصفة ، ولما كان الخبر وصفاً في المعنى للمبتدأ أستحق بذلك التأخير ؛ لأنه بمثابة الصفة للموصوف ، ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحصل بذلك لبس ، أو نحوه، ومنه قولهم : (مشنوء من يشنوك) ف(من) مبتدأ ، و (مشنوء) خبر مقدم (2) .

¹ - شرح المقرب ، لابن عصفور الاشبيلي ، تأليف : علي محمد فاخر ، جامعة الأزهر الشريف ، ط 1 ، 1990 م ، 701 / 1 .

² - انظر : شرح ابن عقيل 106 / 1 - 107 .

المبحث الأول: التزام رتبة الأصل وجوباً

(تقديم المبتدأ وتأخير الخبر) .

أوجب النحاة التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم المبتدأ وتأخير الخبر) في مواضع معينة هي (1) :

أولاً : إذا كانا معرفتين ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر (2) .

كون المبتدأ والخبر معرفتين متساويتين، وليس في الكلام قرينة لفظية ، أو معنوية كـ قولك: (زيدٌ أخوك) فـ (زيد) مبتدأ و (أخوك) خبر، وإن تقدم (أخوك) فلا تتقدم معه صفة الخبرية، لما في الجملتين من تباين في المعنى، أمّا (زيد أخوك) ففيه تعريف للقرابة، وهو إخبار بالعام عن الخاص ، ولا ينفي أن يكون له أخ سواه ، وهو إخبار بالخاص عن العام (3) .

كقوله تعالى: ﴿رَبُّنَا اللَّهُ﴾ (4) ، وقوله: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ﴾ (5) ، فقد تساوى المبتدأ والخبر في التعريف ، فالمقدم مبتدأ ، والمؤخر خبر (1) .
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

1 - انظر: شرح ابن عقيل 1 / 108 ، ومغني اللبيب 2 / 113 ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تح : عبد الحميد هندراوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 384 ، وشرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2000 ، 1 / 213 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1999م ، 1 / 324 .

2 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 109 ، والأشباه والنظائر 2 / 61 .

3 - انظر : الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، تح : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا ، لبنان ، ط 1 ، 1999 م ، 2 / 268 ، ودلائل الإعجاز ص 186 .

4 - فصلت : 30 .

5 - يوسف : 18 .

وَأَنْتَ لُبَابُ السَّيْفِ أَمَا فِرْنَدُهُ فَطَلِقْ وَأَمَّا غَرْبُهُ فَمُدِّقٌ (2).

موضع البحث في قوله: (وَأَنْتَ لُبَابُ السَّيْفِ)، حيث نرى تقدم المبتدأ ، وهو الضمير المنفصل(أنت)، وتأخر خبره المعرف بالإضافة (لباب السيف)، وقد تساويا في التعريف ، فالمقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، وقد أراد الشاعر الإخبار عن الضمير .
وقوله :

وكفى أسيَّ وصبايةً أن أنزلوا وهم الأقاربُ منزلَ البعداء (3)

موضع البحث في قوله:(وهم الأقارب)، حيث تساويا في التعريف، فالمقدم(هم) مبتدأ ، وخبره (الأقارب) .
وقوله :

وَالنُّورُ مُبْتَسِمٌ وَخَدُّ الْوَرْدِ مَحْطُوطُ النِّقَابِ (4)

نلاحظ في البيت السابق قوله: (وخذُّ الوردِ محطوطُ النقابِ) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وقد تساويا في التعريف وكل منهما صالحاً لأن يكون مبتدأ أو خبراً فالمقدم مبتدأ والمؤخر خبر .
وقوله:

وإِذَا فَهَذَا غَرَبُ سَيْفِي مُثَلَّمًا بِكَفِّي وَهَذَا صَدْرُ رُمْحِي مُحَطَّمًا (5)

نلاحظ في البيت السابق جملتين اسميتين ، الأولى هي قوله: (فَهَذَا غَرَبُ سَيْفِي) تقدم المبتدأ وهو اسم الإشارة (هذا) على الخبر المعرف بالإضافة (غَرَبُ سَيْفِي) ،

1 - انظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه ، تأليف : الأستاذ محيي الدين درويش ، اليممة للطباعة والنشر والتوزيع ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط 11 ، 2011 ، 6 / 633 ، و 3 / 511 .

2 - الديوان : 245 .

3 - الديوان : 307 .

4 - السابق : 31 .

5 - السابق : 139 .

وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأن كلاً من المبتدأ والخبر معرفة، والجملة الثانية هي قوله: (وَهَذَا صَدْرُ رُمُحِي) وهي كالجملّة التي سبقتها .

تساوى في الشواهد السابقة كل من المبتدأ والخبر في درجة التعريف ؛ ولو تقدم الخبر لأعتقد ابتدائيته ولذلك وجب تأخيره (1) .

مما سبق نلاحظ إن المبتدأ تعددت صورته ، فجاء ضميراً منفصلاً، وجاء معرفةً بالإضافة ، وجاء اسم إشارة ، وقد التزم الشاعر(رتبة الأصل) تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً ، لأن كلاً من المبتدأ والخبر معرفة ، وهو ما نص عليه النحاة في كتبهم ، فجاء موافقاً لأرائهم ، ولم يخافهم في شيء .

ويري ابن هشام: أن المبتدأ ما كان أعرف ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ (2) ، ويقول السيوطي: " إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه " (3).

ويقول سيبويه : " والمبتدأ محكوم عليه ، والخبر محكوم به ، والحكم هو الإسناد ، فالمبتدأ كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ ، والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه " (4).

فالرتبة الأصلية في التقديم إنما هي للمبتدأ ، لأنه هو المتحدث عنه ، والخبر هو الذي حصلت به الفائدة ، وهو وصف في المعنى للمبتدأ ، فاستحق بذلك التأخير ، لأنه بمنزلة الصفة للموصوف (5) .

1 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 109 ، وشرح المفصل 1 / 98 .

2 - انظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلوع ، جدة ، السعودية د ط ، د ت ، 2 / 113 .

3 - الأشباه والنظائر : 2 / 61 .

4 - الكتاب : 2 / 126 .

5 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 106 ، وشرح التصريح على التوضيح 1 / 198 .

وقد اختلف النحويون في تعيين المبتدأ إذا اجتمعت معرفتان ، وتغايرت أقوالهم وأراؤهم في هذه القضية ، وقد جمع السيوطي آراءهم في ستة نقاط مهمة وهي (1) :

1. يجوز جعل أي من المعرفتين مبتدأ ، ويكون الآخر خبراً ، فأنت مخير في هذا الأمر ، وهذا قول أبي علي الفارسي وظاهر كلام سيويه .

2. أن الأعم هو الخبر ، نحو : (محمد صديقي) إذا كان يوجد اصدقاء غيره .

3. أنه بحسب المخاطب ، فإن كان يعلم أحد الأمرين ، أو أنه سأل عن أحدهما ، فالمجهول من الأمرين هو الخبر .

4. أن المعلوم لدى المخاطب هو المبتدأ ، والمجهول هو الخبر .

5. إن اختلفت رتبتهما في التعريف فالأعرف هو المبتدأ ، وإلا فالسابق منهما .

6. الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر نحو : (القائمُ زيدٌ)

والذي يراه الباحث هو : إن اجتمعت معرفتان ولا مبين للمبتدأ من الخبر وليس في الكلام قرينة لفظية أو معنوية، فالمقدم هو المبتدأ والمؤخر هو الخبر، أي: يجب التزام رتبة الأصل في هذه الحالة كما نص عليها أغلب النحاة ، وإن اجتمع اسمٌ ووصف فالوصف هو الخبر .

ثانياً : إذا كان كل من المبتدأ والخبر نكرتين صالحتين للابتداء بهما وليس في الكلام قرينة لفظية أو معنوية تميز أحدهما من الآخر (2) .

كقولك: (أفضل منك أفضل مني) فأيهما قدم كان المبتدأ، والثاني خبر، ولو تقدم الخبر لحكم بإبتدائيته ، لأن كلاً منهما نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر (3) .

1 - انظر : الهمع : 1 / 380 - 381 .

2 - انظر : الهمع 1 / 384 ، ومغني اللبيب 2 / 113 .

3 - انظر : حاشية أبي العباس على شرح المكودي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 1 / 88 .

ولو عكست وقلت: (أفضل مني أفضل منك) لتغير المعنى ولا يتبين المراد إلا بالمحافظة على الرتبة الأصلية ، أما إذا وُجِدَتْ قرينة تبيّن المبتدأ من الخبر، سواء كانت لفظية، أو معنوية، فحينئذٍ يجوز تقديم الخبر، فمثال القرينة اللفظية قولنا: (رجلٌ صالحٌ موجودٌ) فإذا وصفت إحدى النكرتين لم تعودا متساويتين؛ وحُكِمَ على الموصوفة بالابتداء ومثال القرينة المعنوية قولهم: (أبو يوسف ابو حنيفة)، والمراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس العكس، فأبي يوسف سواء تقدم أو تأخر فهو المبتدأ (1) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَبَاتَتْ كَأَنَّ عَلَيْهَا صَلَاةً فَبَعْضٌ رُكُوعٌ وَبَعْضٌ سُجُودٌ (2)

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت ، حيث نلاحظ جملتين اسميتين ، وهما : (فبعض ركوع) و (بعض سجود) وقد تساوى فيهما الركنان ، بحيث كان كل منهما نكرة ، فالمقدم مبتدأ والمؤخر خبر، ولو قدم الخبر لحكم بإبتدائيته ، واختل المعنى المقصود . ولم يرد شاهد غيره بالديوان .

وفي هذه المسألة نقل الرضي عن ابن الدهان قوله : " إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم ، سواء تخصص المحكوم بشيء أو لا " (3) .

ثالثاً : يجب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ (4) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ (5) ، فلفظ الجلالة (الله) مبتدأ ، والجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يستَهزئ) والضمير المستتر فيه المقدر بـ(هو)

1 - انظر : شرح التصريح 1 / 213 - 214 .

2 - الديوان : 71 .

3 - شرح الرضي على الكافية 1 / 231 .

4 - انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 1 / 326 ، وشرح المفصل 1 / 88 .

5 - البقرة : 15 .

العائد على المبتدأ في محل رفع خبر (1) ، وقوله تعالى : ﴿ كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَمًّى ﴾
(2)

ومن فصيح القول جاء قول امرئ القيس :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا وَمَاءُ النَّدى يَجْرِي عَلَى كُلِّ مِذْنَبٍ (3)

نلاحظ في الشطر الثاني قوله: (وَمَاءُ النَّدى يَجْرِي) جملة اسمية مكونة من المبتدأ (ماء الندى) وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يجري) وفاعله الضمير المستتر فيه المقدر بـ(هو) العائد على المبتدأ ،وهي في محل رفع خبر المبتدأ .

" وعلّة تأخير الخبر هنا أنه لو قُدم على المبتدأ لصار المبتدأ فاعلاً، أو نائب فاعل ،لأن الفعل حينئذ سيرفع الظاهر التالي له، فإذا أُخر رفع ضمير ذلك الظاهر " (4) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَالفَجْرُ يَنْظُرُ مِنْ وَرَاءِ غَمَامَةٍ عَنِ مُقَلَّةٍ كَحَلَّتْ بِهَا زَرْقَاءٌ (5)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت ، حيث نلاحظ قوله: (والفجر ينظر) جملة اسمية مكونة من المبتدأ (الفجر) ، وأُخبر عنه بالجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (ينظر) ، وفاعله الضمير المستتر فيه العائد على المبتدأ المقدر بـ(هو) ، وقد وقعت الجملة الفعلية في محل رفع خبر، وتقدم المبتدأ وجوباً لأن الخبر جملة فعلية ، فاعلها ضمير مستتر عائد على المبتدأ ، ولو قدمنا الخبر وأخرنا المبتدأ لأصبح المبتدأ فاعلاً ، وتغيرت الجملة الاسمية الى جملة فعلية .

1 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 52 .

2 - الرعد : 2 .

3 - ديوان امرئ القيس ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 5 ، دت ، ص 46 .

4 - شرح المقرب : 1 / 710 .

5 - الديوان : 20 .

وقوله:

وَجَدُّكَ يَسْتَوْلِي وَرَأْيُكَ يَنْتَضِي وَعَزْمُكَ يَسْتَجْرِي وَسَعْدُكَ يَسْبِقُ⁽¹⁾

نلاحظ في البيت السابق أربع جمل اسمية وهي: (وجدك يستولي) (ورأيك ينتضي) (عزمك يستجري) (سعدك يسبق) مكونة من أربع مبتدآت معرفة بإضافتها إلى (كاف الخطاب) ، وأخبر عنها بجمل فعلية ، مكونة كل منها من فعل مضارع مع الضمير المستتر فيه ، المقدر بـ(هو) العائد على المبتدأ ، والرابط لجملة الخبر بالمبتدأ ، وهو مطابق للمبتدأ ، وكل جملة فعلية مبنية في محل رفع خبر للمبتدأ ، المقدم وجوباً على خبره ، لأنّ فاعلها ضميرٌ مستترٌ يعود على المبتدأ

وفي هذه المسألة يقول ابن السراج :

" لا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ ؛ نحو: (زيدٌ يقومُ) و(الزيدان يقومان)، فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه؛ يظهر في التثنية والجمع ، وذلك ضرورة خوف اللبس " (2).

وقال الأزهري :

" ومما يجب فيه تأخير الخبر أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل ؛ إذا تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر ؛ نحو: (زيدٌ قام) ... فلو قُدِّمَ وقيلَ (قام زيدٌ) لالتبس المبتدأ بالفاعل " (3) .

ومن خلال الأمثلة السابقة التي هي نماذج لما جاء في الديوان ، من كون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر عائد على المبتدأ، ومطابق له ، فإن ماجاء في الديوان كان موافقاً لما جاء في كتب النحو، والتي نصّ فيها النحاة على وجوب تقديم

1 - السابق : 105 .

2 - الأصول في النحو : 1 / 64 .

3 - شرح التصريح على التوضيح 1 / 214 .

المبتدأ ، وتأخير الخبر الواقع جملة فعلية ، والمحتوي على ضمير مستتر عائد على المبتدأ .

رابعاً : أن يكون المبتدأ محصوراً بـ(إلا) أو (إنما) (1).

فإذا كان الحصر بـ(إنما) فإن الاسم المحصور هو الذي يليها ، وما بعده هو المحصور فيه ، أما إذا كان غيرها فإن المحصور ما قبل أداة الحصر، والمحصور فيه ما بعدها(2).

كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (3) ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ (4) ففي قوله تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) ، تم حصر (محمد) — ﷺ — في كونه رسولاً كغيره من الرسل ، أما لو تأخر المبتدأ (محمد) وتقدم الخبر (رسول) ، لكان المعنى (ما رسول غير محمد) ، ولاقتضرت عليه الرسالة، وهذا يتنافى مع الواقع المعروف من تعدد الرسل ، وقد أفترن الخبر بـ(إلا) لفظاً، وفي قوله تعالى: (إنما أنت منذرٌ) ، التقدير: (ما أنت إلا نذيرٌ) ، فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بـ(إلا) معنى، إذ التقدير: (ما أنت إلا نذيرٌ) (5) .

حمل النحاة تقديم المبتدأ على الخبر في أسلوب (إلا) على التقديم في أسلوب (إنما) والمقصود في هذا التركيب الحصر في الخبر، ولو تأخر المبتدأ وقدم الخبر لأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ (6) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَهَلْ مُهَجَّةُ الْإِنْسَانِ إِلَّا طَرِيدَةٌ تَحُومٌ عَلَيْهَا لِلْحِمَامِ عُقَابٌ (1)

1 - انظر شرح ابن عقيل 1 / 113 .

2 - انظر: دلائل الإعجاز : ص 214 وما بعدها .

3 - آل عمران : 144 .

4 - البقرة : 11 .

5 - انظر : شرح التصريح 1 / 215 .

6 - انظر : شرح الأسموني لألفية ابن مالك تح : عبد الحميد السيد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث،

مصر ، د ط ، د ت ، 1 / 281 ، وحاشية الصبان : 1 / 327 .

موضع البحث في قوله: (وَهَلْ مُهْجَةُ الْإِنْسَانِ إِلَّا طَرِيدَةٌ) جملة اسمية وقع فيها الحصر بأداة الحصر (إلا) ، التي حصرت الخبر الواقع بعدها ، وهو كلمة (طريدة) أمّا المبتدأ فهو الواقع قبل أداة الحصر، وهو المحصور، وهو كلمة (مهجة الإنسان) المعرفة بالإضافة ، و(إلا) أداة حصر، و(طريدة) خبر المبتدأ ، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه واقع في الحصر، فالمبتدأ هو المحصور، والخبر محصور فيه، وجاءت (هل) هنا بمعنى النفي.

وقوله:

إِنَّمَا الْعَيْشُ مُدَامٌ أَحْمَرٌ قَامَ يَسْقِيهِ غُلَامٌ أَحْوَرَ (2)

موضع البحث في قوله: (إِنَّمَا الْعَيْشُ مُدَامٌ أَحْمَرٌ) جملة اسمية وقع فيها الحصر بأداة الحصر (إنما) والمبتدأ هو كلمة (العيش)، وهو المحصور، والخبر هو كلمة (مدام) الموصوف بكلمة (أحمر)، وقد تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً لأنه لو تأخر لانعكس المعنى المقصود .

وقوله:

لِيَالِي نَصْلُ السِّيفِ ظَفْرِي وَإِنَّمَا قَوَائِمُ أَبْنَاءِ الْجَدِيلِ قَوَادِمِي (3)

نلاحظ قوله: (وَإِنَّمَا قَوَائِمُ أَبْنَاءِ الْجَدِيلِ قَوَادِمِي) جملة اسمية محصورة بأداة الحصر (إنما)، فـ(قوائم) مبتدأ، وهو مضاف، وهو المحصور، و(أبناء) مضاف إليه وهو مضاف و(الجديل) مضاف إليه، و(قوادمي) خبر، وهو المحصور فيه وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأجل الحصر، لأنه لو قدم الخبر لحُصر في المبتدأ ، وانعكس المعنى المراد . ومن خلال الأمثلة السابقة نلاحظ أن ابن خفاجة كان موافقاً لما نص عليه النحاة في حصر المبتدأ على الخبر باستخدام أداة الحصر (إلا)، وأداة الحصر (إنما)،

¹ - الديوان : 310 .

² - الديوان : 78 .

³ - الديوان : 285 .

والتزام الترتيب الأصلي، وهو تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً، لكي لا يتغير المعنى المراد .

خامساً : أن يكون المبتدأ لفظاً من ألفاظ الصدارة (1) .

" وهو ان يكون المبتدأ اسم شرط أو استفهام أو (كم) الخبرية أو (ما) التعجبية " (2)
وورد منها في الديوان ما يأتي :

أ- المبتدأ (ما) الاستفهامية (3):

" تكون نكرة مضمنة معنى الحرف ، ومعناها أي شئ " (4) .

كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى﴾ (5) ، فـ(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، و (أعجلك) جملة فعلية في محل رفع خبر (6) .

وقوله تعالى : ﴿مَا بَالُ النَّسْوَةِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ﴾ (7) ، فـ(ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، و(بال) خبر (8) .
ومن فصيح القول جاء قول مجنون ليلي :

وَمَا بَالُ النُّجُومِ مُعَلَّقَاتٌ بِقَلْبِ الصَّبِّ لَيْسَ لَهَا بَرَا حُ (9)

فـ(ما) اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ ، و (بال النجوم) خبره ، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأن الاستفهام له الصدر في الكلام (1) .
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

1 - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 257 ، وشرح المقرب لابن عصفور 1 / 701 .
2 - المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة .
3 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 703 .
4 - مغني اللبيب : 1 / 312 .
5 - طه : 83 .
6 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 4 / 711 .
7 - يوسف : 50 .
8 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 3 / 551 .
9 - شرح ديوان قيس بن الملوح ، شرح وتحقيق: رحاب عكاوي ، دار الفكر العربي، بيروت لبنان ، ط1 ، 1994 ، ص 49 .

وَمَا لِدَمْعِي طَلِيقًا وَأَنْجُمُ اللَّيْلِ أُسْرَى (2)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، حيث نلاحظ قوله: (ما لدمعي) جملة اسمية مصدرية بأداة الاستفهام (ما)، وهي مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وخبره شبه الجملة وما أضيف إليه (الدمعي)، وقد تقدم المبتدأ على خبره وجوباً، لأن الاستفهام له صدر الكلام . وقوله:

هُنَيْدٌ أَوْجَعَتْ قَلْبًا قَدْ أَقَمْتَ بِهِ مَابَالُ طَرْفِي وَمَا يُدْرِيكَ يَبْكِيكَ (3)

موضع البحث حيث قوله: (ما بال طرفي) جملة اسمية مصدرية بأداة الاستفهام (ما)، وهي مبنية في محل رفع مبتدأ، والخبر قوله: (بال طرفي) المعرف بالإضافة، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم استفهام له الصدر في الكلام .
وقوله :

مَا تَفْعَلُ النَّفْسُ النَّفِيسَةَ عِنْدَمَا تَتَهَاجَرُ الْأَرْوَاحُ وَالْأَجْسَادُ (4)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، نلاحظ قوله: (ما تفعل النفس) جملة اسمية، مصدرية بـ(ما) الاستفهامية، وهي في محل رفع مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (تفعل)، والفاعل (النفس)، وهي مبنية في محل رفع خبر . ومن خلال الأمثلة السابقة، نلاحظ أن المبتدأ وهو اسم الاستفهام (ما) تقدم وجوباً على خبره، لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام، وقد تنوع الخبر، فجاء جاراً ومجروراً، وجاء معرفاً بالإضافة، وجاء جملة فعلية، وأن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما جاء في كتب النحو.

ب - المبتدأ (مَنْ) الاستفهامية (5) :

¹ - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 257 .

² - الديوان : 80 .

³ - السابق : 375 .

⁴ - الديوان : 320 .

⁵ - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 256-257 .

" أعلم أن (مَنْ) اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل ... تكون استفهاماً نحو قولك :
 (من قام؟) (ومن عندك؟) فـ(من) في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر " (1).
 ويقول الهروي : " وتكون استفهاماً كقولك : (مَنْ أبوك؟) ، (مَنْ كلمك؟) وما أشبه
 ذلك ، فـ(مَنْ) اسم مبتدأ ، وما بعدها خبرها ، كما تقول : (أزيّدُ كلمك؟) " (2).

كقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (3) ، وقوله تعالى: ﴿ مَنْ يُنَجِّبِكُمْ مِّنْ ظُلُمَاتِ
 الْبُرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ (4) ، فـ(مَنْ) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و
 (أنصاري) و(ينجيكم) خبر (5).

ومن فصيح القول جاء قول امرئ القيس :

عُوَيْرٌ وَمَنْ مِثْلُ الْعُوَيْرِ وَرَهْطُهُ وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفْوَانٌ (6)

نلاحظ قوله: (مَنْ مِثْلُ الْعُوَيْرِ) جملة اسمية مصدرية باسم الاستفهام (مَنْ)، المبني في
 محل رفع مبتدأ ، وخبره (مِثْلُ الْعُوَيْرِ) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَمَنْ مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ وَالصُّبْحُ أَبْلَجٌ وَمَنْ مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ وَالْحَقُّ أَصْدَعُ (7)

نلاحظ في البيت السابق قوله: (فَمَنْ مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ) المكرورة مرتين، وهي جملة
 اسمية مصدرية باسم الاستفهام (مَنْ) ، وهو مبني على السكون في محل رفع مبتدأ،
 وخبره المعرف بإضافته إلى الاسم العلم (مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ)، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم

1 - شرح المفصل : 4 / 10 .

2 - الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي ، تح : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات
 مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط 2 ، 1993 م ، ص 100.

3 - الصف : 14 .

4 - الأنعام : 63 .

5 - انظر: إعراب القرآن لدرويش 7 / 517 ، و 2 / 386 .

6 - ديوان امرئ القيس : 83 .

7 - الديوان : 243 .

استفهام له صدر الكلام، والاستفهام هنا فيه معنى التعظيم، أي: وأي رجل مثل إبراهيم

وقوله:

فَمَنْ مَبْلُغُ الْأَيَّامِ عَنِّي أَنَّنِي تَبَوَّأْتُ مِنْهُ حَيْثُ شِئْتُ تَمَتُّعًا (1)

حيث نلاحظ قوله : (مَنْ مَبْلُغُ الْأَيَّامِ) جملة اسمية ، مصدرية باسم الاستفهام (مَنْ) المبني في محل رفع مبتدأ ، وخبره المعرف بالإضافة (مَبْلُغُ الْأَيَّامِ) ، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم استفهام له صدر الكلام .

وقوله :

وَهَاتِيكَ آدَابُهُ لُجَّةً (2) فَمَنْ لِي زَخَرَتِ بِالْعُبُورِ (3)

موضع البحث في قوله:(فمن لي) جملة اسمية مصدرية باسم الاستفهام (مَنْ)، وهو مبني في محل رفع مبتدأ ، والجار والمجرور(لي) في محل رفع خبر .

ج - المبتدأ (ماذا) الاستفهامية (3):

وهي تأتي علي أوجه: أحدها: أن تكون(ما) استفهامية و(ذا)إشارة، نحو:(ماذا الوقوف) ، والثاني: أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة ، والثالث: أن يكون(ماذا) كله استفهاماً ، نحو:(لماذا جنئت)، والرابع : أن يكون(ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء ، أو موصولاً بمعنى الذي، والخامس: أن تكون(ما) زائدة و(ذا) للإشارة ، والسادس :

أن تكون (ما) استفهاماً و (ذا) زائدة (4) .

وهذا القول يرده سيبويه بقوله : " فلو كان (ذا) لغواً لما قالت العرب: (عمّذا

1 - الديوان : 238 .

2 - السابق : 422 .

3 - انظر : شرح التسهيل 1 / 299 .

4 - انظر : مغني اللبيب 1 / 314 - 315 .

تسأل) ولقالوا: (عمّ ذا تسأل) ، كأنهم قالوا : (عمّ تسأل) ، ولكنهم جعلوا (ما) و (ذا) اسماً واحداً ، كما جعلوا (ما) و (إن) حرفاً واحداً حين قالوا : (إنما) " (1) .

كقول امرئ القيس :

وَمَاذَا عَلَيْهِ إِنْ ذَكَرْتُ أَوَانِسًا كَغَزْلَانٍ رَمَلٍ فِي مَحَارِبِ أَقْيَالٍ (2)

نلاحظ قوله:(وماذا عليه)جملة اسمية تقدم فيها المبتدأ وجوباً، وهو اسم الاستفهام (ماذا) ، على الخبر شبه الجملة ، وهو الجار والمجرور (عليه) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

مَاذَا عَلَيْكَ وَقَدْ نَأَيْتَ دِيَارًا لَوْ طَافَ بِي ذَاكَ الْخِيَالُ فَزَارَا (3)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، نلاحظ قوله:(ماذا عليك) جملة اسمية مصدرية باسم الاستفهام (ماذا) ، وهو مبني في محل رفع مبتدأ ، وخبره شبه الجملة الجار والمجرور(عليك) ، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم استفهام له صدر الكلام .

وقوله:

وَكَانَ بِهَا الْبِشَامُ مَرَّاحٌ أَنَسٍ فَمَاذَا بَعَدْنَا فَعَلَ الْبِشَامُ (4)

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت، نلاحظ قوله:(فماذا بعدنا)جملة اسمية مكونة من اسم الاستفهام(ماذا)، وهو مبني في محل رفع مبتدأ ، وخبره الظرف (بعد) وما أضيف إليه، وهو ضمير المتكلمين(نا)، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم استفهام له صدر الكلام .

د - المبتدأ (أي) الاستفهامية (1):

1 - الكتاب : 2 / 417 - 418 .

2 - ديوان امرئ القيس : 34 .

3 - الديوان : 213 .

4 - السابق : 453 .

وهي معربة تقبل الحركات ، وهي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما تضاف إليه ، لأنها بعض من كل (2).

ويقول الهروي: " وتكون استفهاماً كقولك : (أَيْهَمْ أَخوكَ ؟) ، (أَيْ القومِ صاحبُك؟) ، و (أَيْ الرجلينِ غلامُك ؟) رفعتَ (أَيَّاً) بالابتداء ، وما بعد الإضافة خبرُها " (3).

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ﴾ (4) ، فـ(أَيُّ) مبتدأ ، وهو مضاف و (شيء) مضاف إليه ، و(أكبرُ) خبر (5).

وقول مجنون ليلي :

صَرِيحٌ مِنَ الْحَبِّ الْمُبْرِحِ وَالْهَوَىٰ وَأَيُّ فَتَىٰ مِنْ عِلَّةِ الْحَبِّ يَسْلَمُ (6)

(أَيُّ) مبتدأ وهو مضاف و(فتى) مضاف إليه ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يسلم) ، وفاعله الضمير المستتر فيه العائد على المبتدأ ، المقدر بـ(هو) ، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم استفهام له الصدارة في الكلام .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

أَيُّ زَمَانٍ جَادَ إِلَيَّ نَهَبٌ أَمْ أَيُّ خَطْبٍ جَارَ إِلَيَّ ذَهَبٌ (7)

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ جملتين اسميتين ، تصدرت كل واحدة منهما بـ(أَيُّ) الاستفهامية ، فالجملة الأولى هي قوله:(أَيُّ زَمَانٍ جَادَ) فـ(أَيُّ) مبتدأ ، وهو مضاف و(زمان) مضاف إليه، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي (جاد) وفاعله الضمير المستتر فيه المقدر بـ(هو)، والجملة الفعلية

1 - انظر : شرح المقرب 1 / 703 .

2 - انظر : الأشباه والنظائر 2 / 260 .

3 - الأزهية في علم الحروف : ص 106 .

4 - الأنعام : 19 .

5 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 2 / 341 .

6 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 191 .

7 - الديوان : 37 .

مبنية في محل رفع خبر، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم استفهام له صدر الكلام ،
والجملة الثانية هي قوله: (أَيُّ خُطْبٍ جَارٍ) ، وهي كالجمله التي سبقتها .

وقوله:

أَيُّ مَلِكٍ كَانَ لَوْلَا عَارِضٌ وَافِي فَوَلَّى (1)

نلاحظ قوله:(أَيُّ مَلِكٍ كَانَ)جملة اسمية، مصدره باسم الاستفهام(أي)،وهو مبتدأ،
وهو مضاف، و(ملك)مضاف إليه، والجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي (كان)
وهي هنا تامة، وفاعلها الضمير المستتر فيها المقدر بـ(هو)مبنية في محل رفع خبر.

وقوله:

أَيُّ شَمَلٍ غَيْرٍ مُتَّصِدِعٍ أَيُّ حَبَلٍ غَيْرٍ مُنْصَرَمٍ (2)

نلاحظ في البيت السابق جملتين اسميتين، تصدرت كل جملة منهما باسم
الاستفهام(أَيُّ)، فالجملة الأولى هي قوله:(أَيُّ شَمَلٍ غَيْرٍ مُتَّصِدِعٍ)، فـ(أي) مبتدأ وهو
مضاف ، و(شمل)مضاف إليه ، وخبره (غيرٌ متصدع) ، والجملة الثانية هي قوله:
(أَيُّ حَبَلٍ غَيْرٍ مُنْصَرَمٍ)، وهي كالجمله التي سبقتها، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه اسم
استفهام له صدر الكلام .

نلاحظ من خلال الأمثلة السابقة على أسماء الاستفهام الواردة بالديوان؛ والتي كانت
متنوعة،فإن ماجاء بالديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم

هـ - المبتدأ (مَن) الشرطية (3):

وهي اسم مبهم يقع على ذوات ما يعقل ، نحو قولك:(من يأتني آتته) ، (ومَن
يكرمني أشكره) (1).

1 - السابق: 403 .

2 - السابق : 275 .

3 - انظر : شرح التسهيل / 1 / 300 .

ذلك، ف—(مَنْ) مبتدأ، وهو شرط، و (يكرمني) جزم بالشرط، و (أكرمته) جوابه.

ويقول الهروي : " تكون جزاء كقولك : (مَنْ يكرمني أكرمته) ، وما أشبه ذلك ، ف—(مَنْ) مبتدأ وهو شرط ، و (يكرمني) جزم الشرط ، و (أكرمته) جوابه ، وهما جميعاً خبر (مَنْ) " (2).

ويقول ابن هشام: " فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين " (3).

كقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ (4) ، ف—(مَنْ) اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ، و (حج البيت) جملة الشرط، و (فلا جناح) جملة جواب الشرط، و جملة فعل الشرط و جوابه في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ) (5)، و قوله تعالى: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ (6) ، ف—(مَنْ) اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، و (يعمل سوءاً) جملة الشرط، و (يجز به) جملة الجواب، و مجموع جملتي الشرط و الجواب في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ) (7).

وقول امرئ القيس :

أَبَتْ أَجًا أَنْ تُسَلِّمَ الْعَامَ جَارَهَا فَمَنْ شَاءَ فَلْيَنْهَضْ لَهَا مِنْ مُقَاتِلِ (8)

ف—(مَنْ) اسم شرط مبني في محل رفع مبتدأ ، و جملتا الشرط و الجواب مبنيتان في محل رفع خبر، و جملة الجواب (فلينهض) جاءت مصدرة بالفاء ، وهي رابطة لجواب الشرط ، لأنه جاء فعلاً مضارعاً، وقد اقترن ب—(لام) الأمر .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

1 - انظر : شرح المفصل 4 / 10 - 11 .

2 - الأزهية في علم الحروف : ص 100 .

3 - مغني اللبيب : 1 / 341 .

4 - البقرة : 158 .

5 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 200 .

6 - النساء : 123 .

7 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 2 / 113 .

8 - ديوان امرئ القيس : 95 .

فَمَنْ عَصَى دَاعِيَ الْهَوَى فَقَسَا وَكَانَ جِدًّا مِّنَ الصَّفَا خَشِنَا (1)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت ، حيث نلاحظ أسلوب الشرط المكون من أداة الشرط (مَنْ)، وهي اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، ومجموع جملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ) المقدم على الخبر وجوباً لأنه اسم شرط له الصدر في الكلام . وقوله :

وَمَنْ تَكُ أَيَّامُ السُّرُورِ قَصِيرَةً بِهِ كَانَ لَيْلُ الْحُزْنِ فِيهِ طَوِيلًا (2)

نلاحظ في البيت السابق أسلوب شرط ، مكون من أداة الشرط (مَنْ) ، وهي اسم شرط مبني في محل رفع مبتدأ ، ومجموع جملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ (مَنْ) المقدم وجوباً على خبره لأنه اسم شرط له صدر الكلام .

وَإِذَا كَانَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ جَمَلِيَّتَيْنِ فَعَلِيَّتَيْنِ فَيَكُونَانِ عَلِيَّ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ (3) :

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين ، والثاني: أن يكونا مضارعين، والثالث: أن يكون الأول ماضياً ، والثاني مضارعاً ، والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً ، وهو قليل ، ومنه قول أبي زيد الطائي :

مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ .

ومن خلال المثالين السابقين ، نجد أن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة من وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا كان اسم شرط .

و - المبتدأ (ما) التعجبية (4):

من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام أيضاً (ما) التعجبية ، لأن التعجب هو الذي سوغ الابتداء بها ، وجعلها لازمة التقديم، والسبب في ذلك أن أسلوب التعجب

¹ - الديوان : 385 .

² - السابق : 405 .

³ - انظر شرح ابن عقيل : 4 / 16 - 17

⁴ - انظر : شرح المقرب 1 / 705.

كالأمثال ، لا تتغير صورته ، بل يبقى على حالته كما نطقت به العرب من لزوم تقديم المبتدأ وتأخير الخبر⁽¹⁾ ، وقال الهروي : " تكون (ما) تعجباً كقولك : (ما أحسن زيدا) ، و(ما أكرم عمراً) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾⁽²⁾ ، و(ما) هاهنا في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبرها " ⁽³⁾.

وقال ابن يعيش : " مذهب سيبويه والخليل فيها أنها اسم تام غير موصول ، ولا موصوف ، وتقديرها بـ(شيء) والمعنى فيها (شيء حسن زيدا) ، أي جعله حسناً ، وهي في موضع مرفوع بالابتداء ، وأحسن فعل ماضي غير متصرف ، وفيه ضمير يرجع إلى (ما) ، و(زيداً) مفعول به ، والجملة في موضع الخبر ، كما تقول : (عبد الله أحسن زيداً) " ⁽⁴⁾.

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

نَدَى النَّسِيمُ فَمَا أَرْقَّ وَأَعْطَرَا وَهَفَا الْقَضِيبُ فَمَا أَعْضَّ وَأَنْضَرَا (5)

نلاحظ في البيت السابق جملتين اسميتين ، تصدرت كل منهما بـ(ما) التعجبية ، فالجملة الأولى هي قوله : (فما أرق وأعطرا) ، فـ(ما) اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من فعل التعجب (أرق) ، والفاعل ضمير مستتر تقديره : (هو) عائد على (ما) ، وحذف المتعجب منه وهو المنصوب الذي يقع مفعولاً به لفعل التعجب ، والتقدير : (ما أرقه) فحذفت (الهاء) الضمير المتصل المبني في محل نصب مفعول به ، العائد على لفظة (النسيم) ، وقد حذف لدلالة الكلام عليه ، و(أعطرا) معطوف على (أرق) وقد تقدم المبتدأ وجوباً على خبره ، لأن (ما) التعجبية من الألفاظ التي لها صدر الكلام ، والجملة الثانية هي قوله : (فما أعضَّ وانظرا) وهي كالجملة التي سبقتها .

¹ - انظر : شرح المقرب 1 / 705 .

² - عيس : 17 .

³ - الأزهية في علم الحروف : ص 78 .

⁴ - شرح المفصل : 7 / 149 .

⁵ - الديوان : 77 .

وقوله :

وَقَدْ لَاحَ صُبْحُ الشَّيْبِ وَانْسَلَخَ الصِّبَا فَيَا صُبْحُ مَا أَجْلَى وَيَا لَيْلُ مَا أُسْرَى (1)

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت، حيث نلاحظ جملتين اسميتين تصدرت كل واحدة منهما بـ(ما) التعجبية ، فالجملة الأولى هي قوله:(ما أجلى) ، فـ(ما) اسم مبني في محل رفع مبتدأ ، و(أجلى) فعل التعجب، وفاعله ضمير مستتر عائد على (ما)، والمفعول به محذوف، وهو الضمير المتصل بفعل التعجب، وهو(كاف الخطاب) والتقدير: (ما أجلاك) ، والجملة الفعلية من فعل التعجب، وفاعله المستتر، والمفعول به المحذوف ، في محل رفع خبر المبتدأ (ما) المقدم على خبره وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، والجملة الثانية هي قوله:(ما أسرى) وهي كالجملة التي سبقتها. ويجوز حذف المتعجب منه ، وهو المنصوب - كما في البيتين السابقين - بعد (أفعل) للدلالة عليه بما تقدم، كما أنه لا يتصرف في جملة التعجب بتقديم أو تأخير، ولا فصل، لضعف فعل التعجب، وغلبة شبه الاسم عليه، ولكنه قد يفصل بين(ما)التعجبية وفعلها بـ(كان)الزائدة، ويقال:(ما كان أحسن زيدا)، للدلالة على الماضي (2).

ويمثله من الديوان قوله :

وَمَا كَانَ أَشْهَى ذَلِكَ اللَّيْلِ مَرَقْدًا وَأَنْدَى مُحْيَا ذَلِكَ الصُّبْحِ مَطْلَعًا (3)

حيث نلاحظ جملة(وما كان أشهى)، وقد فصل بين(ما)التعجبية، وفعل التعجب (أشهى) بـ(كان) الزائدة ، فـ(ما) اسم مبني في محل رفع مبتدأ ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من فعل التعجب(أشهى)، وفاعله الضمير المستتر فيه العائد على(ما)، وقد تقدم المبتدأ على خبره وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها صدر الكلام(4)، ومن خلال

1 - الديوان : 398 .

2 - انظر : شرح المفصل 7 / 149 - 150 ، وشرح ابن عقيل 3 / 69 .

3 - الديوان : 232 .

4 - انظر شرح المقرب لأبن عصفور : 1 / 705 .

الأمثلة السابقة ، نجد أن ابن خفاجة كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم ، ولم يخالفهم في شيء .

ز- المبتدأ (كم) الخبرية (1):

" وهي التي يراد بها التكثر، وتمييزها جمع مجرور أو مفرد مجرور، تقول:

(كم كتب عندي) ، و(كم كتاب عندي) ، فـ(كم) خبرية مبتدأ بمعنى كثير وما بعدها تمييز لها، والظرف في جملتها خبر " (2). وهي تفيد التكثر ولها صدر الكلام (3) ، وأن تمييزها واجب الخفض (4) ، كقول الفرزدق:

كم عمّة لك يا جريراً وخالة
فدعاء قد حلبت عليّ عشاري (5) .

و " تستعمل (كم) للتكثر فتميز بجمع مجرور كعشرة ، او بمفرد مجرور كمائة ، نحو:(كم غلمان ملكت) ، و(كم درهم أنفقت) ، والمعنى: كثيراً من الغلمان ملكت ، وكثيراً من الدراهم أنفقت " (6).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

كم مطلق لنداھم وظباھم
من قيد إيسار وقد إيسار (7)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، حيث نلاحظ قوله:(كم مطلق لنداھم) جملة اسمية مصدرية بـ(كم) الخبرية التي تفيد التكثر، وهي اسم مبهم مبني على السكون في محل رفع (مبتدأ)، وهو مضاف، و(مطلق) تمييز (كم) مضاف إليه، والجار

1 - انظر : شرح المقرب 1 / 703 .

2 - شرح المقرب 1 / 703 .

3 - انظر : مغني اللبيب 1 / 202 .

4 - انظر المصدر السابق 1 / 204 .

5 - من شواهد المصدر السابق : 1 / 203 .

6 - شرح ابن غنيل : 4 / 38 .

7 - الديوان : 204 .

والمجرور (لندا هم) في محل رفع خبر، وقد تقدم المبتدأ على خبره وجوباً لأن (كم) الخبرية من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام .

وقد جاء تمييز (كم) في البيت السابق مفرداً ، ويأتي جمعاً كما في قوله :

فَكَمْ أَنَابِيْبِ خَطِّيِّ بِهِ كُسِرَتْ تَدْمَى وَكَمْ سَلَخِ دِرْعِ بَيْنَهَا مَزِقِ

وَكَمْ كُوُوسٍ مِّنَ الْبِأَسَاءِ دَائِرَةٍ عَلَى نَدِيمٍ مِّنَ الْأَبْطَالِ مُغْتَبِقِ (1)

نلاحظ في البيت الأول جملتين اسميتين، مصدرية كل منهما بـ(كم)الخبرية، فالجملة الأولى هي قوله:(فَكَمْ أَنَابِيْبِ خَطِّيِّ بِهِ كُسِرَتْ)، فـ(كم) مبتدأ، و(أنابيب) تمييز(كم) ، وهو مضاف، و(خطِّيِّ) مضاف إليه، و(به) جار ومجرور، و(كسرت)جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي المبني للمجهول، و(التاء) تاء التانيث لا محل لها من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره:(هي) ، العائد على(أنابيب) والأصل في الجملة أن الجار والمجرور متأخر عن الجملة الفعلية، أي:(كُسِرَتْ به)، والجملة الفعلية مبنية في محل رفع خبر ، وقد تقدم المبتدأ (كم) الخبرية على خبره وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام ، والجملة الثانية هي قوله:(وكم سلخ درع بينها مزق) ، فـ(كم) في محل رفع مبتدأ، و(سلخ) تمييز(كم) مجرور بالكسرة وهو مضاف، و(درع) مضاف إليه ، و(بينها) شبه جملة مكونة من الظرف وما أضيف إليه ، وهي في محل رفع خبر المبتدأ (كم) المقدم على خبره وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها صدر الكلام (2) ، وفي البيت الثاني نلاحظ قوله: (وَكَمْ كُوُوسٍ مِّنَ الْبِأَسَاءِ)، ف(كم) في محل رفع مبتدأ ، و(كوُوسٍ) تمييزها، والجار والمجرور (من البأساء) في محل رفع خبر، وقد يفصل بين كم الخبرية وتمييزها بشبه الجملة ، وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، " ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم (بظرف أو حرف جر) كان مخفوضاً ، نحو:(كم) عندك رجل) و (كم في الدار غلام)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر،

¹ - الديوان : 109 .

² - انظر : شرح المفصل 4 / 127 .

ويجب أن يكون منصوباً " (1).
ومما احتج به البصريون قول الشاعر:

كَم نَالِنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ (2)
والتقدير: (كم فضل) ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب (فضلاً) ، فراراً من الفصل بين الجار والمجرور (3) .

ومما احتج به الكوفيون قول الشاعر:

كَم بَجُودٍ مَقْرَفٍ نَالَ الْعُلَى وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (4)
فخفض (مقرف) مع الفصل (5)

وأجازه سيبويه في الشعر بقوله : " وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز فتقول : (كم فيها رجل) " (6) .
ومنه قول الفرزدق:

كَم فِيهِمْ مَلِكٍ أَعْرَّ وَسَوْقَةٍ حَكَمَ بِأَرْدِيَّةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَبِي (7)
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَكَم لِلْحَيَا مِنْ أَدْمَعٍ فِيهِ ثَرَّةٌ وَلِلرَّعْدِ مِنْ جَيْبٍ عَلَيْهِ مُشَقَّقٌ (8)

حيث نلاحظ أن الشاعر قد فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها (أدمع) بالجار والمجرور (للحيا) وكذلك جرَّ التمييز بـ(من) ظاهرة . وعلي مذهب البصريين يكون التمييز في هذه الجملة منصوباً ، أي: (وكم للحيا أدمعاً) ، " ولا يجوز فيه الجر لأن (كم) هي

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف : 261 .

2 - من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف: ص 263 .

3 - انظر: المصدر السابق : نفس الصفحة .

4 - من شواهد المصدر السابق : ص 261 .

5 - المصدر السابق : نفس الصفحة .

6 - الكتاب : 2 / 166 .

7 - من شواهد الكتاب 1 / 171

8 - الديوان : 330 .

العامة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة؛ لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام، فعُدلَ إلى النصب، لامتناع الفصل بينهما " (1).

وقد يفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بالجملة (2) .

وجاء منه في الديوان قول ابن خفاجة :

فَكَمْ شَاقِنِي مِنْ مَنظَرِ فَيْكِ رَائِقٍ هَزَزْتُ لَهُ مِنْ مِعْطَفِ السُّكْرِ صَاحِبِ(3)

نلاحظ قوله: (فكم شاقني من منظرٍ)، فقد فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها (منظر) بالجملة الفعلية (شاقني) مع جر تمييز (كم) بـ(من) ظاهرة .

مما سبق نستنتج أن المبتدأ تقدم وجوباً على خبره لأن (كم) الخبرية لها صدر الكلام ، وأن تمييزها جاء مفرداً مجروراً ، وجاء جمعاً مجروراً ، سواء بـ(من) ظاهرة أو مقدرة ، كما أنه عند الفصل بين (كم) وتمييزها بشبه الجملة جاء مجروراً أيضاً ولم يأت منصوباً ، وهو مذهب البصريين (4) ، ووافق مذهب الكوفيين (5) ، وذلك نحو قوله: (وكم للحيا من أدمع) وكذلك أجازه سيبويه في الضرورة الشعرية (6).

ح- يجب تقديم المبتدأ إذا كان بعد (أما) الشرطية والخبر مقترن بالفاء(7).

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف : ص262 .
2 - انظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت ، لابن مالك ، تح : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العالي ، بغداد ، 1977 م ، 1 / 535 .
3 - الديوان : 296 .
4 - انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ص 261 وما بعدها .
5 - انظر : الهمع 2 / 355 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ص 261 .
6 - انظر : الكتاب 2 / 161 .
7 - انظر : نحو اللغة العربية كتاب في قواعد النحو والصرف ، تأليف : الدكتور محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، ط 1 ، 1995م ، ص529 .

وهي: " حرف تفصيل ، وهي قائمة مقام أداة الشرط ، وفعل الشرط ، ولهذا فسرهما (سيبويه) بـ(مهما يك من شيء)، والمذكور بعدها جواب الشرط ، فلذلك لزمته (الفاء)، نحو: (أما زيدٌ فمنطلقٌ) فأنيبت (أما) مناب (مهما يك من شيء) ، فصار (أما فزيد منطلق) ثم أخرجت الفاء إلى الخبر ، فصار (أما زيد فمنطلق) " (1).

وقال الهروي : " وأما (أما) المفتوحة فهي حرفٌ واحد ، وهي إخبار ولا يليها إلا الاسم ، وتدخل على الابتداء ، وهي مضمّنة معنى الجزاء ، ولا بدّ لها من جواب بالفاء لأن فيها معنى الجزاء ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء ، إذ لم يقع عليه فعلٌ ، كقولك: (أما زيدٌ فمنطلقٌ)، فـ(زيدٌ): ابتداء ، و(منطلقٌ) خبره ، وأدخلت الفاء لجواب (أما)، لأن فيها معنى الجزاء ، كأنك قلت: (زيدٌ مهما يكن من أمره فمنطلقٌ) " (2).

ويقول ابن هشام " وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، أما أنها شرط فيدل لها لزوم الفاء بعدها ، نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ (3) ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها " (4).

نلاحظ في الآية أن المبتدأ بعد (أما) تقدم وجوباً على خبره ، لأن الخبر مقترن بـ(الفاء) ، والمبتدأ هو قوله: (الذين) ، وخبره جملة (فيعلمون) المقترن بالفاء ، وهي جملة فعلية مبنية في محل رفع خبر (5).

وقول مجنون ليلى :

قَتِيلٌ مِنَ الْأَشْوَاقِ أَمَّا نَهَارُهُ
فَبَاكٍ وَأَمَّا لَيْلُهُ فَانِينٌ (6)

نلاحظ تقدم المبتدأ (نهاره) بعد (أما) الشرطية التفصيلية وجوباً على الخبر، وهو (فباك) المقترن بالفاء ، واقتترانه بالفاء جعله مشابهاً لجواب الشرط ، ولهذا فلا يجوز تقديمه

1 - شرح ابن عقيل 4 / 25 .
2 - الأزهية في علم الحروف : ص 144 .
3 - البقرة : 26 .
4 - مغني اللبيب : 1 / 78 .
5 - انظر: إعراب القرآن لدرويش 1 / 77 .
6 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 213 .

(1)، وكذلك الجملة الثانية وهي قوله: (وأما ليله فأنين)، وهي كالجمله التي سبقتها .
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَجَاءَ بِهَا حَمْرَاءَ أَمَّا زُجَا جُهَا
فَمَاءٌ وَأَمَّا مَلُؤُهُ فَلَهَيْبٌ

عَلَى لُجَّةٍ تَرْتَجُّ أَمَّا حَبَابُهَا
فَنُورٌ وَأَمَّا مَوْجُهَا فَكَثِيبٌ (2)

نلاحظ في البيت الأول جملتين اسميتين ، كل جملة في شطر ، جاء المبتدأ في كل منهما بعد (أما) الشرطية التفصيلية ، وأقترن الخبر فيهما بالفاء، ولهذا كان الخبر واجب التأخير ، والجملة الأولى هي قوله: (أما زجاجها فماء) ، فالمبتدأ هو قوله : (زجاجها) وخبره (فماء) المقترن بالفاء، والجملة الثانية هي قوله: (وأما ملؤه فلهيب) ، فالمبتدأ هو (ملؤه) وخبره هو (فلهيب) المقترن بالفاء ، وفي البيت الثاني كذلك نلاحظ جملتين اسميتين، جاء المبتدأ فيهما بعد (أما) الشرطية التفصيلية، وقد تقدم على خبره وجوباً لمجيئه بعد (أما) الشرطية واقتران الخبر بالفاء، فالجملة الأولى هي قوله: (أما حبابها فنور) ، فالمبتدأ هو (حبابها) وخبره (فنور) المقترن بالفاء ، والجملة الثانية هي قوله: (وأما موجها فكثيب)، وهي كالجمله التي سبقتها، نلاحظ مما سبق، أن ماجاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم، وهو وجوب تقديم المبتدأ بعد (أما) الشرطية التفصيلية والخبر مقترن بالفاء.

ط - يجب تقديم المبتدأ إذا كان (اسم إشارة) (3) .

وهذا التقديم للمبتدأ على خبره واجب عند كثير من النحاة ، وحثهم أن (ها) التنبيه تتطلب الصدارة إذا ما اتصلت باسم الإشارة اتصالاً مباشراً (4).
كقوله تعالى: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾ (5)، (هذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل

1 - انظر : شرح المفصل 11 / 9 .

2 - الديوان : 336 .

3 - انظر : النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط 5 ، 1 / 498 .

4 - انظر : المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

5 - مريم : 36 .

رفع مبتدأ، المقدم وجوباً على خبره لأنه اتصلت به (ها) التنبيه التي لها صدر الكلام ،
و(صراط) خبر و(مستقيم) صفة لـ(صراط) (1).

وقول المجنون :

فَهَذِي شُهُورُ الصَّيْفِ عَنَّا قَدْ انْقَضَتْ فَمَا لِلنَّوَى تَرْمِي بِلَيْلَى المَرَامِيَا (2)

نلاحظ أن المبتدأ اسم الإشارة (هذي) تقدم على خبره (شهور الصيف) .
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

هَذَا غُرَابٌ دُجَاكَ يَنْعَبُ فَازْجُرُ وَعَبَابُ لَيْلِكَ قَدْ تَلَاظَمَ فَأَعْبُرُ (3)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت ، حيث نلاحظ قوله: (هذا غرابٌ دجاك)
جملة اسمية تقدم فيها المبتدأ على الخبر وجوباً ، وهو اسم الإشارة(هذا) المتصلة به
(ها) التنبيه التي لها صدر الكلام ، و (غرابٌ دجاك) خبره .
وقوله:

هَذِهِ نَعْمَاهُ مِلْءُ يَدَيِ وَتَنَا رُحْمَاهُ مِلْءُ فَمِي (4)

نلاحظ قوله:(هذه نعماه) جملة اسمية تقدم فيها المبتدأ (هذه) وجوباً على الخبر، لأنه
اسم إشارة اتصلت به(ها)التنبيه التي لها صدر الكلام، والخبر هو قوله:(نعماه) .

ي - يجب تقديم المبتدأ إذا كان مسبوqاً بـ(رُبَّ) :

وهي حرف عند البصريين ، لها الصدارة في الكلام ، فهي مثل (ما) النافية ، و (إنَّ)
المؤكدة ، في أحقيتها بالتصدير (5) .

" وهي زائدة في الإعراب دون المعنى " (1).

1 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 4 / 605 .

2 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 242 .

3 - الديوان : 399 .

4 - الديوان : 456 .

5 - انظر : الأزهية في علم الحروف ، ص 259 ، والجنى الداني ص 453 .

كقول مجنون ليلى :

وَإِنْ يَكُ عَنْ لَيْلَى غَنَى وَتَجَلَّدُ فَرُبَّ غَنَى نَفْسٍ قَرِيبٌ مِّنَ الْفَقْرِ (2)

فـ(رُبَّ)حرف جر زائد له صدر الكلام، جرت(غنى)وهو في محل رفع(مبتدأ)وهو مضاف و(نفس)مضاف إليه، والخبر هو(قريبٌ)،وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه مسبوق بـ(رُبَّ).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَرُبَّ نَسِيمٍ مَرَّ بِي وَهُوَ عَاطِرٌ رَقِيقُ الْحَوَاشِي لِأَيْحَسُ دَبِيباً (3)

نلاحظ قوله:(ورُبَّ نسيم مرّ)جملة اسمية ، المبتدأ فيها مسبوق بـ(رُبَّ) الجارة وهو مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي (مرّ)وفاعله الضمير المستتر فيه المقدر بـ(هو) ،والجملة الفعلية مبنية في محل رفع خبر، وقد تقدم المبتدأ على خبره وجوباً لأنه مسبوق بـ(رُبَّ) التي لها صدر الكلام .

وقد تكون (رُبَّ) محذوفة مع بقاء عملها (4).

" وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهن أقل " (5)

كقول مجنون ليلى أيضاً:

وَيَوْمٍ كَحَسَوِ الطَّيْرِ بِتَنَا نَنُوشُهُ عَلَى شَعْبِ الْأَكْوَارِ وَاللَّيْلِ غَاسِقُ (6)

1 - مغني اللبيب 1 / 156 .

2 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 111 .

3 - الديوان : 33 .

4 - انظر : شرح ابن عقيل 3 / 18 .

5 - مغني اللبيب : 1 / 156 .

6 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 153 .

فـ(يوم)مجرور بـ(رُبّ)المحذوفة في محل رفع(مبتدأ)وخبره الجار والمجرور
وماأضيف إليه(كحسو الطير)، وقد تقدم المبتدأ وجوباً لأنه مسبوق بـ(رُبّ)المحذوفة
مع بقاء عملها.

ومن مجيئها محذوفة في الديوان قول ابن خفاجة :

وَيَوْمٍ صَقِيلٍ لِلشَّبَابِ ظَلَّتُهُ تَجَدُّ بِي الصَّهْبَاءِ فِيهِ وَالْعَبُّ(1)

نلاحظ قوله:(ويوم صقيل للشباب) (الواو) واو رُبّ ، و(يوم) اسم مجرور
بـ(رُبّ) المحذوفة وهو في محل رفع مبتدأ ، والجار والمجرور (للشباب) في محل
رفع خبر ، وقد تقدم المبتدأ على خبره وجوباً لأنه مسبوق بـ(رُبّ) المحذوفة مع بقاء
عملها .

مما سبق نستنتج أن المبتدأ المسبوق بـ(رُبّ) واجب التقديم على خبره ، لأن (رُبّ)
لها صدر الكلام، وأنها تعمل ظاهرة ومحذوفة، وإن الاسم الظاهر الذي يليها إذا كان
مجروراً لا يعرب إلا مبتدأ ، ويكون نكرة ، فالتقليل والتكثير لا يكونان إلا في
النكرات (2). وأن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة .

ك - يجب تقديم المبتدأ إذا أفاد معنى الدعاء (3) :

من الحالات التي يجب فيها تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، إذا كان المبتدأ يفيد معنى
الدعاء ، كقولهم : (سلام عليك) ، و (ويل لك) وما أشبهها من الأدعية فمتروكة على
حالتها ، وفي غير الدعاء في حالة أن يكون المبتدأ نكرة والخبر (شبه جملة) فإنه
يجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر ، كقولهم (لك مال) و (تحتك بساط) ، فالتزم فيه تقديم
الخبر خوفاً من التباس الخبر بالصفة ، أمّا في الدعاء فإنه لا يلتبس ومعناه ظاهر (4) .

1 - الديوان : 47 .

2 - انظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تح : أحمد الخراط ، دمشق ، مطبوعات مجمع
اللغة العربية ، د ط ، د ت ، ص 189 .

3 - انظر: الهمع 1 / 386 .

4 - انظر : شرح المفصل 1 / 93 .

كقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾⁽¹⁾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ ﴾⁽²⁾ ، نلاحظ في الآيتين السابقتين تقدم المبتدأ (ويل) على خبره شبه الجملة (للمصلين) (للمطفيين) ، وسوغ الابتداء بـ (ويل) وهو نكرة والخبر شبه جملة لكونه دعاء⁽³⁾ .

وكقول المجنون :

سَلَامٌ عَلَى الدَّارِ الَّتِي لَا أَزُورُهَا وَإِنْ حَلَّهَا شَخْصٌ إِلَيَّ حَبِيبٌ⁽⁴⁾

فـ(سلام) مبتدأ وهو نكرة ، وخبره شبه الجملة(على الدار) ، ومسوغ الابتداء بالنكرة هو إفادة المبتدأ معنى الدعاء ، ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

سَلَامٌ عَلَى عَهْدِ الْوَفَاءِ مُودَعًا سَلَامٌ فِرَاقِ مَا أَقَامَ عَسِيبُ

سَلَامٌ لَهُ فَوْقَ الْمَحَاجِرِ بَلَّةٌ وَطَوْرًا بِأَحْنَاءِ الضُّلُوعِ لَهَيْبٌ⁽⁵⁾

نلاحظ في البيت الأول قوله: (سلام على عهد الوفاء) ، جملة اسمية تقدم فيها المبتدأ (سلام) وجوباً ، وهو نكرة وخبره شبه جملة وهو(على عهد الوفاء) ومسوغ الابتداء بالنكرة هو إفادته معنى الدعاء ، وهو واجب التأخير في غير الدعاء ، وفي البيت الثاني نلاحظ قوله: (سلام له) جملة اسمية ، تقدم فيها المبتدأ (سلام) وجوباً ، وهو نكرة على خبره شبه الجملة الجار والمجرور(له) ، لأنه أفاد معنى الدعاء .

1 - الماعون : 4 - 5 .

2 - المطفيين : 1 .

3 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 8 / 423 ، و 248 .

4 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 19 .

5 - الديوان : 344 .

المبحث الثاني: جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر

مدخل :

الأصل في الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم، ليتحقق تعقله ، فيكون حق الخبر التأخير، لأنه محكوم به، كـ (زيد قائم)⁽¹⁾.

فالمبتدأ موصوف ينتظر صفة ، ولما كان الخبر وصفاً في المعنى للمبتدأ استحق بذلك التأخير ؛ لأنه بمثابة الصفة للموصوف⁽²⁾ .

إلا أنه في بعض الحالات يتقدم الخبر على المبتدأ، وبالتالي يتأخر المبتدأ ، فهما متلازمان إذا تقدم أحدهما تأخر الآخر، وهذا التقديم قد يكون جائزاً وقد يكون واجباً. " وأجيز تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسنداً ، وشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه " (3)

وهذه القضية فيها خلاف بين النحويين ؛ فذهب البصريون إلى جواز ذلك ، سواء أكان الخبر مفرداً أو جملة ، وذهب الكوفيون إلى منع ذلك ، سواء أكان مفرداً أو جملة ، بحجة أنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، إذ يرون في مثل: (قائم زيد) ضمير يعود من (قائم) إلى (زيد) ، بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع ، فيقال : (قائمان الزيدان) ، و (قائمون الزيدون) ، ولو كان خالياً من الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها ، وكذلك إذا قيل: (أبوه قائم زيد) ، كانت الهاء في (أبوه) ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف في أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره ؛ أمّا البصريون فذهبوا إلى جواز تقديمه، سواء أكان مفرداً أم جملة، وذلك لكثرة استعماله في كلام العرب، كقولهم: (مشنوء من يشنؤك) ، و(تميمي أنا) و(رجل عبد الله)⁽⁴⁾ .

¹ - انظر : شرح التصريح 1 / 213 ، وشرح الرضي 1 / 229 ، والهمع 1 / 384 .

² - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 106 .

³ - شرح التسهيل 1 / 296 .

⁴ - انظر : الانصاف في مسائل الخلاف 1 / 61 ، وشرح المفصل 1 / 92 ، والكتاب 2 / 127 .

وحصر ابن مالك أهم الحالات التي يجوز فيها أن يتقدم الخبر على المبتدأ بقوله: " ويجوز تقدمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرب بـ (الفاء) ، أو بـ (إلا) لفظاً أو معنى في الاختيار، أو يكون لمقرون بـ (لام) الابتداء ، أو لضمير الشأن ، أو شبهه ، أو لأداة استفهام ، أو شرط ، أو مضاف إلى إحدهما " (1).

أمّا ما ورد في ديوان ابن خفاجة من (جواز تقديم الخبر على المبتدأ) ، فقد ورد في شكل واحد ، وهو كون الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة ، وقد ورد شبه الجملة بقسميه : (الجار والمجرور) و (الظرف وما أضيف إليه) .

ولتقديم (شبه الجملة) أمور بلاغية عديدة، فصلّ القول فيها البلاغيون، منها: الاختصاص والتنبيه من أول الأمر، والمدح، والثناء، والتعظيم، والتحقير، وغير ذلك من الأغراض⁽²⁾. وكان النحاة قد اشتراطوا لوقوع (شبه الجملة) خبراً أن يكون تاماً؛ ويقصدون بالتام: أن يكون في الاخبار به فائدة؛ أي يفهم منها المتعلق المحذوف، وإلا فلا بد من ذكر للخبر، فالخبر ليس هو شبه الجملة بل المتعلق المحذوف وجوباً، وما شبه الجملة إلا دليل عليه⁽³⁾.

واختلف النحاة في الخبر إذا كان شبه جملة ؛ فهو من قبيل المفردات، أم من قبيل الجمل؟ فالقائلون إنه من قبيل الجمل: البصريون، وحجتهم في ذلك أنهم قدروا معه فعلاً، يكون التقدير عندهم الفعل (استقر)، فهو لاء يرون أن أصل العمل للفعل، وتقدير الأصل أولى، و أمّا القائلون إنه من قبيل المفردات، ومنهم ابن السراج وابن جني، فهم يرون أن المتعلق المحذوف هو (مستقر)، وهو اسم فاعل، واسم الفاعل مع ضميره لا يكون جملة، وحجة هؤلاء أن أصل الخبر مفرد وليس بجملة، وتقدير الأصل أولى⁽⁴⁾.

1 - شرح التسهيل 1 / 296 .

2 - أنظر : مفتاح العلوم ، يوسف السكاكي ، مطبعة مصطفى البابي ، مصر ، ط 1 ، ص 105 ، والإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، د ط ، د ت ، 1 / 101 .

3 - أنظر : شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تح : صاحب أبوجناح ، 1971 ، 1 / 347 .

4 - أنظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 243 وما بعدها .

وهناك من يرى أن الخبر هو شبه الجملة إذا عُدَّ شبه الجملة قسماً قائماً بذاته⁽¹⁾.
وبذلك يكون الخبر شبه الجملة ثلاثة أنواع :

1- يكون مفرداً إذا قُدِّرَ المتعلق المحذوف بـ(مستقر) .

2- يكون جملة إذا قُدِّرَ المتعلق المحذوف بـ(أستقر) .

3- يكون شبه الجملة قسماً قائماً بذاته إذا لم يكن هناك تقدير .

والآن نصل إلى عرض وتحليل ما جاء في ديوان ابن خفاجة ، وهو - كما
أسلفنا- جاء في شكل واحد ، وهو (الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة) ، وشبه
الجملة بقسميه : الجار والمجرور ، والظرف وما أضيف إليه .

أولاً : الخبر شبه جملة (جار ومجرور) والمبتدأ معرفة (2) .

" ويجوز نحو: (في داره زيد)، إجماعاً، وكذا: (في داره قيام زيد)، و (في دارها
عبد هند) ، عند الأخفش " (3).

وحروف الجر التي وردت في الديوان في هذه المسألة هي: (الباء، على، في، اللام، من،
إلى) ومن مجئ تقدم الخبر شبه جملة (جار ومجرور) جوازا على المبتدأ في القرآن
الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (4) .

" (لله) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و(ميراثُ السماوات) مبتدأ مؤخر
و(الأرض) عطف على السموات " (5) .

ومنه قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتَ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنَيْزَةَ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيَالِتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي (1)

1 - انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1 / 347 .

2 - انظر : شرح قطر الندى ص 124 ، وشرح التسهيل 1 / 296 .

3 - شرح التسهيل : 1 / 300 .

4 - آل عمران : 180 .

5 - إعراب القرآن لدرويش : 1 / 584 .

نلاحظ قوله:(لك الويلات)جملة اسمية، تقدم فيها الخبر جوازاً وهو الجار والمجرور (لك) على المبتدأ المعرف بـ(أل) وهو(الويلات)، والأصل فيها(الويلات لك) والمعنى مستقيم في الحالتين .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَبِي مَسُّ شَكْوَى لِأَطِيقُ لَهَا السُّرَى فَإِنْ لَمْ أَطَأْ بَابَ الْأَمِيرِ فَعَنْ عُدْرِ(2)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت ،حيث نلاحظ قوله:(وبي مس شكوى) جملة اسمية، تقدم فيها الخبر جوازاً على المبتدأ ، وهو الجار والمجرور(بي)المتعلق بمحذوف خبر،والمبتدأ معرف بالإضافة، وهو قوله:(مس شكوى)ويمكن أن يقدم المبتدأ في هذه الجملة، والمعنى مستقيم ليس فيه لبس أو غموض، فنقول(ومس شكوى بي).

وقوله:

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ مِنْ صَاحِبِ قَضَى فَأَجْهَشَ رَبْعَ بَعْدَهُ وَجَنَابُ(3)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، حيث قوله:(عليك سلام الله) جملة اسمية، تقدم فيها الخبر جوازاً على المبتدأ،وهو الجار والمجرور(عليك)المتعلق بمحذوف خبر مقدم، وتأخر المبتدأ المعرف بالإضافة، وهو وقوله:(سلام الله)،ويجوز في هذه الجملة تقديم الخبر وتأخيره ، والمعنى مستقيم في الحالتين، والأصل فيها(سلام الله عليك) .

وقوله :

لَا حَ فَفِي عَيْنِي نَوْرُ الْهُدَى مِنْهُ وَفِي قَلْبِي نَارُ الْغَضَا(1)

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث تلاحظ في كل شطر جملة اسمية ، تقدم فيها(الجار والمجرور)المتعلق بمحذوف خبر مقدم ، فالجملة الأولى هي قوله:

1 - ديوان امرئ القيس : 11 .

2 - الديوان : 192 .

3 - السابق : 315 .

1 - الديوان : 402 .

(في عيني نور الهدى)، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(نور الهدى) مبتدأ ، وقد تقدم الخبر جوازاً لأنه شبه جملة والمبتدأ معرفة ، ويجوز في هذه الجملة تقديم المبتدأ والمعنى مستقيم وأصل الجملة (نور الهدى في عيني) ، والجملة الثانية هي قوله : (وفي قلبي نار الغضا) وهي كالجمله التي سبقتها .

وقوله:

لَكَ اللَّهُ مِنْ سَهْمٍ يُسَدِّدُ سَعْيَهُ إِذَا طَاشَتْ الْأَلْبَابُ رَأْيٍ مُوَفَّقٌ (1)

نلاحظ قوله:(لك الله)جملة اسمية تقدم فيها الخبر جوازاً ،وهو الجار والمجرور(لك) المتعلق بمحذوف خبر مقدم، والمبتدأ لفظ الجلالة(الله)،ويجوز تقديم الخبر وتأخيره في هذه الجملة،وقد قدم لغرض الاختصاص،وقد تعرض لذلك سيبويه بقوله:(فيها عبد الله)(2) .

وقوله:

وَكُنْتُ وَمِنْ لُبَانَاتِي لُبِينِي هُنَاكَ وَمِنْ مَرَضِعِي الْمُدَامُ (3)

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ في كل شطر جملة اسمية ، الجملة الأولى قوله:(من لباناتي لبيني) جملة اسمية تقدم فيها الخبر جوازاً على المبتدأ ، وهو الجار والمجرور المتعلق بمحذوف خبر مقدم(من لباناتي)، والمبتدأ هو (لبيني) ، ويجوز تقديم الخبر وتأخيره في هذه الجملة ، والأصل فيها (لبيني من لباناتي) ، فالمعنى مستقيم ليس فيه لبس أو غموض ، والجملة الثانية هي قوله:(ومن مرضعي المدام) وهي كالجمله التي سبقتها .

وقوله : كُلُّ رِيَّانٍ إِلَى ظَمًا كُلُّ وَجِدَانٍ إِلَى عَدَمٍ (1)

1 - السابق : 248 .

2 - الكتاب : 2 / 128 .

3 - الديوان : 452 .

1 - الديوان : 275 .

موضع البحث في كلا شطري البيت، حيث نلاحظ في كل شطر جملة اسمية ، فالجملة الأولى هي قوله:(كل ريان إلى ظمًا) جملة اسمية مكونة من المبتدأ والخبر ، وقد أختار الشاعر هنا اعتماد الأصل جوازاً، حيث قدم المبتدأ على الخبر ، وهو المعرف بالإضافة(كل ريانٍ)، و(إلى ظمًا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، ويجوز في هذه الجملة أن نقدم الخبر ونؤخر المبتدأ، فنقول: (إلى ظمًا كل ريان) والمعنى مستقيم ليس فيه لبس أو غموض، وفي الشطر الثاني نلاحظ قوله: (كل وجدان إلى عدم) وهي أيضاً كالجملة التي سبقتها .

ثانياً: الخبر شبه جملة (الظرف وما أضيف إليه) والمبتدأ معرف بالإضافة⁽¹⁾. ومن مجيئه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾⁽²⁾ . " (عنده) ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(علم الساعة) مبتدأ مؤخر " ⁽³⁾ . وقد تقدم الخبر جوازاً ، ويجوز في غير الآية أن نقول: (علم الساعة عنده) .
ومنه قول امرئ القيس :

فَأَلْحَقْنَا بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صِرَّةٍ لَمْ تُزَيَّلِ⁽⁴⁾

نلاحظ قول:(دونه جواهرها)، جملة اسمية تقدم فيها الخبر جوازاً، وهو الظرف وما أضيف إليه (دونه)، على المبتدأ المعرف بالإضافة (جواهرها) .
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَبَيْنَ جَفْنِيَّ بَحْرُ شَوْقٍ يَعْْبُ فِي وَجْنَتِي عُباباً⁽¹⁾

¹- انظر: شرح ابن عقيل 1 / 106 ، وشرح قطر الندى : ص 119 .

²- الزخرف : 85 .

³- إعراب القرآن لدرويش : 7 / 109 .

⁴- ديوان امرئ القيس : 22 .

¹- الديوان : 342 .

نلاحظ قوله: (وبين جفني بحرُ شوق)، جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ جوازاً، وهو الظرف وما أضيف إليه، المتعلق بمحذوف خبر، وهو (بين جفني)، والمبتدأ هو (بحرُ شوق) المعروف بالإضافة، ويجوز تأخير الخبر في هذه الجملة ، دون أن يحدث لبس أو غموض ، فنقول: (بحر شوق بين جفني) .

وقوله:

وَكَانَ قَلْبِي دُونَهُ وَاقِدًا وَمَاءُ جَفْنِي فَوْقَهُ جَائِلًا (1)

نلاحظ قوله: (وماء جفني فوقه) جملة اسمية، وقد اختار الشاعر هنا التزام الأصل جوازاً ، حيث قدم المبتدأ على الخبر جوازاً ، وهو (ماء جفني) المعروف بالإضافة ، والخبر هو الظرف وما أضيف إليه المتعلق بمحذوف، وهو (فوقه)، ويجوز في هذه الجملة تقديم الخبر والمعنى مستقيم دون لبس أو غموض، فنقول: (وفوقه ماء جفني) .

ومما سبق نلاحظ أن الخبر (شبه الجملة) تقدم على المبتدأ (المعرفة) جوازاً ، وكذلك تأخر جوازاً ، وقد جاء شبه الجملة (جاراً و مجروراً) و (الظرف وما أضيف إليه) ، وقد كان الشاعر موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم ولم يخالفهم في شيء .

¹ - السابق : 379 .

المبحث الثالث : مخالفة رتبة الأصل وجوباً
(تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً)

الحالات التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ هي (1) :

1- إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام (2).

وماورد في الديوان من أسماء الاستفهام وهي خبر مقدم على المبتدأ هي: (أين ، ما)

أ- الخبر (أين) الاستفهامية (3):

وهو اسم استفهام يستفهم به عن المكان (1).

" أن يكون الخبر له صدر الكلام، وهو المراد بقوله: (كذا إذا يستوجب التصديرا) ، نحو: (أين زيد؟) ، فـ (زيد) مبتدأ مؤخر، و (أين) خبر مقدم ، ولا يؤخر ، فلا تقول : (زيد أين) لأن الاستفهام له صدر الكلام " (2).

¹ - انظر شرح المقرب 1 / 718 ، وشرح ابن عقيل 1 / 111 - 112 ، والهمع 1 / 387 .

² - انظر : الهمع 1 / 387 .

³ - انظر : شرح التسهيل 1 / 300 .

¹ - انظر شرح العمدة ، 1 / 390 .

² - شرح ابن عقيل : 1 / 113 .

كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾⁽¹⁾ ، " (أَيْنَ) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية المكانية، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم، و(شُرَكَائِي) مبتدأ مؤخر " ⁽²⁾.

وقول امرئ القيس :

تشيمُ بَروقَ المَزنِ أَيْنَ مُصابُهُ وَلَا شَيْءَ يَشْفِي مِنيكَ يا ابنةَ عَفزِرا ⁽³⁾

نلاحظ قوله:(أَيْنَ مُصابُهُ) جملة اسمية ، تقدم فيها الخبر وجوباً على المبتدأ، لأنه اسم استفهام له الصدارة في الكلام ، وهو (أَيْنَ) ، و(مُصابه) مبتدأ مؤخر.

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

أَيْنَ دَمَعٌ فِيكَ يَجري

أَيْنَ جَنبٌ يَتَقَلَّى

أَيْنَ نَفْسٌ فِيكَ تُهدى

وَضُلوعٌ فِيكَ تُصَلَّى ⁽⁴⁾

نلاحظ في البيت الأول جملتين اسميتين،الأولى قوله:(أَيْنَ دَمَعٌ) جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً، لأنه اسم استفهام له الصدر في الكلام وهو(أَيْنَ) وهو مبني على الفتح في محل رفع، و(دمع)مبتدأ، والجملة الثانية هي قوله:(أَيْنَ جَنبٌ) وهي كالجملة التي سبقتها.

وفي البيت الثاني نلاحظ قوله (أَيْنَ نَفْسٌ) فـ (أَيْنَ) اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم ، و(نفس) مبتدأ ، وقد تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً في الشواهد السابقة لأنه اسم استفهام له صدر الكلام .

ب- الخبر (ما) الاستفهامية ⁽¹⁾:

¹ - القصص 62.

² - إعراب القرآن لدرويش : 5 / 638 .

³ - ديوان امرئ القيس : 68 .

⁴ - الديوان : 403 .

¹ - انظر : الهمع / 1 / 387 .

ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: (فيمَ ، وإلامَ وعلامَ)، وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر، ولهذا حذفت في نحو قوله تعالى ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا ﴾ (1)، وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام (2) .

قال ابن يعيش: " اعلم أن الف (ما) إذا كانت استفهاماً ودخل عليها حرف جار فإنها تحذف لفظاً وخطأ ؛ نحو قولك: (فيمَ ، وبِمَ ، وعلامَ ، وعمَ ، ولمَ ، وحتامَ ، وإلامَ) ، وإنما حذفوها لأن الاستفهام له صدر الكلام ، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا أحرف الجر؛ لئلا يخرج عن حكم الصدر، وإنما وجب لأحرف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف ؛ لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم " (3) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فِيمَ السُّلُوُّ وَقَدْ تَحَمَّلَ صَاحِبُ شَطَّتْ بِهِ دَارٌ وَطَالَ بُعَادُ (4)

نلاحظ قوله: (فيمَ السُّلُوُّ) جملة اسمية، تقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً، لأنه اسم استفهام له صدر الكلام، وهو (ما) وقد تقدم عليه حرف الجر (في) فكون معه شبه جملة، وأصبح شبه الجملة في محل رفع خبر مقدم، والاسم المعرفة الواقع بعده وهو (السُّلُوُّ) مبتدأ.

وقوله:

فِيمَ التَّجَمُّلُ فِي زَمَانٍ بَزَيَّ ثَوْبَ الشَّبَابِ وَحِلْيَةَ النَّبَالِ (1)

1 - النازعات : 43 .
2 - انظر مغني اللبيب : 1 / 312 - 313 .
3 - شرح المفصل : 4 / 8 - 9 .
4 - الديوان : 321 .
1 - السابق : 301 .

نلاحظ قوله: (فِيمَ التَّجْمَلُ) جملة اسمية مصدرية باسم الاستفهام (ما)، مسبوقة بحرف الجر (في)، فكون معه شبه جملة، وهو في محل رفع خبر مقدم وجوباً، لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وتأخر المبتدأ (التجمل) .

ومما سبق نستنتج أنه يجب تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام ؛ كأسماء الاستفهام ، كذلك جواز دخول حرف الجر على اسم الاستفهام والعمل فيه؛ وحذف ألف (ما) الاستفهامية وجوباً إذا دخل عليها حرف الجر، كما نلاحظ أن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم ولم يخالفهم.

2 - الخبر (شبه جملة) والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقديم الخبر (1)

" أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقديم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو: (عندك رجل)، و(في الدار امرأة)، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: (رجلٌ عندك)، ولا (امرأةٌ في الدار)، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك " (1).

" وإنما وجب تقديم الخبر ليصح الابتداء بتلك النكرة ، لأن تأخيرها يوهم كونه نعتاً وهو غير مقصود، فإن كان للنكرة مسوغ آخر غير تقديم الظرف بأن وصفت أو اقترنت باستفهام جاز تأخير الخبر، والحالة هذه في القرآن: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ (2) ، وفيه ﴿ أَلَيْهَ مَعِ اللَّهِ ﴾ (3) ، وتقول : (طالبٌ علم في المكتبة) " (4) .

ومن تقديم الخبر وجوباً في القرآن قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ ﴾ (5)

1 - انظر شرح المقرب لابن عصفور 1 / 718 ، وشرح ابن عقيل 1 / 111 .

1 - شرح ابن عقيل 1 / 112 .

2 - الأنعام : 2 .

3 - النمل : 61 .

4 - شرح المقرب لابن عصفور : 1 / 721 - 722 .

5 - البقرة : 10 .

" (في قلوبهم) الجار والمجرور خبر مقدم، و(مرض)مبتدأ مؤخر " (1) .

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (2) .

" (لدينا) ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و(مزيد) مبتدأ مؤخر " (3) .

وقول مجنون ليلي :

ضَاقَتْ عَلَيَّ بِلَادُ اللَّهِ مَا رَحِبَتْ يَا لِلرِّجَالِ فَهَلْ فِي الْأَرْضِ مُضْطَرَبٌ (4)

نلاحظ قوله:(في الأرض مضطرب)جملة اسمية تقدم فيها الخبر وجوبا، وهو الجار والمجرور(في الأرض)على المبتدأ(مضطرب)لأنه نكرة،ولا مسوغ للابتداء به إلا تقديم الخبر ، ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَقَدْ أَحَقَّتَنِي شَمَلَةُ الظِّلِّ شَمَالٌ يُقْتَلُّ أَحْشَاءَ الْأَرَاكِ بِهَا ذَعْرُ

وَأَشْرَفَ طَمَاحُ الذُّوَابَةِ شَامِخٌ تَنْطَقُ بِالْجَوَازِ لَيْلًا لَهُ خَصْرُ

وَقُورٌ عَلَى مَرِّ اللَّيَالِي كَأَنَّمَا يُصِيخُ إِلَى نَجْوَى وَفِي أُذُنِهِ وَقْرٌ (1)

موضع البحث في الأبيات الثلاثة في أشطارها الثانية ، حيث نلاحظ في البيت الأول قوله: (بها زعر) جملة اسمية، تقدم فيها الجار والمجرور(بها)، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوباً على المبتدأ النكرة (زعر)، لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقديم الخبر، وفي البيت الثاني نلاحظ قوله: (له خصر)، (له)جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم وجوباً على المبتدأ النكرة (خصر)، لأنه لا مسوغ للابتداء به إلا تقديم الخبر، وفي البيت الثالث نلاحظ قوله:(وفي أُذُنِهِ وَقْرٌ)جملة اسمية تقدم فيها الجار

1 - إعراب القرآن لدرويش : 1 / 46 .

2 - ق : 35 .

3 - إعراب القرآن لدرويش : 7 / 278 .

4 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 14 .

1 - الديوان : 80

والمجرور (في أذنه)، المتعلق بمحذوف خبر مقدم وجوباً على المبتدأ النكرة (وقر) لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقديم الخبر .

وقوله:

يا أَيُّها النَّائِي وَأَسْتَ بِمُسْمِعٍ سَكَنَ الْقُبُورِ وَبَيْنَنَا أَسْدَادُ⁽¹⁾

نلاحظ قوله:(وبيننا أسداد) جملة اسمية تقدم فيها الظرف وما أضيف إليه(بيننا)، المتعلق بمحذوف خبر، المقدم وجوباً على المبتدأ النكرة ، وهو(أسداد)لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقديم الخبر عليه .

3 - أن يكون الخبر اسم إشارة للمكان⁽²⁾.

نحو:(ثمَّ زيد) و(هنا جعفر)، فيتقدم الخبر على المبتدأ ، ولا يجوز تأخيره ، لأن فيه إشارة ، كما تُقدِّم (هذا) على (زيد)في الاخبار ، ولا تقول: (زيد هذا)، فكذلك يقدم الخبر الذي فيه اسم إشارة للمكان ، فتقول: (ثمَّ زيد) ولا تقل (زيد ثمَّ)⁽¹⁾.

وكقوله تعالى : ﴿ وَاللّٰهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَتَمَّ وَجْهُ اللّٰهِ ﴾⁽²⁾.

نلاحظ قوله (فتم وجه الله) جملة اسمية تقدم فيها ظرف المكان (ثمَّ) لأنه للإشارة وهو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم وجوباً ، و(وجه الله) مبتدأ مؤخر⁽³⁾.

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَأَنسَابَ ثَانِي مَعْطَفِيهِ كَأَنَّهُ هَيْمَانُ نَشْوَانٍ هُنَاكَ مُذَالٌ⁽⁴⁾

1 - الديوان : 320 .

2 - انظر : الهمع 1 / 387 .

1 - انظر : شرح المقرب 1 / 727 .

2 - البقرة : 115 .

4 - انظر: إعراب القرآن لدرويش : 1 / 161 .

4 - الديوان 114 .

نلاحظ في الشطر الثاني من البيت قوله:(هناك مزال) جملة اسمية ، تقدم فيها اسم الإشارة الدال على المكان(هناك)، وهو مبني في محل رفع خبر،تقدم وجوباً على المبتدأ ، لأنه يتضمن معنى الإشارة مع دلالاته على المكان، و(مزال) مبتدأ مؤخر .

وقوله :

وَكُلُّ يُدَانُ بِمَا كَانَ دَانَ فَتَمَّ الْجَزَاءُ وَتَمَّ الْحِسَابُ

فَلَا تُجْرِكُكَ مِنْ مُهْرَقٍ بِمَا لَا يَسُرُّ هُنَاكَ الْكِتَابُ (1)

نلاحظ في البيت الأول في شطره الثاني جملتين اسميتين ، الأولى هي قوله : (فتمَّ الجزاء) ، فـ(ثم) ظرف مكان مبني على الفتح في محل رفع خبر، تقدم وجوباً على المبتدأ لأنه للإشارة فأخذ حكمها ، و(الجزاء) مبتدأ مؤخر ، والجملة الثانية والتي عطفت على الأولى وهي (وتَمَّ الحساب) ، وهي كالجملة التي سبقتها ، وفي البيت الثاني في شطره الثاني نلاحظ قوله: (هناك الكتاب)، جملة اسمية تقدم فيها اسم الإشارة الدال على المكان(هناك)، وهو مبني في محل رفع خبر مقدم وجوباً على المبتدأ ،لأنه يتضمن معنى الاشارة مع دلالاته على المكان، و(الكتاب) مبتدأ مؤخر.

4 - أن يكون الخبر دالاً على التعجب (1) .

وهذا الموضع التقديم فيه يؤدي معنى لا يفهم بالتأخير؛ نحو:(لله درك)، وهو من الجمل التعجبية، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ ؛ لأن تأخير الخبر لا يؤدي المعنى المراد (2) .

ويقول ابن مالك " أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ، ولا يفهم بالتأخير نحو : (لله درك) ، فلو أُرْخِرَ لم يُفْهَمَ مِنْهُ مَعْنَى التَّعْجِبِ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ التَّقْدِيمُ " (3).

¹ - الديوان : 394 .

¹ - انظر : الهمع / 1 / 388 .

² - انظر : شرح المقرب / 1 / 726 .

³ - الهمع : 388 / 1 .

كقول امرئ القيس :

وَلِلَّهِ عَيْنَا مَنْ رَأَى مِنْ تَفَرُّقٍ أَشْتَأْ وَأَنَايَ مِنْ فُرَاقِ الْمُحَصَّبِ⁽¹⁾

فقوله : (الله) خبر مقدم وجوباً لدلالته على التعجب ، و(عينا) مبتدأ .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

يَأْهَلْ أُنْدَأْسِ لِلَّهِ دَرْكُمُ مَاءٌ وَظِلٌّ وَأَنْهَارٌ وَأَشْجَارُ⁽²⁾

نلاحظ قوله:(الله دركم) جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور(الله)، وهو في محل رفع خبر، و(دركم) مبتدأ مؤخر، وقد تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً لأنه من الجمل التعجبية، لأن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ⁽³⁾، لأن تأخيره يؤدي الى خفاء المعنى المراد، لذلك التزمت العرب في مثل هذه التراكيب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ⁽¹⁾.

وقوله:

لِلَّهِ أَعْطَاكَ مِنْ خَوْطَةٍ وَحَبَّذَا نَوْرِكَ نُورَا⁽²⁾

موضع البحث في الشطرالأول من البيت، حيث نلاحظ قوله:(الله أعطاك)، جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور(الله) ، وهو في محل رفع خبر مقدم ، و (أعطاك) مبتدأ مؤخر، وقد تقدم الخبر وجوباً لإفادته معنى المدح والتعجب .

ومما سبق نستنتج أن الخبر يتقدم وجوباً على المبتدأ إذا كان الخبر يفيد معنى التعجب لأن تأخيره يؤدي إلى خفاء المعنى المراد، وهذا الأسلوب درجت عليه العرب

1 - ديوان امرئ القيس : 43 .

2 - الديوان : 94

3 - انظر : شرح التسهيل 1 / 301 ، وشرح المقرب 1 / 726 .

1 - انظر : الهمع 1 / 388 .

2 - الديوان : 351 .

والتزمت به في كلامها، وأن ما جاء في ديوان ابن خفاجة كان موافقاً لما نص عليه النحاة في هذه المسألة .

5 - يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ (أن) ومعموليتها (1)

كقولك: (عندي أنك فاضل) ، حتى لا تلتبس (أن) المفتوحة بالمكسورة ، أو (أن) التي هي لغة (لعل) (2) .
" أن يكون المبتدأ (أن) ومعموليتها وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ (3) ، وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّهُ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (4) .
وتقول: (صحيح أنك ذاهب) ، و (في علمي أنك راحل) ، فالمبتدأ في الأمثلة السابقة كلها هو (أن) ومعمولها ، لأنها في تأويل مصدر ، والتقدير: وآية لهم حملنا ، ومن آياته رؤيتك ، وصحيح ذهابك ، وفي علمي رحيلك " (1) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَسَجَعْتُ ثُمَّ حَمَامَةً وَمِنْ الْمُنَى
أَنْنِي اسْتَعَرْتُ لَهَا جَنَاحَ غُرَابٍ (2)

نلاحظ قوله: (وَمِنْ الْمُنَى أَنْنِي اسْتَعَرْتُ) جملة اسمية، تقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً ، وهو الجار والمجرور (من المنى) وهو في محل رفع ، وتأخر المبتدأ ، وهو المصدر المؤول من (أن) ومعموليتها، ولو قدم المبتدأ لكسرت همزة (أن) لأنها في بداية الكلام ، فتلتبس بـ(إن) مكسورة الهمزة أو (أن) التي بمعنى (لعل) .
مما سبق نستنتج أنه يجب تقديم الخبر وجوباً على المبتدأ ، إذا كان مصدراً مؤولاً من (أن) المفتوحة الهمزة المشددة وما في حيزها ، لكي لا يحدث لبس بينها وبين (إن)

1 - انظر : شرح المقرب 1 / 722 .

2 - انظر : شرح الأشموني 1 / 285 .

3 - يس : 41 .

4 - فصلت : 39 .

1 - شرح المقرب : 1 / 722 .

2 - الديوان : 413 .

مكسورة الهمزة ، أو (أنّ) التي بمعنى (لعل) ، وأن ما جاء في الديوان موافقاً لما نص عليه النحاة في هذه المسألة .

المبحث الرابع : الحذف في الجملة
الاسمية

أولاً : حذف المبتدأ

ثانياً : حذف الخبر

مدخل :

قال عنه سيبويه: " هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ، ويكون المبني عليه مظهرًا ، وذلك أنك رأيت صورة شخص ، فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : (عبد الله وربي) ، كأنك قلت (ذاك عبد الله) ، أو (هذا عبد الله) ، أو سمعت صوتًا ، فعرفت صاحب الصوت ، فصار آية لك على معرفته ، فقلت: (زيد وربي) " (1).

وقال ابن يعيش: " أعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة ، تحصل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة ، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية ، أو حالية ، تغني عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدالاتها عليه ، لأن الألفاظ إنما جئ بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا ، وقد جاء ذلك مجيبًا صالحًا ؛ فحذفوا المبتدأ مرة ، والخبر أخرى ، فما حذف فيه المبتدأ قول المستهل: (الهلال والله) ، أي : (هذا الهلال والله) " (1) .

وقال عنه عبد القاهر الجرجاني: " هو باب دقيق المسلك ، لطيف المآخذ ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر؛ والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ؛ وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق ؛ وأتم بيانًا إذا لم تبين " (2) .

شروط الحذف :

ذكر ابن هشام للحذف شروطًا ، وفصل القول فيها ، وسأذكرها بإيجاز ، وهي(3):

1 - الكتاب : 2 / 130 .

1 - شرح المفصل : 1 / 94 .

2 - دلائل الإعجاز : ص 100 .

3 - انظر : مغني اللبيب 2 / 259 وما بعدها .

- 1 - وجود دليل حالي أو مقالي على المحذوف .
- 2- أن لا يكون المحذوف كالجزم من المذكور .
- 3 - أن لا يكون المحذوف مؤكداً .
- 4 - أن لا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر .
- 5 - أن لا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار ، والجازم والناصب للفاعل ، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة ولا يجوز القياس عليها .
- 6 - أن لا يكون المحذوف عوضاً عن شيء .
- 7 - أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ؛ ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي .

والآن نصل إلى العرض والتحليل لما جاء في ديوان ابن خفاجة من حذف للمبتدأ أو الخبر جوازاً أو وجوباً .

أولاً : حذف المبتدأ

1 - حذف المبتدأ جوازاً (1) .

يكثر حذفه جوازاً في جواب الاستفهام، وبعد فاء الجواب ، وبعد القول، وبعد ما الخبر صفة له في المعنى (2) .

أ - بعد القول (3) .

،كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً﴾ (4) ، علي إضمار مبتدأ ، أي: هم ثلاثة (5) .

¹ - انظر: شرح ابن عقيل 1 / 115
² - انظر: الهمع 1 / 390 ، ومغني اللبيب 2 / 285-286 ، وشرح ابن عقيل 1 / 113 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 272 .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَلَمْ أَلْقَ إِلَّا صَعْدَةً فَوْقَ لَامَةٍ فَقُلْتُ قَضِيبٌ قَدْ أَطَّلَ عَلَى نَهْرٍ
وَلَا شِمْتُ إِلَّا غُرَّةً فَوْقَ شُقْرَةٍ فَقُلْتُ حَبَابٌ يَسْتَدِيرُ عَلَى خَمْرِ (4)

نلاحظ في البيت الأول في شطره الثاني قوله: (فقلت)، جملة فعلية، وقد وقع بعد هذه الجملة الفعلية (مقول القول)، وهو الجملة الاسمية، المكونة من الخبر (قضيب)، وهو خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: (هو)، وأصل الجملة (هو قضيب)، والجملة الاسمية في محل نصب مفعول به ، ونلاحظ في البيت الثاني في شطره الثاني أيضاً قوله : (فقلت) جملة فعلية، وقد وقع بعدها (مقول القول)، وهو الجملة الاسمية المكونة من الخبر (حباب)، وهو خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: (هو) ، وأصل الجملة (هو حباب) ، والجملة الاسمية في محل نصب مفعول به .

ب - في جواب الاستفهام (1).

ومن أمثلة هذا القسم ان أسألك قائلاً (كيف حالك؟) ، فنقول : بخير، وإن شئت قلت: حالي بخير ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَأَنْبِئُكُمْ بِشَرٍّ مِّنْ ذَلِكُمُ النَّارِ﴾ (2) ، التقدير: هي النار، وقوله : ﴿وما ادراك ماهيه نارٌ حامية﴾ (3) ، أي هي نارٌ حامية (4) . ولم يرد له شاهد من الديوان .

ج - الخبر صفة له في المعنى (5) .

1 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 115 ، وشرح المقرب 1 / 700 .

2 - الكهف : 22 .

3 - انظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تعليق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2001 م ، 2 / 292 .

4 - الديوان : 186 .

1 - انظر : الهمع 1 / 390 .

2 - الحج : 72 .

3 - القارعة : 10 - 11 .

4 - انظر : شرح المقرب 1 / 700 .

5 - انظر : معني اللبيب 2 / 286 .

كقوله تعالى : ﴿صُمُّ بَكُمْ عُمِي﴾⁽¹⁾ ، على إضمار مبتدأ ، أي: (هم صُمُّ بَكُمْ عُمِي)⁽²⁾

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

لَيْبِبُ فَمَا نَدْرِي أَرَأْيَا لِحَادِثٍ يُبَيِّتُ أُمَّ سَهْمًا لِشَاكِلَةٍ يَبْرِي⁽¹⁾

نلاحظ أن الشاعر بدأ كلامه بكلمة (لبيب)، وهو اسم نكرة، مما يستوجب تقدير محذوف، وهو ضمير الغائب (هو)، وهو مبتدأ محذوف جوازاً، و(لبيب) خبر المبتدأ المحذوف ، والذي دلّ على أن المحذوف مبتدأ هو كون الخبر نكرة ؛ وهو وصف له، والتقدير: (هو لبيب).

د - إذا دلّ عليه دليل واستغني عنه للعلم به⁽²⁾ .

كقوله تعالى : ﴿سورة أنزلناها وفرضناها﴾⁽³⁾ ، أي: (هذه سورة)⁽⁴⁾

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَهَا أَنَا لَا يُسْرَى تُوَاخِي عَلَى السَّرَى عِنَانًا وَلَا يُمْنَى تَلَوذُ بِقَائِمٍ

مُنِيخٌ بِمَثْوَى الْمَجْدِ مِنْ ظِلِّ أَرْوَاعٍ وَدَوْرُ الْأَعَادِي دَارِسَاتِ الْمَعَالِمِ
جَدِيرٌ بِإِحْرَازِ الْعُلَى غَيْرَ رَاكِضٍ مُغْذٌّ وَإِدْرَاكُ السُّهَى غَيْرُ قَائِمٍ⁽⁵⁾

موضع البحث في البيت الثاني والثالث، حيث نلاحظ في البيت الثاني في شطره الأول ، أن الشاعر بدأ كلامه بقوله: (منوخ) ، وهو اسم نكرة ، مما يستوجب تقدير

1 - البقرة : 18 .

2 - انظر : إعراب القرآن للنحاس 1 / 32 .

1 - الديوان : 191 .

2 - انظر : الكتاب 2 / 130 ، والمقتضب 4 / 406 ، وشرح ابن عقيل 1 / 114 .

3 - النور : 1 .

4 - انظر : مغني اللبيب 2 / 286 .

5 - الديوان : 287 .

محذوف ، وهو ضمير المتكلم (أنا) ، وقد دلّ عليه ذكره في البيت الأول ، حيث قوله : (أنا لا يسرى)، فالضمير المحذوف جوازاً (أنا) في محل رفع مبتدأ، و(منيخ) خبر للمبتدأ المحذوف جوازاً للدلالة عليه ، والتقدير: (أنا منيخ) ، ونلاحظ في البيت الثالث في شطره الأول، أنه أبتدأ كلامه بقوله: (جديرٌ) وهو اسم نكرة مما يستوجب تقدير محذوف ، وهو ضمير المتكلم (أنا) لدلالة ما قبله عليه ، وهو ذكره في البيتين السابقين ، وهو مبتدأ محذوف جوازاً للدلالة عليه ، و(جديرٌ) خبر للمبتدأ المحذوف والتقدير: (أنا جديرٌ) .

هـ - بعد فاء الجواب (1).

كقوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ (2) ، أي: من عمل صالحاً فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها (3) .
ولم يرد له شاهد بالديوان .

2- حذف المبتدأ وجوباً :

يحذف المبتدأ وجوباً في مواضع أشهرها (4) :

أ - إذا كان خبره نعتاً مقطوعاً إلى الرفع للمدح أو الذم أو الترحم (5).

1 - انظر : مغني اللبيب 2 / 286 ، وشرح المفصل 1 / 94 ، والهمع 1 / 390 .

2 - فصلت : 46 .

3 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 115 .

4 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 119 ، والهمع 1 / 391 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 272 - 273 ، وشرح المفصل 7 / 137 وما بعدها .

5 - انظر : شرح التسهيل 1 / 286 ، وشرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، حققه وشرح شواهد الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، دط ، 1998 . ص 120 .

" نقول : (الحمد لله الحميدُ)، و أعوذ بالله من الشيطان الرجيمُ)، و (عظفت على زيد المسكينُ)، فكل من (الحميد) و (الرجيم) و (المسكين)، يجوز في إعرابه أوجه ثلاثة :

الأول : الجر: نعتاً لما قبله ، الثاني : النصب : مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً تقديره (أعني) ، أو تقديره (أمدح) في معرض المدح ، و (أذم) في معرض الذم ، و (أرحم) في معرض الترحم ، و الثالث : الرفع : خبراً لمبتدأ محذوف، أي: (هو الحميد) و (هو الرجيم) و (هو المسكين) ، وإنما لزم حذف المبتدأ في وجه الرفع حملاً على حذف الفعل والفاعل في وجه النصب " (1) .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (2)

يجوز رفع (الرجيم) على إضمار مبتدأ، أي: (هو الرجيمُ)، فقطع لقصد الذم ويجوز كذلك جره بالتبعية ، ويجوز نصبه بتقدير فعل محذوف ، أي: (أعني الرجيم) . ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

يَقِظُ ذَكَأَ فَهَمًّا وَأَشْرَفَ هِمَّةً
وَكَفَاكَ مِنْ نَارٍ بِهِ وَمَنَارٍ (3)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت ، حيث نلاحظ قوله (يقظُ) ، وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: (هو)، وهو نعت قطع للرفع ليبتدأ به الكلام لغرض بلاغي ؛ وهو المدح ، ونلاحظ قوله (ذكأً) و (فهماً) صفتان قطعتا إلى النصب على المفعولية لفعل محذوف، يقدر بتقدير مناسب، وهو (أعني)، أي: (أعني ذكأً) و (أعني فهماً)، لتوجيه النظر إليها وتحويلها عن سياقها المعروف وإعرابها الطبيعي؛ وهو أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه، وقد خالف هذا لتكون جملة جديدة أكثر دلالة ، وتؤدي الغرض المطلوب (4) .

1 - شرح المقرب 1 / 696 - 697 .

2 - النحل : 98 .

3 - الديوان : 201 .

4 - انظر : النحو الوافي 1 / 512 في الهامش .

وقوله :

دَعَّ عَنْكَ مِنْ لَوْمٍ قَوْمٍ لَسْتَ تَخْبِرُهُمْ إِلَّا تَكْشَفَ سِتْرُ الْغَيْبِ عَنِ عَيْبِ

عَوْجٍ عَلَى الدَّهْرِ هَوْجٌ غَيْرَ أَنَّهُمْ سَوْدٌ مِنَ الْجَهْلِ بِيضَانٌ مِنَ الشَّيْبِ (1)

نلاحظ قوله:(عوج) في البيت الثاني ، وهي نعت لكلمة (قوم) في البيت الأول ، وهو مقطوع إلى الرفع ليبتدأ به الكلام لغرض بلاغي وهو الذم ؛ وهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هم) ، أي: (هم عوج) ، وكذلك النعوت التي تلتها ، وهي : (هوج) أي: (هم هوج) ، و(سود) (هم سود) و (بيضان) (هم بيضان) ، ويجوز في هذه النعوت أن تكون مجرورة على التبعية لما قبلها ، أو النصب على المفعولية بإضمار فعل مناسب ، كأن نقول : (عوجاً) بتقدير: (أعني عوجاً) .

ب أن يكون المبتدأ بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين مفعوله بحرف جر (1) .

" والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ؛ ليلي الفاعل أو المفعول ، المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل ، كما كان وليّ الفعل ، والمعنى : (هو لك) أي : (هذا الدعاء لك) " (2) .

ومنه قول النابغة الذبياني:

نُبِّئْتُ نِعْمًا عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَلِكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي (3)

" وغيرها من كل مصدر ينوب عن فعل الأمر نيابةً تغني عن لفظه ومعناه، وبعد المصدر ضمير مجرور لمخاطب ، فأصل:(سقياً لك) (اسق يارب) (الدعاء لك يافلان)، وأصل : (رعياً لك) (ارع يارب) (الدعاء لك يافلان) ، فالمصدر نائب عن

1 - الديوان : 395 .

1 - انظر شرح الرضي على الكافية 1 / 307 - 308 ، والنحو الوافي 1 / 515 .

2 - شرح الرضي على الكافية : 1 / 307 .

3 - من شواهد النحو الوافي 1 / 515 .

فعل الأمر وعن معناه وبعد المخاطب المجرور والجار مع المجرور خبر لمبتدأ محذوف " (1).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَسَقِيًّا لِقَبْرِ بَيْنَ أَضْلَعِ تَرْبَةٍ مَتَى أَتَذَكَّرُهُ بِهَا أَتَشَوَّقُ (1)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، حيث نلاحظ قوله: (سقيًّا لقبر)، في هذه الجملة مبتدأ محذوف وجوباً ، لوقوعه بعد المصدر النائب عن فعله ، والتقدير: (الدعاء لقبر)، فشبه الجملة (الجار والمجرور) متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: (الدعاء)؛ والمصدر (سقيًّا) نائب عن فعل الأمر، وفاعله محذوف تقديره : (أنت) ، والمخاطب به هو (الله) تعالى، والمدعو له (قبر)، فالتركيب من جملتين، الأول: (سقيًّا يا الله) ، والثانية: (الدعاء لقبر) (2).

وقوله :

سَقِيًّا لَهَا مِنْ بَطَاحِ أَنْسٍ وَدَوْحِ حُسْنِ بِهَا مُطَلٍ (3)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت ، حيث نلاحظ قوله: (سقيًّا لها)، فـ(سقيًّا) مصدر نائب عن فعل الأمر، وفاعله محذوف تقديره (أنت) ، و(لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ؛ تقديره (الدعاء)، أي: (الدعاء لها).

نلاحظ مما سبق أن المجرور بحرف الجر الذي بعد المصدر قد جاء في البيت الأول اسماً ظاهراً؛ وهو (قبر)، وفي البيت الثاني جاء ضميراً وهو الهاء في قوله: (لها) ، وأن الجار و المجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: (الدعاء) ؛

1 - المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

1 - الديوان : 328 .

2 - انظر : النحو الوافي 1 / 515 .

3 - الديوان : 119 .

وأن ما جاء في الديوان موافقاً لما نص عليه النحاة في هذه المسألة ؛ ولم يخالفهم في شيء .

ج - يجب حذف المبتدأ إذا كان الخبر صريحاً في القسم (1) .

نحو: (في ذمتي لأفعلن)، (في ذمتي) خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، تقديره (يمين) أو (قسم) ، أي: (في ذمتي يمين) (1) .

" كما ذكر ابن عصفور أنّ مثل ذلك يجوز فيه وجهان : الرفع على الابتداء ، والنصب على إضمار فعل ... وأن مثل قول الشاعر وهو امرؤ القيس :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

يروى برفع (يمين) ونصبه، وفرعه على تقدير: (قسمي يمين الله)، ونصبه على تقدير: (الزم نفسي يمين الله) ، وذكر أن العرب التزمت الرفع في (أيمن الله) و(لعمرك) ، وكان

رأيه أن المذكور هذا هو الخبر والمحذوف هو المبتدأ " (2) .

ولم يرد منه شيء في الديوان .

د - يجب حذف المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن فعله (3) .

" وإنما حذف المبتدأ فيه وجوباً في وجه الرفع كما حذف فيه الفعل والفاعل في وجه النصب تقول: (سمع وطاعة) ، أي: أمرى سمع وطاعة ... ومنه قول الشاعر:

شكا إليّ جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مُبتلى

¹ - انظر : شرح المقرب 1 / 698 ، وشرح التسهيل 288 .

¹ - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 119 .

² - شرح المقرب : 1 / 698 .

³ - انظر : الهمع 1 / 391 ، وشرح التسهيل 287 .

فـ(صبرٌ)خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أمرنا صبر جميل، أو حالنا صبرٌ جميل، ويجوز لك نصب هذه المصادر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ... إلا أن الرفع أقوى لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام " (1).

" ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ بَلْ سَوَّيْتُمْ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (1) ، أي: فأمرني وحالي صبرٌ جميلٌ ، وقد قرئ بالنصب ايضاً " (2).

ولم يرد منه شيء في الديوان .

ثانياً : حذف الخبر

1- حذف الخبر جوازاً (3) .

أ - يحذف الخبر جوازاً إذا دلّ عليه دليل (4) .

" وله موضع واحد ، وهو ماعدا مواضع إثباته لزوماً، ومواقع حذفه لزوماً ، وضابطه أن يدل على الخبر المحذوف دليل من استفهام عن المبتدأ أو غير ذلك، تقول: (من عندك) فيكون الجواب (زيد) ، فـ(زيد) مبتدأ وخبره محذوف جوازاً ، وإن شئت ذكرته أي: (زيدٌ عندي) " (5) .

كقوله تعالى : ﴿ أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ (6) .

الخبر محذوف والتقدير: (وظلها دائم)، وقد دل عليه ذكره في الجملة التي قبلها (أكلها دائم) (7).

1 - شرح المقرب لابن عصفور 1 / 697 - 698 .

1 - يوسف : 18 .

2 - شرح المقرب : 1 / 698 .

3 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 114 ، وشرح قطر الندى ص 125 .

4 - انظر شرح ابن عقيل 1 / 113 ، والهمع 1 / 390 .

5 - شرح المقرب : 1 / 692 .

6 - الرعد : 35 .

7 - انظر : شرح التصريح 1 / 223 .

وكقوله تعالى : ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ
وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ (1) ،

" واللائي مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : فكذاك أو مثلهن ، أي: فعدتهن ثلاثة أشهر (1).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَلِي نَظْرَةٌ نَحْوَ السَّمَاءِ وَلَوْعَةٌ تَلَدُّ بِي نَحْوِ الْجَنُوبِ فَأَجْنَحُ (2)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت ، حيث نلاحظ قوله : (فلي نظرة) ، جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً ، وهو الجار والمجرور (لي) المتعلق بمحذوف خبر مقدم ، لأن المبتدأ نكرة ، وهو كلمة (نظرة) ، وعطفت عليها الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (لوعه) ، وخبره محذوف جوازاً تقديره (لي) ، المتعلق بمحذوف خبر مقدم ، وذلك للدلالة عليه ، وهو ذكره في الجملة الأولى ، والتقدير : (ولي لوعه) .

وقوله: وَقَدْ جَاشَ بَحْرٌ بَيْنَ جَنْبَيْ مَائِجٍ لَهُ زَخْرَةٌ فِي وَجْنَتِي وَعُبابٌ (3)

حيث نلاحظ قوله: (له زخرة) ، جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً ، وهو الجار والمجرور (له) ، المتعلق بمحذوف خبر مقدم ، لأن المبتدأ نكرة ، وهو كلمة (زخرة) ، وعطفت عليها الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (وعباب) ، وخبره محذوف جوازاً تقديره (له) المتعلق بمحذوف خبر مقدم ، وذلك للدلالة عليه ، وهو ذكره في الجملة الأولى ، والتقدير : (وله عباب) .

1 - الطلاق : 4 .

1 - إعراب القرآن لدرويش : 7 / 550 .

2 - الديوان : 317 .

3 - السابق : 311 .

نلاحظ فيما سبق أن الخبر حذف جوازاً ، وهو مقدر بجملة فعلية ، وكذلك بشبه جملة (جار ومجرور) ، وقد حذف الخبر في الأبيات السابقة لوجود دليل وقرينة قوية على حذفه ، وأن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم .

ب - يحذف الخبر جوازاً بعد إذا الفجائية (1).

نحو: (خرجت فإذا السبع)، والتقدير: (فإذا السبع حاضر)، فـ(حاضر) خبر محذوف جوازاً (2) .

" والحذف بعد (إذا) [الفجائية] قليل ، ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف . كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ (3) ، وقوله:

﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ ﴾ (4) " (5) .

وهذا لم يرد في الديوان .

2- حذف الخبر وجوباً .

يحذف الخبر وجوباً في المواضع الآتية (6) :

أ- أن يكون الخبر كوناً عاماً والمبتدأ بعد (لولا) الامتناعية الوجودية (7) .

كقوله تعالى: ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (8)

(أنتم) مبتدأ وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لولا أنتم موجودون أو حاضران (1).

فالخبر كون عام تدل عليه (لولا) فوجب حذفه .

1 - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 272 ، وشرح المفصل 1 / 94 .

2 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 114 .

3 - طه : 20 .

4 - الأعراف : 108 .

5 - شرح التسهيل 1 / 275 .

6 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 115 ، والهمع 1 / 392 وما بعدها ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 274 وما بعدها ، وشرح المفصل 1 / 95 وما بعدها .

7 - أنظر شرح التسهيل : 1 / 275 ، وحاشية الصبان 1 / 334 .

8 - سبأ : 31 .

1 - انظر : البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ، ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 3 / 141 . #

وقد اتفق النحاة على أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع ؛ ولكنهم اختلفوا في عامل الرفع فيه - ولا طائل من ذكر الخلاف في هذا المقام - وأغلبهم يختارون الرفع على الابتداء⁽¹⁾.

واختلف النحاة في حذف الخبر بعد (لولا) على النحو التالي⁽²⁾ :

- 1- يجب حذفه إذا كان كوناً عاماً، كما جاء في الآية السابقة وهو ما ورد في الديوان.
 - 2 - يجب ذكره إذا كان الخبر كوناً خاصاً لا دليل عليه ؛ نحو: (لولا زيدٌ محسنٌ إليّ ما أتيت) .
 - 3 - إذا كان كوناً خاصاً ودلّ عليه دليل جاز حذفه وإثباته ؛ نحو أن يقال: (هل زيد محسن إليك؟)، فتقول: (لولا زيد لهلكت)، أي: (لولا زيد محسن إليّ) فإن شئت حذفته الخبر وإن شئت أثبتته .
- وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد (لولا) يجب حذفه مطلقاً⁽³⁾.

" وقيده الرماني وابن الشجري ، والشلوبين ، وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كونٌ بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف " ⁽⁴⁾.
قال ابن خفاجة :

لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنَ الْمَشِيْبِ لَقَبَلْتُ تُغْرَ الْحَبَابِ بِهِ وَعَيْنَ النَّرْجِسِ⁽⁵⁾

نلاحظ في البيت السابق قوله: (لولا الحياء)، جملة اسمية مكونة من (لولا) وهي حرف امتناع لوجود لا محل له من الاعراب⁽⁶⁾ ؛ أي: امتنع التقبيل لوجود الحياء من المشيب ؛ و(الحياء) مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره (موجود)، أي: (لولا الحياة موجود) ، وجملة (لَقَبَلْتُ تُغْرَ الْحَبَابِ) جملة فعلية واقعة في جواب الشرط ؛ وقد اقترن جواب

1 - انظر : الكتاب 2 / 129 ، وشرح ابن عقيل 1 / 115 ، والمغني 1 / 288 .

2 - انظر : الكتاب 2 / 129 ، وشرح ابن عقيل 1 / 115 ، والمغني 1 / 288 ، وشرح التسهيل 1 / 276 .

3 - انظر : الهمع 1 / 393 .

4 - الهمع : 1 / 393 .

5 - الديوان : 424 .

6 - انظر : شرح ابن عقيل 4 / 26 .

(لولا) باللام لأن فعلها مثبت (1).

وقد يأتي المبتدأ بعد (لولا) ضميراً متصلاً ، نحو: لولاي ، ولولاك ، ولولاه (2).

ويمثله من الديوان قوله :

وَقَدْ أَعَوَزَتْ نَارُهَا جُمْلَةً فَلَوْلَاكَ شَبَّهْتُهَا بِالصَّدِيقِ (3)

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت، حيث نلاحظ قوله: (لولاك)، فـ(لولا) حرف امتناع لوجود لا محل له من الاعراب، وقد اتصل به ضمير الخطاب(الكاف) وهو مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً .

" وقال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق بشيء، وموضع المجرور بها رفع على الابتداء والخبر محذوف، وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع " (4).

وقد يكون المبتدأ بعد(لولا)مضافاً ومضاف إليه ،ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وإليها غراء لولا حسنها لم تفتق الأبصار والأسماع (5)

نلاحظ قوله:(لولا حسنها)، جملة اسمية ، فـ(لولا) حرف امتناع لوجود لا محل له من الاعراب، و(حسنها) فـ(حسن) مبتدأ، وهو مضاف، والضمير المتصل(الهاء) في محل جر مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوباً تقديره (موجود) ، أي:(لولا حسنها

1 - انظر : المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

2 - انظر: مغني اللبيب 1 / 289 .

3 - الديوان : 438 .

4 - مغني اللبيب : 1 / 289 .

5 - الديوان 429 .

موجود) والجملة الفعلية (لَمْ تَقْتَقِ الْأَبْصَارُ) جواب (لولا)، ولم يقتزن جوابها باللام لأنه يجب حذف اللام في جواب (لولا) إذا كان الفعل مضارع مجزوم بـ(لم)⁽¹⁾.

وقد يكون المبتدأ بعد (لولا) مصدرًا مؤولاً ، نحو: (لولا أن زيدا قائمٌ)، فـ(أن) وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً⁽²⁾ .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة:

سَجَعْتُ وَقَدْ غَنَى الْحَمَامُ فَرَجَّعًا وَمَا كُنْتُ لَوْلَا أَنْ يُغْنِي لَأَسْجَعًا⁽³⁾

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت، حيث نلاحظ قوله: (لَوْلَا أَنْ يُغْنِي) جملة اسمية، فـ(لولا) حرف امتناع لوجود، وجاء المبتدأ مصدرًا مؤولاً من (أن) المصدرية والفعل المضارع (يغني)؛ والتقدير: (لولا غناه موجود) ، وقوله: (لأسجعا) جواب (لولا)، وقد اقترن باللام مما سبق نلاحظ أن المبتدأ بعد (لولا) قد تنوع ، فجاء مفرداً ، وجاء ضميراً متصلاً ، وجاء مضافاً ومضاف إليه ، وجاء مصدرًا مؤولاً ، وقد حذف الخبر وجوباً لأن المبتدأ كون عام، ولم يأت كوناً خاصاً في الديوان ، وأن ما جاء في الديوان موافقاً لما نص عليه النحاة ولم يخالفهم في شيء .

ب- أن يكون لفظ المبتدأ نصاً صريحاً في القسم⁽⁴⁾.

" وأما المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط أن كونه قسماً صريحاً ، نحو: (لعمرك) و(أيمن الله) . وإنما وجب حذف خبره لأن فيه مافي الخبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلوماً ، مع سده الجواب مسده . فلو كان المبتدأ في القسم صالحاً لغير القسم، نحو: (عهد الله)، لم يجب الحذف، فجائز أن يقال: (عليَّ عهد الله لأفعلن) فيؤتى بالخبر، وجائز أن يقال: (عهد الله لأفعلن) فيحذف الخبر، لأن ذكر (لعمرك) و(أيمن الله) مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه بخلاف عهد الله ، فإنه لا يشعر

¹ - انظر : شرح ابن عقيل 4 / 26 .

² - انظر : معني اللبيب 1 / 288 .

³ - الديوان : 232 .

⁴ - انظر شرح الرضي على الكافية 1 / 284 ، وشرح ابن عقيل 1 / 117 .

حتى يذكر المقسم عليه " (1)، كقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (2) (لعمرك) مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً تقديره (قسمي) أو (يميني) (3).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

لَعَمْرِي لَوْ أَضَعْتُ فِي مَنَهَجِ التُّقَى لَكَانَ لَنَا فِي كُلِّ صَالِحَةٍ نَهْجٌ (4)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، حيث نلاحظ قوله: (لعمري) نصاً صريحاً في القسم ، فـ(اللام) للابتداء، و(عمر) مبتدأ، وهو مضاف، و(ياء) المتكلم ضمير متصل مبنى في محل جر مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً تقديره: (قسمي) أو (يميني) ، ويفهم ذلك بمجرد النطق به ، وقبل ذكر المقسم عليه، لأنه لا يستعمل لفظ (لعمري) إلا في القسم، وهذا القسم أريد به تأكيد الكلام الواقع بعده ، قال سيبويه: " أعلم أن القسم توكيدٌ لكلامك " (5).

أما غير الصريح في القسم - وهو ما لا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه - فلا يجب حذف خبره، لأنه يستعمل قسماً وغيره، تقول في القسم: (عهد الله علي لأفعلن ...) وفي غيره: (عهد الله يجب الوفاء به) فلذلك يجوز ذكر الخبر، نقول: (علي عهد الله) (6) .
ج - أن يقع الخبر بعد اسم معطوف على المبتدأ بواو هي نص في المعية (7).

نحو: (كل رجلٍ وضعته) والتقدير: (كل رجلٍ وضعته مقترنان)، فإن لم تكن الواو نصاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً، نحو: (زيدٌ وعمراً قائمان) (8) .

وقال سيبويه: " ولو قلت: (أنت وشأنك) كنت كأنك قلت: (أنت وشأنك مقرونان) " (1).
" فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ، فكان الحذف واجباً ،

1- شرح التسهيل : 1 / 277 .

2 - الحجر 72 .

3 - انظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 244 ، وشرح المفصل 9 / 95 .

4 - الديوان : 396 .

5 - الكتاب : 3 / 104 .

6 - انظر : شرح قطر الندى ص 126 .

7 - انظر : المصدر السابق نفس الصفحة .

8 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 118 .

لقيام الواو مقام (مع) ، ولو جئ بـ(مع) لكان كلاماً تاماً " (2).
ولم يرد منه شيء في الديوان .

د - أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبراً (3)

فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده، وذلك نحو: (ضربى العبد مسياً) ، فـ(ضربى)
مبتدأ ، و(العبد) معمول له ، و(مسياً) حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً
، والتقدير: (ضربى العبد إذا كان مسياً، ولا تقول: (ضربى العبد مسياً))، لأن الضرب
لا يوصف بأنه مسى (4).

" ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال ، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملاً في
مفسر صاحبها ، او مؤولاً بذلك ، نحو: (ضربى زيداً قائماً) ، وأصله عند أكثر
البصريين (ضربى زيداً إذا كان قائماً) ، فالمبتدأ (ضربى) وخبره (إذا) و(كان) تامة،
لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها (قائماً) " (5) ، ومثال ذلك قول الشاعر:

خيرُ اقترامي من المولى حليفَ رضا وشرُّ بُعدي عنه وهو غضبانُ (6)

فـ(خيرٌ)مبتدأ ، و (حليف رضا) حال سدت مسد خبره ، أي: إذا كان حليفَ
رضا(7). ولم يرد منه شيء في الديوان .

1 - الكتاب : 1 / 300 .

2 - الهمع : 1 / 394 .

3 - انظر: شرح التصريح 1 / 228 ، وشرح المقرب 1 / 680 .

4 - انظر: شرح ابن عقيل 1 / 118 .

5 - شرح التسهيل 1 / 278 .

6 - من شواهد شرح المقرب لابن عصفور وهو مجهول القائل 1 / 682 .

7 - المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

الفصل الثاني : الرتبة في الجملة الفعلية

المبحث الأول: المطابقة مع الرتبة الأصلية

المبحث الثاني: المخالفة مع الرتبة الأصلية

المبحث الثالث: الحذف في الجملة الفعلية

مدخل :

تتركب الجملة الفعلية من ركنين أساسيين، هما: الفعل والفاعل، " وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب ، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: (قام زيد) فهو بمنزلة قولك: (القائم زيد)، والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به ، وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل ، وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليُعرف الفاعل من المفعول به " (1) .

وقال ابن يعيش: " فأما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان " (2) .

" فأما الفاعل فهو : الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل ، أو شبهه ، وحكمه الرفع ، والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو: (قام زيد)، والمؤول به نحو: (يعجبني أن تقوم) ، أي: (قيامك) " (3) .

والرتبة الأصلية للجملة الفعلية يقتضي تركيبها أن تبدأ بالفعل فالفاعل ثم مكملاتها كالمفعول به وغيره .

ويأتي الفاعل بعد الفعل لأنه لو تقدم الفاعل على الفعل لصار مبتدأ ؛ وجملة الفعل بعده خبره على رأي نحاة البصرة الذين يذهبون إلى القول بوجوب تأخيرها عن الفعل ؛ بخلاف الكوفيين الذين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل في سعة من الكلام ، نحو: (زيد قام) ، فإن تقديره: (قام زيد) (4) .

وعلل البصريون منع تقديم الفاعل على الفعل لأن " الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة ، وهي الفعل " (1) .

1 - المقتضب : 1 / 55 .

2 - شرح المفصل : 2 / 7 .

3 - شرح ابن عقيل : 2 / 33 .

4 - انظر شرح المقرب : 1 / 128-129 .

1 - أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد نهج البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، 1957 م ،

ص 79 .

ويقول ابن عقيل: " لا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقل: (الزيدان قام)، ولا (زيد غلاماه قائم) ، ولا (زيد قام) على أن يكون (زيد) فاعلاً مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: (زيد قام هو)، وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله " (1).

وقال الأستاذ ابراهيم مصطفى : " ومما يفرقون به بين المبتدأ والفاعل أن المبتدأ قد يحذف، ولا يجوز حذف الفاعل، وذلك فرق صنعة الاصطلاح النحوي أيضاً، فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة فيقولون هو محذوف والفاعل لا يذكر فيقولون هو مستتر " (2).

المفعول به :

يرى بعض النحاة أن المفعول به عمدة الكلام لا يصح حذفه إلا لدليل ، قال ابن السراج : " ولا تتم هذه الأفعال المتعدية ولا توجد إلا بوجود المفعول لأنك إن قلت : (نكرت) ، ولم يكن مذكور فهو محال ، وكذلك (اشتبهت) وما أشبهه " (3).

وقال الجرجاني: " إذا عدّيت الفعل إلى المفعول فقلت: (ضرب زيداً عمراً)، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في عمل الفعل فيهما إنما كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل، ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه ، ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه " (1) .

1 - شرح ابن عقيل : 2 / 35 .

2 - إحياء النحو وتجديده بين ابراهيم مصطفى وأمين الخولي ، الدكتور عبدالله أحمد خليل ، منشورات جامعة

عمر المختار ، البيضاء ، ليبيا ، ط 1 ، 1994 م ، ص 56 .

3 - أسرار العربية : 85 # .

1 - دلائل الإعجاز : ص 105 .

وقال ابن أبي الربيع : " اعلم أن الفعل الذي يتعدى إلي واحد هو : كل ما يطلب بعد فاعله محلاً ، ولا يعقل دونه، وذلك نحو : (ضرب)، فإنه لا يعقل إلا بمضروب، وكذلك (شتم) و(قتل) لا يعقلان إلا بمفعول " (1).

ويرى بعضهم الآخر أن المفعول به فضلة وعليه أقاموا تعريفهم له، قال ابن عصفور : " المفعول به هو كل فضلة انتصب عن تمام الكلام " (2).

ولا يجوز حذف المفعول القائم مقام الفاعل، والمفعول الأول من مفعولي (ظن) وأخواتها ، والمفعول الثاني من مفاعيل (أعلم) وأخواتها، والمفعول المتعجب منه ، نحو : (ما أحسن زيداً) ، وما سوى ذلك من المفاعيل يجوز حذفه إن لم يكن جواباً كقولك (زيداً) لمن قال (من رأيت) ولا محصوراً كقولك : (ما رأيت إلا زيداً)، ولا محذوفاً عامله كقولك : (خيراً لنا وشرراً لعدونا) (3).

ويحذف المفعول به كثيراً وكذا في المتعجب منه فإنه لا يحذف إلا مع قيام قرينة على تعيينه، نحو : (ما أحسنك وأجمل أي : وأجملك)، فحذف (كاف الخطاب) وهو في محل نصب مفعول به لوجود قرينة تدل عليه وهو ذكره في الجملة الأولى (ما أحسنك) (4)، وحذف لكونه ضميراً أما الاسم الظاهر فلا يجوز حذفه (5).

وقد يأتي تركيب الجملة الفعلية بخلاف الأصل، كأن يتقدم المفعول به على الفاعل ، أو على الفعل والفاعل معاً ، ويكون التقديم والتأخير بين عناصر الجملة الفعلية جائزاً ويكون واجباً ، وفي هذه المسألة يقول سيبويه : " وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " (1).

1 - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن الربيع : عبدالله بن أحمد ، تح عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1986 ، ص 416 #.

2 - المقرب لعلي بن عصفور ، تح : أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط 1 ، 1972 م ، 1 / 113 #.

3 - انظر : شرح التسهيل 1 / 161.

4 - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 343 .

5 - انظر : الحذف في الأساليب العربية ص 72 .

1 - الكتاب 1 / 34 .

ويقول عبد القادر الجرجاني: " هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتّرُ لك عن بديعه ، ويفضي بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروّك مَسْمَعُهُ ويلطفُ لديك موقعُهُ ، ثم تنظر فتجد سبباً أن راقك ولطفَ عندك ، أن قُدِّم فيه شيء ، وحولّ اللفظ عن مكان إلى مكان " (1).

¹ - دلائل الإعجاز : ص 76 - 77 .

المبحث الاول : المطابقة مع الرتبة الاصلية

اولاً : تقديم الفاعل على المفعول به وجوباً

ثانياً : تقديم الفاعل على المفعول به جوازاً

ثالثاً : تأخير المفعول به عن العامل وجوباً

¹ - دلائل الإعجاز : ص 76 - 77 .

أولاً : تقديم الفاعل على المفعول به وجوباً (1) .

يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول به وجوباً في عدة حالات أهمها:

1— أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في أحدهما(2).

نحو: (عاونتك كما عاونتني) ، وكقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ ﴾ (3) ، فـ(خلقتني) جملة فعلية مكونة من الفعل (خلق) والفاعل ضمير متصل وهو (التاء) والمفعول به ايضاً ضمير متصل وهو (الياء) المبني في محل نصب، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول، لأن كل منهما ضميراً متصلاً . " ولو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل " (4) .
وكذلك قوله : (خلقته) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَشَرَبْتُهَا عَذَاءً تَحْسِبُ أَنَّهَا مَعْصُورَةٌ مِنْ وَجَنَّتِي عَذَاءٍ (5)

نلاحظ قوله: (شربتها)، جملة فعلية مركبة من الفعل الماضي (شرب)، و(التاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وقد تقدم الفاعل على المفعول به وجوباً لأن كل من الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولو قدم المفعول على الفاعل تعذر الاتصال في الفاعل .

وقوله:

تَخَيْرْتُهُ مِنْ رَهْطِ أَعْوَجِ سَابِحاً أَغْرَّ كَرِيمَ الْوَالِدَيْنِ نَجِيباً (1)

1 - انظر : شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لأبن عصفور ، تح : د / صاحب أبوجناح ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1999 م ، 1 / 165 ، وشرح ابن عقيل 2 / 44 .

2 - انظر : شرح التصريح 1 / 419 .

3 - الأعراف : 12 .

4 - شرح التصريح : 1 / 419 .

5 - الديوان : 21 .

نلاحظ قوله: (تخيرته)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (تخير)، و(التاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وقد جاءت هذه الجملة على الترتيب الأصلي، لأن كلاً من الفاعل والمفعول به ضمير متصل، فلا يمكن تأخير الفاعل وتقديم المفعول به، لأن كل منهما لا بد من اعتماده على شيء قبله يستند عليه .

2 - أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً و المفعول به اسماً ظاهراً (2) .

نحو: (ضربتُ زيداً) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (3) نلاحظ تقدم الفاعل وهو الضمير المتصل بالفعل في (خلقت) وهو (التاء) على المفعول به ، وهو لفظة (الجن) ، وهذا التقديم واجب لأن الفاعل ضمير متصل بالفعل لا يمكن فصله عنه، لأنه كالجاء منه ، والمفعول به جاء اسماً ظاهراً .

" وإنما وجب تأخير المفعول هنا عن الفاعل لأن الفاعل باتصاله بالفعل قد صار جزءاً منه فلا يفصلهما شيء ، فإذا قدر المفعول أن يفصلهما فإن الضمير المتصل في هذه الحالة يصير منفصلاً وهو خطأ ، لأن الضمير إذا أمكن اتصاله فلا يجوز العدول عنه إلى الانفصال، نعم قد يفصل ضمير الفاعل هنا لغرض كالحصر، وحينئذ لا مانع من تقديم المفعول عليه ، تقول: (ما أهان علياً إلا أنا) " (1) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَقَسَمْتُ طَرْفَ الْعَيْنِ بَيْنَ رِبَاوَةٍ مُخْضَرَّةٍ وَقَرَارَةٍ زَرْقَاءِ (2)

موضع البحث في قوله: (وقسمتُ طرفَ العينِ)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (قسم)، و(التاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(طرف) مفعول به ،

¹ - الديوان : 32 .

² - أنظر : شرح المقرب 1 / 142 .

³ - الذاريات : 56 .

¹ - شرح المقرب : 1 / 142 .

² - الديوان : 21 .

وهو مضاف و(العين)مضاف إليه،وقد تقدم الفاعل على المفعول به وجوباً،لأن الفاعل ضمير متصل بالفعل مباشرة ، ولا يمكن فصله عنه، لأنه كالجاء منه .

وقوله :

رَكَضُوا الْجِيَادَ إِلَى الْجِلَادِ صَبَاحاً وَاسْتَشَعَرُوا النَّصْرَ الْعَزِيزَ سِلَاحاً (1)

موضع البحث في كلا شطري البيت،حيث نلاحظ في الشطر الأول من البيت قوله:(ركضوا الجياد)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي(ركض)،و(واو الجماعة) في محل رفع فاعل،و(الجياد) مفعول به، وقد تقدم الفاعل على المفعول به وجوباً، لأن الفاعل ضمير متصل بالفعل ولا يمكن فصله، فهو بمثابة الجزء من الفعل،والمفعول به اسماً ظاهراً،وفي الشطرالثاني نلاحظ قوله:(واستشعروا النصر)وهي كالجمللة التي سبقتها

3 - أن يكون المفعول به محصوراً بـ (إنما) (2) .

" أن يحصر المفعول بـ (إنما)، نحو: (إنما ضرب زيدٌ عمراً)، فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقاً، لأنه لو أخر أنقلب المعنى، وذلك لأن معنى قولنا: (إنما ضرب زيدٌ عمراً) انحصار ضرب زيد في عمرو " (1).

" واعلم أن المحصور بـ (إنما) لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه " (2).

" فأما إذا كان الحصر بـ(إنما) فإنه لا يجوز تقديم المحصور؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره " (3).

¹ - السابق : 55 .

² - انظر : شرح التصريح 1 / 412 .

¹ - شرح التصريح 1 / 412 .

² - شرح ابن عقيل 2 / 46 .

³ - المصدر السابق : 2 / 45 .

ومن أمثلة تقديم الفاعل على المفعول به وجوباً لأن المفعول واقع في الحصر بـ
(إنما)

في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ (1)

تقدم الفاعل وجوباً وهو (واو الجماعة) ، المتصل بالفعل المضارع (يأكلون) ، وتأخر
المفعول به (ناراً) ، لأنه واقع في الحصر بأداة الحصر (إنما) (2) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

رَمَيْتُ بِأَمَالِي إِلَيْهِ وَإِنَّمَا حَمَلْتُ بِهَا الْمَرَعَى الْجَدِيبَ إِلَى الْقَطْرِ (3)

نلاحظ قوله: (حملت بها المرعى)، جملة فعلية مبدوءة بالفعل الماضي (حمل) ،
و(التاء)، ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمفعول به هو لفظة (المرعى)، وقد
تقدم الفاعل على المفعول به وجوباً ، لأن المفعول به واقع في الحصر بأداة
الحصر (إنما) .

وقوله:

خَلَعْتُ قَوَافِيهَا عَلَيْكَ وَإِنَّمَا نَظَّمْتُ بِهَا عِقْدًا نَفِيسًا عَلَى نَحْرٍ (1)

نلاحظ قوله: (نظمت بها عقداً)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (نظم) ،
و(التاء) ضمير متصل، في محل رفع فاعل، والمفعول به هو لفظة (عقداً)، وقد تقدم
الفاعل على المفعول به وجوباً، لأن المفعول به واقع في الحصر بأداة الحصر (إنما).

4 - أن يكون المفعول به محصوراً بـ (إلا) (2) .

1 - النساء : 10 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش ، 1 / 623 - 624 .

3 - الديوان : 192 .

1 - السابق : 142 .

2 - انظر شرح التصريح 1 / 412 .

نحو: " (ما ضرب محمدٌ إلا علياً) ، و(ما قال محمدٌ إلا الصدق) ، ... والذي أوجب تأخير المفعول هنا هو إرادة معنى الحصر ، أي حصر ضرب محمد واقع على (علي) ، وحصر قول محمد واقع على (الصدق) " (1).

واختلف النحاة حول الحصر بالأداة (إلا)؛ فقد ذهب البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري، وغيرهم من النحاة إلى جواز تقديم المفعول به وتأخير الفاعل في مثل هذه الحالة، وأوجب الجزولي وجماعة من النحاة المتأخرين تقديم الفاعل وتأخير المفعول به (2).

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بـ (إلا) على الفاعل حجتهم أن المحصور يعرف بكونه واقعاً بعد (إلا) فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر، نحو: (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً) و(ما ضرب إلا عمراً زيدٌ) (3) .

وخلاصة القول أن المحصور بـ (إلا) فيه ثلاثة مذاهب (4) :

. أحدها: وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء وابن الأنباري - أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً ، أو مفعولاً ، فإن كان فاعلاً أمتنع تقديمه ، فلا يجوز :

(ما ضرب إلا زيدٌ عمراً) ، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه نحو: (ما ضرب إلا عمراً زيدٌ).

الثاني: وهو مذهب الكسائي - أنه يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً .

الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، - واختاره الجزولي والشلوبين - أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً .

1 - شرح المقرب لابن عصفور : 1 / 142-143 .

2 - انظر : شرح التصريح 1 / 413 - 414 .

3 - انظر : شرح ابن عقيل 2 / 45 .

4 - انظر : شرح المقرب 1 / 151 .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ (1) ، فـ(يخدعون) فعل مضارع ،و(واو الجماعة)ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(أنفسهم)مفعول به تأخر وجوباً، لأن المفعول به واقع في الحصر بأداة الحصر(إلا) (2).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَحَنَّتْ رِكَابِي وَالْهَوَى يَبْعَثُ الْهَوَى فَلَمْ أَرَّ فِي تَيْمَاءٍ إِلَّا مُتَيْمًا (3)

نلاحظ في الشطر الثاني من البيت قوله:(فلم أرَّ في تيماءٍ إلا متيماً)، جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي(لم)، وهي من أدوات جزم المضارع، فـ(أرَّ) فعل مضارع، و فاعله ضمير مستتر تقديره:(أنا)،وهو يلي الفعل مباشرة، والمفعول به هو لفظة(متيماً)، وقد تقدم الفاعل المستتر على المفعول به وجوباً ،لأن المفعول به واقع في الحصر بأداة الحصر(إلا) .

وقوله:

وَلَا شِمْتَ إِلَّا غُرَّةً فَوْقَ شُقْرَةٍ فَقَلْتُ حَبَابٌ يَسْتَدِيرُ عَلَى خَمْرٍ (1)

نلاحظ قوله:(ولا شمت إلا غرة)، جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي(لا)، و(شمت) فعل ماضٍ، و(التاء)،ضمير متصل في محل رفع فاعل ، والمفعول به هو لفظة(غرة)، وقد تقدم الفاعل على المفعول به وجوباً لأن المفعول به واقع في الحصر بأداة الحصر (إلا).

5 – يجب تقديم الفاعل على المفعول به إذا خيف اللبس، وخفي الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر (2) .

1 - البقرة : 9 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 46 .

3 - الديوان : 142 .

1 - السابق : 186 .

2 - انظر شرح المقرب 1 / 141-142 ، وشرح التسهيل 2 / 133 .

نحو: (ضرب موسى عيسى) ، فيجب هنا أن يكون المقدم فاعلاً ، والمتأخر مفعولاً به ، فإن وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز التقديم والتأخير؛ كقولك: (أكرمت موسى ليلى) فـ(تاء) التأنيث الساكنة أزالَت اللبس، وقولك: (أكل الكمثرى موسى) ، فالقرينة المعنوية هنا هي التي حددت الفاعل (1) .

ولم يرد منه أي شاهد بالديوان .

ومما سبق نستنتج أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في عدة حالات، وهي : أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ، وكذلك عندما يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً ؛ وكذلك يجب تقديم الفاعل على المفعول عندما يكون المفعول به محصوراً بأداة الحصر(إنما) ؛ أما الحصر بأداة الحصر(إلا) ففيه خلاف بين النحاة كما أوضحنا ؛ وكذلك يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف اللبس وخفي الإعراب ؛

وهذا الأخير لم يرد منه شيء بالديوان .

ثانياً : تقديم الفاعل على المفعول به جوازاً (1).

ويكون هذا إذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول ، سواء أكانت قرينة لفظية بظهور حركات الإعراب، التي تبين الفاعل من المفعول، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً)، أو (ضرب عمراً زيدٌ)، فحركة الإعراب بينت الفاعل من المفعول، أو قرينة معنوية ،نحو: (أكل الكمثرى موسى) فالقرينة المعنوية بينت أن موسى هو الذي أكل الكمثرى ؛ أي: هو الفاعل، والكمثرى مفعول به أو لفظ مبين نحو: (ضربت موسى سلمى) ، لأن التاء علامة لتأنيث الفاعل (2) .

¹ - انظر شرح ابن عقيل 1 / 44 - 45 .

¹ - انظر : شرح المقرب 156/1 ، وأوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، لابن هشام ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط 5 ، 1989 م ، 2 / 124 .

² - انظر : شرح الجمل 1 / 164 .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾⁽¹⁾ ، فقد تقدم الفاعل جوازا ، وهو لفظ الجلالة (الله) وتأخر المفعول به (السموات) ويجوز في غير الآية أن تؤخر الفاعل وتقدم المفعول به .

وقوله تعالى : ﴿ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ ﴾⁽²⁾ ، فقد تقدم المفعول به وتأخر الفاعل جوازا في هذه الآية، فالفاعل هو (الموت) ، والمفعول به هو (يعقوب) ، وهو جائز التقديم والتأخير في غير الآية⁽³⁾ .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَقَدْ مَسَحَ الصُّبْحُ كُحْلَ الظَّلَامِ وَأَطَّلَعَ فُودُ الدُّجَى أَشْيَبَا⁽⁴⁾

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ في الشطر الأول من البيت قوله: (مسح الصبح كحل الظلام) ، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (مسح) ، ويليه الفاعل (الصبح) ، ثم المفعول به (كحل الظلام)، وقد تقدم الفاعل على المفعول به جوازا ، ويجوز مخالفة الرتبة الأصلية ، بتقديم المفعول على الفاعل ، والكلام مستقيم ليس فيه لبس، لظهور حركات الإعراب التي تحدد الفاعل من المفعول ، فيمكننا القول: (مسح كحل الظلام الصبح)، وفي الشطر الثاني نلاحظ قوله: (واطلع فود الدجى أشيبا) ، وهي كالجمله التي سبقتها .

وقوله : قَدْ طَنَّبَ المَجْدُ بَيْتًا فِيهِ وَعَرَّسَ وَفَدَا⁽¹⁾

نلاحظ قوله : (طنب المجد بيتا) ، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (طنب) ، و فاعله (المجد) ، و(بيتا) مفعول به ، وقد تقدم الفاعل على المفعول به جوازا ،

1 - الجاثية : 22 .

2 - البقرة : 133 .

3 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 177 .

4 - الديوان : 40 .

1 - الديوان : 61 .

ويمكن تقديم المفعول به وتأخير الفاعل ، والكلام مستقيم دون لبس ، وذلك لظهور حركات الإعراب التي تحدد الفاعل من المفعول فيمكننا القول : (طنب بيتاً المجد) .

ثالثاً : تأخير المفعول على الفعل وجوباً⁽¹⁾.

ويكون في حالات أهمها :

1- أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً بعامله⁽²⁾.

كقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾⁽³⁾، فقوله:(نجعلها) جملة فعلية مكونة من الفعل(نجعل) و(الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن) موقعه بعد الفعل مباشرة، وتأخر المفعول به عن الفعل وجوباً لأنه ضمير متصل بالفعل. ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَتَنْقَادُ عُرُّ الْمَعَالِي لَهُ فَيَقْتَادُهَا مِقْتَبًا مِقْتَبًا⁽⁴⁾

موضع البحث في قوله:(فيقتادها)، جملة فعلية مكونة من الفعل المضارع(يقتاد)، واتصل به الضمير(الهاء) وهو في محل نصب مفعول به ، ويتعذر فصله عن الفعل ، لأنه من الضمائر المتصلة ، فهو يحتاج إلى شيء قبله يعتمد عليه ، أما الفاعل فهو ضمير مستتر تقديره :(هو) ، وموقعه بعد الفعل مباشرة ، ولذلك جاء المفعول به متأخر عن الفعل والفاعل وجوباً .

وقوله: وَشَقْرُ دَارِهَا فَكَأَنَّمَا وَرَدَّتْكَ زَائِرَةٌ مِنَ الزَّوْرَاءِ⁽¹⁾

نلاحظ قوله:(وردتك)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (وردت)، و(التاء) تاء التأنيت لا محل لها من الإعراب، و(كاف الخطاب) ضمير متصل في محل نصب

¹ - انظر شرح المقرب 1/ 161 ، وشرح الجمل ، 1 / 165- 166 .

² - انظر: شرح المقرب 1 / 162 .

³ - القصص : 83 .

⁴ - الديوان : 172 .

¹ - السابق: 309 .

مفعول به ، ويتعذر فصله عن الفعل لأنه من الضمائر المتصلة ، أما الفاعل فهو ضمير مستتر تقديره: (هي)، وموقعه بعد الفعل مباشرة ، ولذلك تأخر المفعول به عن الفعل والفاعل وجوباً .

2 - أن يكون العامل مسبوقةً بـ (ما) النافية (1) .

نحو قولك: (ما ضربت زيدا)، إذ لا يجوز الفصل بين (ما) النافية وما دخلت عليه، فلا يجوز أن تقول: (زيداً ما ضربت)، لأن (ما) النافية مثل (ما) الاستفهامية والشرطية لها الصدارة في الكلام (2) ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ﴾ (3) ، فقوله: (وما جعلنا) جملة فعلية مسبوقة بـ (ما)، النافية يليها الفعل الماضي (جعل) واتصل به الضمير (نا)، وهو في محل رفع فاعل ، و (القبلة) مفعول به (4) .

وقد تقدم الفعل والفاعل على المفعول به وجوباً، لأن العامل مسبوقة بـ (ما) النافية التي لها صدر الكلام (1) .

وكقول امرئ القيس :

كَذَلِكَ جَدِّي مَا أُصَاحِبُ صَاحِبًا مِّنَ النَّاسِ إِلَّا خَاتِنِي وَتَغَيَّرَا (2)

نلاحظ قوله: (ما أصاحب صاحباً) ، جملة فعلية مسبوقة بـ (ما) النافية ، يليها الفعل المضارع (أصاحب) ، ثم المفعول به وهو كلمة (صاحباً) ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (أنا) ، وموقعه بعد الفعل مباشرة ، وقد تأخر المفعول به عن الفعل والفاعل وجوباً ، لأن العامل مسبوقة بـ (ما) النافية التي لها صدر الكلام .

1 - انظر : شرح الجمل 1 / 166 .

2 - انظر : شرح المقرب 1 / 163 .

3 - البقرة : 143 .

4 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 186 .

1 - انظر : شرح الجمل 1 / 166 .

2 - ديوان امرئ القيس : 69 .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

أَلَا عَرَسَ الْإِخْوَانُ فِي سَاحَةِ الْبَلْبَى وَمَا رَفَعُوا غَيْرَ الْقُبُورِ قَبَابَا (1)

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت، حيث قوله: (وما رفعوا غير القبور) جملة فعلية مسبوقه بـ(ما) النافية ، يليها الفعل الماضي (رفع) ، و (واو الجماعة) ضمير متصل في محل رفع فاعل ، و(غير) مفعول به، وهو مضاف و (القبور) مضاف إليه ، وقد تأخر المفعول به عن الفعل والفاعل وجوباً ، لأن العامل مسبوق بأداة النفي (ما) ، التي لا يجوز تأخيرها عن العامل أو تقديم المفعول به عليها، لأن(ما)النافية مثل (ما) الاستفهامية ، و(ما) الشرطية لها صدر الكلام ، فلا يجوز في هذه الجملة فصلها عن العامل ، كأن تقول: (ما غير القبور رفعوا) ، ولا يجوز تقديم المفعول به عليها ، نحو: (غير القبور ما رفعوا) (2).

وقوله :

فَمَا لُحْتُ فِي أَوْلَى الْمَشَارِقِ كَوَكْبًا فَأَشْرَقْتُ حَتَّى جِئْتُ أُخْرَى الْمَغَارِبِ (1)

نلاحظ قوله: (فما لحت في اولى المشارف كوكباً) ، جملة فعلية مسبوقه بـ(ما) النافية ، يليها الفعل الماضي(لحت)،و(التاء) ضمير متصل في محل رفع فاعل،و(كوكباً) مفعولاً به ، وقد تأخر المفعول به وجوباً لأن العامل مسبوق بأداة النفي (ما) ، التي لها صدر الكلام ، ولا يمكن أن يتقدم المفعول به عليها ، أو توسطه بينها وبين الفعل ، فلا يجوز أن تقول: (كوكباً فما لحت) .

3 - أن يكون العامل غير متصرف كفعل التعجب (2) .

1 - الديوان : 409 .

2 - انظر : شرح المقرب 1 / 163 .

1 - الديوان : 390 .

2 - انظر الهمع 2 / 10 .

نحو: (ما أجمل السماء) ، فـ (أجمل) فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر عائد على (ما) ،
و(السماء) مفعول به ، " ولا يجوز تقديمه على عامله لأنه غير متصرف فلا يتصرف
في معموله ، كما أن أسلوب التعجب كالأمثال لا يتصرف فيه بتقديم ولا بتأخير " (1).

كقول مجنون ليلى :

أَلَا قَاتِلَ اللَّهِ الْهَوَىٰ مَا أَشَدَّهُ وَأَسْرَعَهُ لِلْمَرْءِ وَهُوَ جَلِيدٌ (2)

نلاحظ قوله: (ما أشده) ، وهو أسلوب تعجب مصدر بأداة التعجب (ما) ، وهي بمعنى شيء ، وهي مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، والجملة الفعلية (أشده) المكونة من الفعل (أشد) ، والضمير المتصل (الهاء) ، وهي في محل نصب مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) ، يعود على (ما) التعجبية ، والفعل (أشد) بدلالته على التعجب صار جامداً ، وقد كان قبل دلالاته على التعجب متصرفاً ، ولكونه جامداً غير متصرف لا يجوز تقديم المفعول به عليه (1).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَلِلَّهِ مَا أَشْجَى الْحَمَامَةَ غُدْوَةً هُنَاكَ وَمَا أُنْدَى الْأَرَكَ ظِلَالًا (2)

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ في الشطر الأول قوله: (ما أشجى الحمامة) ، وهو أسلوب تعجب ، مصدراً بأداة التعجب (ما) ، وهي بمعنى شيء ، وهي مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، والجملة الفعلية (أشجى الحمامة) في محل رفع خبر المبتدأ (ما) ، وهي مركبة من فعل التعجب (أشجى) ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً ، تقديره: (هو) ، يعود على (ما) ، والمفعول به هو لفظة (الحمامة) ، وقد تأخر المفعول به وجوباً عن الفعل والفاعل ، لأن الفعل (أشجى) بدلالته

1 - شرح المقرب : 1 / 162 .

2 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 59 .

1 - انظر : شرح المفصل 7 / 142 وما بعدها .

2 - الديوان : 118 .

علي التعجب صار جامداً ، فلا يجوز تقديم المفعول به عليه، وفي الشطر الثاني نلاحظ قوله: (وما أندی الأراك)، وهي كالجملّة التي سبقتها .

4 - أن يقترن العامل بأداة شرط (1) .

كقولك: (إنّ تضرب زيداً يضربك) ، ولا يجوز (إنّ زيداً تضرب يضربك) ، بتقديم المفعول على الفعل ، حتى لا يفصل بين أداة الشرط ومعمولها ، وهو الفعل كما لا يجوز تقديمه على الأداة ، لأنّ أداة الشرط لها الصدارة في جملتها (2) .

كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (1) ، فقد تأخر المفعول به (الصدقات) عن الفعل والفاعل ، لأنّ العامل مقترن بأداة الشرط (إنّ) (2) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة

وَإِنْ هَدَّتِ الْأَيَّامُ أَرْكَانَ دَوْلَةٍ فَتَمَّ مِنَ الْأَقْلَامِ أَقْوَى دَعَائِمِ (3)

نلاحظ في الشطر الأول قوله: (وإن هدت الأيام أركان دولة) ، جملة فعلية مصدرية بأداة الشرط (إنّ) ، ويليهما الفعل الماضي (هدت) ، و(التاء) تاء التانيث لا محل لها من الإعراب ، و(الأيام) فاعل ، و(أركان دولة) مفعول به ، وقد تأخر المفعول به عن الفعل والفاعل وجوباً ، لأنّ العامل اقترن بأداة الشرط (إنّ) ، التي لها الصدارة في الكلام ، ولا يجوز تقديم أي شيء علي الأداة والعامل ، فلا يجوز أن يقال: (إنّ أركان دولة هدّت الأيام) ، بالفصل بين الأداة والعامل .

1 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 165 .

2 - انظر : شرح المقرب 1 / 165 .

1 - البقرة : 271 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 362 .

3 - الديوان : 169 .

5 - أن يقترن العامل بأداة استفهام (1) .

نحو : " (أضربتَ زيداً؟) و(هل ضربتَ زيداً؟)، ولا يجوز غير ذلك لأن أدوات الاستفهام لا تفصل عما تدخل عليه من الفعل لأنها تطلبه غالباً وتحن إليه " (2).

وهناك فرق بين (الهمزة) و(هل) ، " ويجب أن يشار إلى أن الغالب في أسلوب الاستفهام ، الذي أداته الهمزة ان يقدم مفعوله ، لأنه المفرد الذي يستفهم عنه ، وقع الفعل عليه أم لم يقع ، نحو: (أزيداً ضربت) ، ومن غير الغالب قد يسأل بالهمزة عن الاسناد وقع أو لا ، وحينئذٍ يؤخر المفعول ، فنقول: (أضربتَ زيداً) ، ويكون الجواب بـ(نعم) أو (لا) " (3).

وفي هذه الحالة يكون المفعول به المقترن عامله بهمزة الاستفهام غير واجب التأخير ، والمقترن عامله بـ(هل) واجب التأخير.

ومن مجئ الاستفهام بـ(هل) في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا ﴾ (1)، جملة فعلية اقترن فيها العامل بأداة الاستفهام (هل)، وهو الفعل المضارع(نجعل)، وفاعله ضمير مستتر تقديره:(نحن) ، و(لك) مفعول نجعل الثاني و(خرجاً)مفعول نجعل الأول ، وقد تأخر المفعولان عن الفعل والفاعل وجوباً ، لاقتران العامل بأداة الاستفهام (هل) التي لها صدر الكلام (2).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

هَلْ يَشْتَكِي وَجَعًا بِهِ فِي سُرَّةِ
بِالسَّيْنِ أَمْ فِي صُرَّةِ بِالصَّادِ (3)

1 - انظر : شرح الجمل 1 / 166 .

2 - شرح المقرب : 1 / 164 .

3 - شرح المقرب : 1 / 165

1 - الكهف : 94 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 4 / 545 .

3 - الديوان : 419 .

موضع البحث في قوله: (هل يشنكي وجعاً)، جملة فعلية أقترن فيها العامل بأداة الاستفهام (هل)، التي لها الصدارة في جملتها ، فـ(يشنكي) فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو)، و(وجعاً) مفعول به، وقد تأخر وجوباً عن الفعل والفاعل، لأن الفعل مقترن بأداة الاستفهام(هل)، التي لها الصدارة في جملتها .

6 – أن يقترن الفعل بأداة من أدوات التحضيض (1).

" وهي : (هلاً ، و ألا ، و لولا ، و لوما) " (2) .

" وأدوات التحضيض لها حكم أدوات الشرط في التصاقها بالفعل وتصدرها " (3).

ولم يأت من أدوات التحضيض في الديوان إلاّ الأداة (ألا) .

ومن ورودها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ (1)

فقد اقترن الفعل المضارع (تقاتلون) بـ(ألا)، و(واو الجماعة) ضمير متصل في محل رفع فاعل، و(قوما) مفعول به ، وقد تأخر وجوباً عن الفعل والفاعل، لأن الفعل اقترن بأداة التحضيض (ألا)، التي لها الصدارة في جملتها (2) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

أَلَا نَسَخَ اللَّهُ الْقُطَارَ حِجَارَةً تَصُوبُ عَلَيْنَا وَالْغَمَامَ غُومًا (3)

نلاحظ في الشطر الأول من البيت قوله : (ألا نسخ الله القطار حجارة) ، جملة فعلية ، اقترن فيها الفعل (نسخ) بأداة التحضيض (ألا) ؛ وهو فعل ماضٍ ، ولفظ الجلالة

1 - انظر : شرح الجمل 1 / 166 .

2 - شرح المقرب لابن عصفور 1 / 165 .

3 - المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

1 - التوبة : 13 .

2 - انظر إعراب القرآن لدرويش 3 / 187 .

3 - الديوان : 451 .

(الله) فاعل ، و (القطار) مفعول به أول ، و (حجارة) مفعول به ثان ، وقد تأخر المفعولان وجوباً عن الفعل والفاعل ، لأن الفعل مقترن بأداة التحضيض (ألا) التي لها صدر الكلام ، ولا يمكن فصل الفعل عنها بفاصل .

7 - أن يقع العامل صلة لموصول (1) .

نحو: (جاءني الذي أكرمت أباه)، فـ(أباه) مفعول به للفعل الواقع صلة لموصول، وهو (أكرمت)، ولا يجوز القول: (جاءني أباه الذي أكرمت)، بتقديم معمول الصلة على الموصول، لأن الصلة لا تتقدم على الموصول، وبالتالي لا يتقدم معمولها عليه، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي إلاّ بجملة الاعتراض (2).

ولم يرد له شاهد بالديوان .

ومما سبق نستنتج أنه يجب تأخير المفعول به ، عن الفعل و الفاعل وجوباً ، إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بعامله ، لأنه يتعذر فصله عن عامله ، لأنه يحتاج إلى شيء قبله يعتمد عليه ، والفاعل يكون ضميراً مستتراً ، وموقعه بعد الفعل مباشرة ، وكذلك يجب تأخير المفعول به عن الفعل و الفاعل إذا كان العامل مسبوqاً بـ(ما) النافية ، و لا يجوز الفصل بين (ما) وما دخلت عليه ، لأن (ما) النافية مثل (ما) الاستفهامية والشرطية ، لها صدر الكلام في جملتها ، وكذلك يجب تأخير المفعول به عن الفعل و الفاعل إذا كان العامل غير متصرف ؛ كفعل التعجب ، لأنه لا يجوز تقديمه على عامله ، لأنه غير متصرف ، كما أن أسلوب التعجب كالأمثال ، لا يتصرف فيه بتقديم ولا بتأخير ، كما يجب تأخير المفعول به عن الفعل و الفاعل إذا كان عامله مقترن بأداة شرط ، لأنه لا يفصل بين أداة الشرط و معمولها ، وهو الفعل ، كما لا يجوز تقديمه عليها ، لأن أدوات الشرط لها الصدارة في جملتها ، كذلك يجب تأخير المفعول به عن الفعل و الفاعل إذا كان الفعل مقترن بأداة استفهام ، لأن

1 - انظر : شرح المقرب 1 / 167 .

2 - انظر : المصدر السابق 1 / 167 - 168 .

ادوات الاستفهام لها الصدارة في جملتها ، ويستثنى من ادوات الاستفهام (الهمزة) ، لأنه إذا استفهم بها يجوز تقديم المفعول به على عامله وتأخيرها ، كما يجب تأخير المفعول به عن الفعل و الفاعل إذا اقترن العامل بأداة من أدوات التحضيض ؛ لأن لها حكم أدوات الشرط في التصاقها بالفعل وتصدرها ؛ كما يجب تأخير المفعول به عن الفعل و الفاعل إذا وقع العامل صلة لموصول ؛ وهذا لم يرد منه شاهد بالديوان المدروس ، وأن ما جاء في الديوان المدروس كان موافقاً لما نص عليه النحاة ولم يخالفهم في شيء .

المبحث الثاني : المخالفة مع الرتبة الأصلية

أولاً : تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل وجوباً
(توسطه بين الفعل والفاعل)

ثانياً : تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل جوازاً

ثالثاً : تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً وجوباً

رابعاً : تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً جوازاً

أولاً : تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل وجوباً (توسطه بين الفعل والفاعل)

ويكون في عدة حالات أهمها : (1) .

1- إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل اسماً ظاهراً (2).

نحو : " (ضربني زيد) ، وذلك أنه لو قيل : (ضرب زيدٌ إيّاي) لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز " (3).

ونحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً﴾ (1)، فـ(بعث) فعل، والضمير المتصل (هم) في محل نصب مفعول به، ولفظ الجلالة (الله) فاعل، وقد توسط المفعول به بين الفعل والفاعل وجوباً، لأنه ضمير متصل بالفعل، والفاعل اسم ظاهر (2).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

تَدَى بِفِيهِ أَقْحَوَانُهُ أَجْرَعٍ قَدْ غَازَلَتْهَا الشَّمْسُ غِبَّ سَمَاءِ (3)

نلاحظ قوله: (غازلتها الشمسُ)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (غازل)، و(التاء) تاء التانيث لا محل لها من الإعراب ، و (الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و(الشمس) فاعل، وقد تقدم المفعول به على الفاعل دون الفعل وجوباً؛ أي : توسط بين الفعل والفاعل ، وذلك لأنه ضمير متصل بالفعل ، والفاعل اسم ظاهر ، ولا يجوز تأخيره ، لأن التأخير يؤدي إلى الانفصال ، وهذا غير ممكن ، لأن الضمير المتصل يحتاج إلى شيء قبله يقترن به ويعتمد عليه .

1 - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 196 وما بعدها ، وشرح التصريح 1 / 415 وما بعدها ، وشرح

قطر الندى 185 ، وشرح المقرب 1 / 146 وما بعدها .

2 - انظر شرح التصريح 1 / 415 .

3 - شرح قطر الندى 185 .

1 - المجادلة : 6 .

2 - انظر شرح المقرب : 1 / 147 .

3 - الديوان : 19 .

وقوله:

فِي حَيْثُ أَطْرَبْنَا الْحَمَامُ عَشِيَّةً فَشَدَا يُغْنِينَا الْحَمَامُ الْمُطْرَبُ (1)

موضع البحث في كلا شطري البيت، حيث نلاحظ في الشطر الأول قوله: (أطربنا الحمام)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (أطرب)، و(نا) ضمير متصل في محل نصب مفعول به، و(الحمام) فاعل، وقد تقدم المفعول به وجوباً على الفاعل دون الفعل، لأنه ضمير متصل بالفعل، والفاعل اسم ظاهر، ولا يمكن فصل الضمير المتصل عن الفعل، لأنه يحتاج إلى شيء قبله يقترن به ويعتمد عليه، وفي الشطر الثاني أيضاً نلاحظ قوله: (يغنيننا الحمام)، وهي كالجملتين السابقتين.

وقوله:

وَعَشِيَّةً أَنَسَ أَضْجَعْتَنِي نَشْوَةً فِيهِ تَمَهَّدُ مَضْجَعِي وَتَدَمَّتْ (1)

نلاحظ قوله: (أضجعتني نشوة)، جملة فعلية مكونة من الفعل الماضي (أضجع) و(النساء) تاء التانيث لا محل لها من الأعراب، و(الياء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به؛ و(نشوة) فاعل، وقد تقدم المفعول به وجوباً على الفاعل دون الفعل؛ لأنه ضمير متصل بالفعل، والفاعل اسم ظاهر.

2 - أن يكون الفاعل محصوراً بـ (إلا) مسبوقاً باللفظي أو ب (إنما) (2).

نحو: (ما نال النجاح إلا المجد)، و(إنما نال النجاح المجد)، والعلة هنا في تقديم المفعول هي إرادة الحصر وقصر صفة الفعل التي تتعلق بالمفعول على الفاعل، ففي المثالين السابقين قصر نوال النجاح على المجد لا غير (3).

1 - الديوان : 45 .

1 - السابق : 51 .

2 - انظر : شرح المقرب 1 / وما بعدها 149.

3 - أنظر المصدر السابق 1 / 149-150 .

" والعلة في ذلك أن (إنما) لا دليل فيها على الحصر إلا بتأخير المحصور فلم يجز تقديمه ، وأما إذا كان الحصر بـ(ما) وإلا ، فقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة مذاهب : فذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين إلى أنه في (ما وإلا) كما هو في (إنما) ، أيهما أريد الحصر فيه وجب تأخيره بعد (إلا) وتقديم غير المحصور، وذهب الكسائي إلى أنه يجوز فيه من التقديم والتأخير ما يجوز في كل واحد منهما إذا لم يكن معه (ما) و(إلا)، وذهب البصريون والفرّاء وابن الأنباري إلى أنه إذا كان الفاعل هو المقرون بـ (إلا) وجب تقديم المفعول ، وإن كان المفعول هو المقرون بها لم يجب تقديم الفاعل على المفعول ، بل يجوز تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره عنه " (1) .

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنْ يُبَدِّلُوا الْكَلِمَةَ مِنَ اللَّهِ وَلَئِنْ لَمْ يَنْزَلِ بِهَا الْقُرْآنَ لَخَرِبُوا بِهِ السَّيْلَ وَالْجَبَلُ لَمَّا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ (1) ، فـ(أتبعك) فعل ومفعول به، (الذين) فاعل، وتأخر عن المفعول به، لأنه مقترن بأداة الحصر (إلا) مسبوقه بنفي (2). وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ (3) . في الآية السابقة تقدم المفعول به وجوباً على الفاعل دون الفعل ؛ وهو لفظ الجلالة (الله)، لأن الفاعل وهو لفظة (العلماء) واقع في الحصر بأداة الحصر (إنما) ؛ وفي هذه الآية حصرت خشية الله على العلماء (4) .

وكقول مجنون ليلى :

إِذَا عَقَدَ الْقَضَاءُ عَلَيَّ أَمْرًا
فَلَيْسَ يَحُلُّهُ إِلَّا الْقَضَاءُ (5)

فـ(يحله) (يحل) فعل، و(الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، وتأخر الفاعل وهو لفظة(القضاء)، لأنه محصور بأداة الحصر (إلا) المسبوقه بنفي ، لإفادة

1 - شرح المقرب 1 / 151 .

1 - هود : 27 .

2 - انظر: إعراب القرآن لدرويش 3 / 411 .

3 - فاطر : 28 .

4 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 6 / 286 .

5 - ديوان قيس ابن الملوح : 8 .

قصر صفة الفعل على الفاعل ، " والعلة هنا في تقديم المفعول هي إرادة الحصر ،
وقصر صفة الفعل التي تتعلق بالمفعول على الفاعل " (1) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَمَا شَاقَنِي إِلَّا حَفِيفٌ أَرَاكَةَ وَسَجَّ حَمَامٍ بِالْغُمِيمِ تَرْتَمًا (2)

نلاحظ قوله:(وما شاقني إلا حفيف أراكة) ، جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي (ما) فـ(شاقني) (شاق) فعل ماضٍ، و(النون) للوقاية ، و(الياء) ضمير متصل ، في محل نصب مفعول به ، و(إلا) أداة حصر، و(حفيف أراكة) فاعل، والذي سوغ تقديم المفعول به على الفاعل في هذا الموضع هو إرادة حصر الفاعل لكونه مقروناً بأداة الحصر(إلا) ؛ وذلك لإفادة قصر صفة الفعل وهي(الشوق)على الفاعل(حفيف أراكة) .

وقوله :

فَمَا رَاعَنِي إِلَّا وَمِیْضٌ لِشَيْبَةٍ تَوَقَّدَ فِي قَطْعِ مِنَ اللَّيْلِ فَاحِمٍ
وَلَا هَالَنِي إِلَّا نَذِيرٌ بِرِحْلَةٍ مَسَحَتْ لَهُ مِنْ رَوْعَةٍ جَفَنَ نَائِمٍ (1)

موضع البحث في البيت الأول في قوله: (فما راعني إلا وميض) ، جملة فعلية مسبوقة بأداة النفي (ما) ، فـ(راعني) (راع) فعل ماضٍ، و(الياء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، و(وميض) فاعل ، وقد تقدم المفعول به وجوباً على الفاعل دون الفعل ، ومسوغ تقديمه هو إرادة حصر الفاعل ، لكونه مقروناً بأداة الحصر (إلا)، وذلك لإفادة قصر صفة الفعل وهي(الروع) على الفاعل(وميض)، وفي البيت الثاني نلاحظ قوله:(ولا هالني إلا نذير) وهي كالجمل التي سبقتها في البيت الأول .

1 - شرح المقرب : 1 / 150 .

2 - الديوان : 141 .

1 - الديوان : 284 .

أما تقديم المفعول به على الفاعل لأن الفاعل محصور بأداة الحصر (إنما) فلم يرد له أي شاهد بالديوان المدروس .

3 - أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به (1).

نحو: " (ضرب زيداً غلامه)، إذ لو قدمته لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً وأصلاً " (2).
وكقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَأْتِيَنَّ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾ (3)، تقدم المفعول به (الظالمين)، وتأخر الفاعل (معذرتهم)، لأنه اتصل به ضمير يعود على المفعول به ، وهو الضمير (هم) (1) . " وإنما وجب تقديم المفعول هنا لاقتران الفاعل بضميره ، لأنه لو أخرج عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز " (2) .

ولا يجيز ذلك أكثر النحويين ، لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه الأخفش و ابن جني
وعبد الله الطوال وابن مالك (3) .

ومن مجيئه في فصيح القول كقول امرئ القيس :

فَلَمَّا أَجَنَّ الشَّمْسَ عَنِّي غِبَارُهَا نَزَلَتْ إِلَيْهِ قَائِمًا بِالْحَضِيضِ (4)

موضع البحث في قوله: (أجَنَّ الشمسَ عني غبارها)، حيث تقدم المفعول به (الشمس) ، وتأخر الفاعل (غبارها) ، لاقتران الفاعل بضمير يعود على المفعول به وهذا التقديم واجب لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (5) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَشَاقَ إِلَى تَفَاحِ لُبْنَانَ نَفْحُهُ وَهَيْهَاتَ مِنْ أَرْضِ الْجَزِيرَةِ لُبْنَانُ (6)

1 - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 196 .

2 - المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة .

3 - غافر : 52 .

1 - انظر: إعراب القرآن لدرويش 6 / 582 .

2 - شرح المقرب : 1 / 147 .

3 - انظر: شرح التصريح : 1 / 415 - 416 .

4 - ديوان امرئ القيس : 74 .

5 - انظر : شرح المقرب : 1 / 147 .

موضع البحث في قوله: (وشاق الى تفاح لبنان نفحة)، جملة فعلية تقدم فيها المفعول به (الى تفاح) ، - وهو هنا غير صريح - فالجار والمجرور في محل نصب مفعول به ، فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً ، وقد تقدم وجوباً على الفاعل (نفحة)، لاقتران الفاعل بضمير يعود على المفعول به ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وفي مسألة المفعول به المجرور لفظاً منصوب محلاً يقول الرضي : " وإذا تعدى بحرف الجر ، فالجار و المجرور في محل النصب على المفعول به ، ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب، قال تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (1) ، [بنصب (أرجل)] ، والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل ، لامع الجار ، لأن الجار هو الموصل للفعل إليه ، كالهزمة والتضعيف في (أرهبت زيدا) ، و (كرمت عمراً) ، لكن لما كان الهزمة و التضعيف من تمام صيغة الفعل ، و الجار منفصلاً عنه ، وكالجزء من المفعول ، توسعوا في اللفظ ، وقالوا : هما في محل نصب " (2) .

هذا ولم يأت شاهد غيره بالديوان .

ومما سبق نستنتج أنه يجب تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل؛ إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل اسماً ظاهراً ؛ وكذلك إذا كان الفاعل واقعاً في الحصر بـ(إلا) أو(إنما) ، وكذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، لكي لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وأن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه أغلب النحاة في كتبهم.

ثانياً : تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل جوازاً (3).

¹ - الديوان : 156 .

¹ - المائدة : 6 .

² - شرح الرضي على الكافية : 4 / 137 .

³ - انظر : الهمع 1/ 580 ، وشرح المقرب : 1 / 156 .

" الأصل أن يلي الفاعل الفعل ، لأنه منزلّ منه منزلة الجزء ، ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: (ضربَ عمراً زيدٌ) ويجب ابقاء على الأصل إذا حصل لبس ، كأن يخفى الإعراب ، ولا قرينة نحو: (ضرب موسى عيسى) إذ لا دليل حينئذ على تعيين الفاعل من المفعول " (1).

وللمتكلم أن يقدم المفعول ويؤخر الفاعل ، فاللغة العربية فيها مرونة واتساع ، لكن إذا وجد مانع من الموانع لم يجز ذلك ، وقد يجوز من الناحية النحوية تعبيرات وأساليب ، ولكنه من الناحية البلاغية البيانية لا يجوز إذا لم يحقق غرضاً بلاغياً (1).

ومن مجيئه في القرآن الكريم ، قال تعالى ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ ﴾ (2) ، فقد تأخر الفاعل (الندر) ، وتوسط المفعول به (آل فرعون) بين الفعل والفاعل .

وجاء منه في القول الفصيح قول مجنون ليلى :

أَلَا يَا لَيْتَ لَحَدِّكَ كَانَ لَحْدِي إِذَا ضَمَّتْ جَنَائِزَنَا اللَّحُودُ (3)

نلاحظ قوله: (ضمت جنائزنا اللحد) ، جملة فعلية ، توسط فيها المفعول به بين الفعل والفاعل جوازاً ، وهو لفظة (جنائزنا) ، وتأخر الفاعل (اللحد) ، لأمن اللبس ووضوح القرائن .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

حَصَبَ الْأَبَاطِحِ مِنْهُ مَاءٌ جَامِدٌ غَشَى الْبِلَادَ بِهِ عَذَابٌ ذَائِبٌ (4)

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ في الشطر الأول قوله :

1 - الهمع 1 / 580 .

1 - انظر : الجملة الفعلية ، علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2007 م ،

ص 100 . #

2 - القمر : 41 .

3 - شرح ديوان قيس بن الملوح : 61 .

4 - الديوان : 29 .

(حَصَبَ الْأَبَاطِحَ مِنْهُ مَاءٌ جَامِدٌ) ، جملة فعلية ، تقدم فيها المفعول على الفاعل جوازا ، لأمن اللبس ووضوح القرينة اللفظية ، بظهور حركات الإعراب التي تبين الفاعل من المفعول، فـ (حصب) فعل ماضٍ، و(الأباطح) مفعول به، و(ماء) فاعل، وفي الشطر الثاني نلاحظ قوله: (غَشَى الْبِلَادَ بِهِ عَدَابٌ ذَائِبٌ)، وهي كالجملّة التي سبقتها، وكان بالإمكان مراعاة الرتبة الأصلية دون أن يتغير المعنى ؛ ولكن الشاعر قدم المفعول و آخر الفاعل لأجل الوزن و القافية . وقوله:

وَقَدْ بَلَّ أَعْطَافَ الرَّبِيِّ دَمْعُ مُزْنَةٍ تَحَيَّرَ فِي جَفْنٍ مِنَ النُّورِ طَارِفِ (1)

موضع البحث في الشطر الأول من البيت، حيث نلاحظ قوله: (وَقَدْ بَلَّ أَعْطَافَ الرَّبِيِّ دَمْعُ مُزْنَةٍ) ، جملة فعلية ، تقدم فيها المفعول على الفاعل جوازا ، لأمن اللبس ووضوح القرائن التي تبين الفاعل من المفعول ، وذلك بظهور حركات الإعراب ، فـ(بَلَّ) فعل ماضٍ، و(أعطافَ الربى) مفعول به ، و(دمعُ مزنَةٍ) فاعل، وكان من الممكن مراعاة الرتبة الأصلية والمعنى مستقيم، فيمكننا القول: (وقد بل دمعُ مزنَةٍ أعطافَ الربى) ، دون أن يتغير المعنى .

ومما سبق نستنتج أنه يجوز تقديم المفعول به على الفاعل، أي: (توسطه بين الفعل والفاعل)، إذا أمن اللبس ووضحت القرائن اللفظية والمعنوية التي تبين الفاعل من المفعول، ويكون هذا في الشعر غالباً لضرورة الوزن والقافية ، وأحياناً يكون للاهتمام و التحضيض (2) . ، وأن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم .

ثالثاً : تقديم المفعول به على الفعل و الفاعل معاً وجوباً (3) .

يتقدم المفعول به على الفعل و الفاعل معاً وجوباً في حالات أهمها :

¹ - السابق : 105 .

² - انظر : ضرائر الشعر لابن عصفور ، تح : السيد ابراهيم ، دار الأندلس ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1982 م ، ص 256 . #

³ - انظر : شرح المقرب 1 / 157 وما بعدها ، وشرح التصريح 1 / 187 ، والنحو الوافي 2 / 89 .

أن يكون المفعول به اسماً مستحقاً للصدارة في جملته ، كأن يكون اسم استفهام ، نحو: (مَنْ رأيت ؟) ، و(أَيُّهُمْ لقيت؟) أو اسم شرط ، نحو: (مَنْ تَكْرَمُ أَكْرَمُ) ، أو كان المفعول به مضافاً إلى اسم له الصدارة في الكلام، نحو: (غلامٌ مَن تَضْرِبُ أَضْرَبُ)، و(غلامٌ مَن رأيت ؟) كذلك إذا كان معمول(كم)الخبرية ، نحو: (كم غلامٍ ملكت) أي: كثيراً من الغلمان ملكت (1) .

1- المفعول به اسم استفهام (1) .

" أن يكون المفعول به اسماً من أسماء الاستفهام المقصود بها الذات ، لأن ذلك هو الذي يقع عليه فعل الفاعل ، بخلاف غيره من مثل : أين ، ومتى ، وكيف ، مما يستفهم بها عن الأماكن والأزمنة والأحوال ، وأما أسماء الاستفهام المقصود بها الذات فهي مثل: (من ، وما، وأي ، وماذا ، وكم) ، تقول فيها: (مَنْ تحدث؟)، و(ما تفعل ؟) ، و (أَيَّ إنسان تصاحب ؟)، و(ماذا تقرأ ؟)، و(كم كتاباً اشتريت؟) ، فأسماء الاستفهام المذكورة كلها مفعول به مقدم وجوباً على عامله ، لأن أسماء الاستفهام عامة لها الصدارة في جملتها ايضاً ، لأنها تدل على وقوع الكلام التي هي فيه " (2)

كقوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ (3) ، فـ(أي) مفعول به مقدم للفعل (تنكرون) و(واو الجماعة) المتصل بالفعل في محل رفع فاعل،وقدم المفعول وجوباً لأنه أسم استفهام له الصدارة في الكلام (4) .

وكقول امرئ القيس :

مَازَا يَشُقُّ عَلَيْكَ مِنْ ظُنِّعِنِ
إِنَّا صِبَاكَ وَقَلَّةُ الْعَقْلِ (5)

1 - انظر : الهمع 8 / 2 - 9 .
2 - انظر : شرح المقرب 1 / 158 - 159 .
3 - المصدر السابق : 1 / 158 .
4 - غافر : 81 .
5 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 6 / 603 .
6 - ديوان امرئ القيس : 236 .

نلاحظ قوله:(ماذا يشق) ، جملة فعلية تقدم فيها المفعول به ، وهو اسم الاستفهام (ماذا) ، وتأخر الفعل (يشق)، والفاعل ضمير مستتر تقديره:(هو)، وقد تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معاً وجوباً ، لأنه اسم استفهام له الصدارة في جملته (1) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

ما إن دريتُ وقد نَعِمْتُ بِلِثْمِهِ ماذا رأيتُ أجنَّةً أم نارا (1)

نلاحظ في الشطر الثاني من البيت قوله:(ماذا رأيت)، جملة فعلية مصدرية باسم الاستفهام (ماذا)، وهو في محل نصب مفعول به مقدم، و (رأيت) فعل—(رأى) فعل ماضي ، و(التاء) ، ضمير متصل في محل رفع فاعل ، وقد تقدم المفعول به على الفعل والفاعل معاً وجوباً ،لأنه اسم استفهام له الصدارة في جملته .

2 - المفعول به اسم شرط (2).

نحو : " (مَنْ تكرم أكرمهُ) ،(وأيهم تضرب أضربهُ) " (3) .

" أن يكون المفعول اسماً من أسماء الشرط ، وهي التي تجزم فعلين ، ويكون مراداً بها الذات ؛ لأن غيرها من التي لا تجزم إما حروف ك—(لو) و (لما) ، وإما أسماء ظروف ك—(إذا) ، و أما التي تجزم فعلين فقد يكون المقصود بها غير ذات ك—(أين) و (متى) وغيرها ، وقد يكون ذاتاً وهي : (مَنْ) و (ما) و (أي) خاصة " (4).
ومن مجئ المفعول به اسم شرط في القرآن الكريم ، كقوله تعالي

:

1 - انظر شرح المقرب 1 / 158- 159 .

1 - الديوان : 350 .

2 - انظر : الهمع 2 / 9 .

3 - المصدر السابق : نفس الجزء و الصفحة .

4 - شرح المقرب : 1 / 157- 158 .

﴿ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾⁽²⁾ وقوله: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾⁽³⁾ ، تقدم المفعول به في الآيات السابقة على الفعل والفاعل وجوباً ، لأنه اسم شرط له الصدارة في جملته⁽⁴⁾.

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَلَوْ تَسَامَحَ خَطْبٌ فِي فِدَائِكَ بِي لَكُنْتُ مَهْمَا عَرَا خَطْبٌ أُفْدِيكَ⁽¹⁾

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت ، حيث قوله:(مهما عرا خطب) ، جملة فعلية تقدم فيها المفعول به، وهو اسم الشرط(مهما)، وتأخر الفعل الماضي(عرا)، وفاعله لفظة(خطب) ، وقد تقدم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً، لأنه اسم شرط له الصدارة في جملته .

3 - المفعول به (كم) الخـبرية⁽²⁾.

" تقول:(كم كتاب اشتريت)،و(كم مال أنفقت في الخير)،وتقول:(كم معصية ارتكبت)، فـ(كم) في الأمثلة السابقة كلها مفعول به مقدم مقصود به التأكيد"⁽³⁾.

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

كَمْ مَضَى يَفْرِي وَكَمْ سَفَكَتْ شَفَرَتَاهُ مِنْ عَيْبِ دَمٍ⁽⁴⁾

نلاحظ قوله: (وكم سفكت شفرتاه)، فـ(سفكت) فعل ماضي، و(التاء) تاء التأنيث لا محل لها من الإعراب، و(شفرتاه) فاعل، والفعل(سفك) متعدٍ ولا يوجد في هذا

1 - الحج : 18 .

2 - البقرة : 197 .

3 - الإسراء : 110 .

4 - انظر : إعراب القرآن / 1 / 261 ، 5 / 118 ، 4 / 423 .

1 - الديوان: 375 .

2 - انظر : شرح المقرب / 1 / 159 .

3 - المصدر السابق : 1 / 159 .

4 - السابق : 277 .

التركيب مفعول به، فلم يبق إلا (كم) المتقدمة عليه، فهي اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول به، مقدم وجوبا، لأنه اسم له الصدارة في جملته، وتمييزها هو قوله: (من عبيط دم)

4- ان يكون المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله (1).

كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽¹⁾ ، وقوله: ﴿وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾⁽²⁾ ، نلاحظ في الآية الأولى تقدم المفعول به (إياك) ، وهو ضمير منفصل في محل نصب وتأخر الفعل (نعبد) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : (نحن) ، وقدم المفعول للاختصاص⁽³⁾، ولحصر العبادة لله وحده⁽⁴⁾، وفي الآية الثانية أيضاً نلاحظ تقدم المفعول به (إياه) ، وهو ضمير منفصل في محل نصب ، وتأخر الفعل المضارع (تعبدون)، وفاعله الضمير المتصل (واو الجماعة)، وقد تقدم المفعول به في الآيتين السابقتين، وهو الضمير المنفصل وذلك لإفادة الاختصاص، أي: لتخصيص العبادة لله وحده، ولو تأخر الضمير المنفصل لاتصل بالفعل، كقولك: (نعبدك)، (نستعينك)، ولضاع الغرض البلاغي وهو الاختصاص⁽⁵⁾.

ولم يرد منه أي شاهد بالديوان المدروس .

5 - أن يقع عامل المفعول به بعد (فاء) الجزاء ، الواقعة في جواب (أمّا) الشرطية ، ظاهرة او مقدره ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها (6).

1 - انظر شرح المقرب 1 / 159 .

1 - الفاتحة : 5 .

2 - النحل : 114 .

3 - انظر : إعراب القرآن 1 لدرويش 1 / 30 .

4 - انظر : المصدر السابق 1 / 31 .

5 - انظر الهمع 2 / 8 .

6 - انظر : شرح المقرب 1 / 160 .

كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾⁽¹⁾ ، تقدم المفعول به في الآية السابقة ، وهو (اليتيم) ، وتأخر الفعل (تقهر) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنت) ، وقد تقدم المفعول به وجوباً ، لأن عامله وقع بعد (فاء) الجزاء الواقعة في جواب (أما) الشرطية⁽²⁾ ، ومثال

(أما) المقدره ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ وَرَبِّكَ فَكْبِرْ ﴾⁽¹⁾ ،

والتقدير: (وأما ربك فكبر)⁽²⁾ .

ولم يرد منه أي شاهد بالديوان .

ومما سبق نستنتج : أنه يجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ؛ إذا كان المفعول به من الأسماء التي لها الصدارة في جملتها ؛ كأسماء الشرط والاستفهام ، و(كم) الخبرية ، و(كم) الاستفهامية ، وقد ورد هذا في الديوان ، ولم يرد في الديوان كون المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ؛ وكذلك إذا وقع عامل المفعول به بعد (فاء) الجزاء ، الواقعة في جواب (أما) الشرطية ظاهرة أو مقدره ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ، وأن ما جاء بالديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم .

رابعاً : تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً جوازاً⁽³⁾ .

يجوز تقديم المفعول به على عامله إذا أمن اللبس ؛ وظهرت القرينة اللفظية أو المعنوية ، نحو: (زيداً ضرب عمرو) ، وإذا خفي الإعراب فلا يجوز تقديم المفعول لا على العامل ، ولا على الفاعل ، فلا يجوز تقديمه على العامل لئلا يتوهم انه مبتدأ ، ولا على الفاعل لئلا يتوهم أنه فاعل ، فإذا قلت: (عيسى ضرب موسى) ، فلا يجوز لئلا يتوهم أنه مبتدأ ، وأن فاعل ضرب هو ضميره ، وموسى مفعولاً به⁽⁴⁾ .

1 - الضحى : 9 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 8 / 344 .

1 - المدثر : 1 ، 2 ، 3 .

2 - انظر شرح المقرب 1 / 160 .

3 - انظر : شرح ابن عقيل 2 / 44 ، وشرح قطر الندى ص 186 ، وشرح التصريح 1 / 418 .

4 - انظر : شرح المقرب 1 / 173 - 174 .

ومن مجيئه في القرآن الكريم ، كقوله تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ (1) ، فـ(فريقاً) مفعول به مقدم جوازاً ، و (هدى) فعل ، وفاعله ضمير مستتر (2).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

تَرَى لِقْرِيشٍ فِيهِ بَرْقٌ مَخِيلَةٌ يَلُوحُ وَعِرْقًا لِلْخِلَافَةِ يَنْزَعُ (1)

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت ، حيث قوله:(وَعِرْقًا لِلْخِلَافَةِ يَنْزَعُ) ، جملة فعلية تقدم فيها المفعول به على الفعل و الفاعل جوازاً ، وذلك لأمن اللبس ، ووضوح القرينة اللفظية التي تبين أنه مفعول به وليس مبتدأ، فـ(عرقاً)مفعول به، و(للخلاقة) جار ومجرور، و(ينزع) فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره:(هو)، ويمكننا القول (وينزع عرقاً للخلاقة)، هذا ولم يأتِ شاهد غيره بالديوان .

¹ - الأعراف : 30 .
² - انظر : إعراب القرآن لدرويش 2 / 541 .
¹ - الديوان : 243 .

المبحث الثالث : الحذف في الجملة الفعلية

أولاً : حذف الفعل

ثانياً : حذف الفاعل

ثالثاً : حذف المفعول

رابعاً : حذف الجملة

أولاً : حذف الفعل

1- حذف الفعل جوازاً (1).

" يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام، ك—(زيد) في جواب : (ما قام احد) ، أو (من قام ؟) " (1).

" ويضم جوازاً فعل الفاعل المشعر به ما قبله والمجاب به نفي أو استفهام " (2).

" وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ، في مثل : (زيد) ، لمن قال : (من قام) " (3).

وإذا سالك أحد قائلًا: (من جاء)، فنقول: (جاء زيد)، أو تقول: (زيد) ، فأنت بالخيار، فلك أن تظهر الفعل أو تضم، فإن قلت (زيد) فالفعل محذوف جوازاً ، والتقدير: (جاء زيد) .

" ومن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعر به قراءة (ابن عامر) ، و(أبي بكر) ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ (4) ، فـ(رجال) فاعل (يسبح) مضمراً ، لإشعار يسبح به مع عدم صلاحية اسناده هو إليهم؛ لأن الرجال لا يكونون مُسَبِّحِينَ بل مُسَبَّحِينَ فلا يجوز هذا الاستعمال إلا هكذا.فلوقيل: (يُوَعِّظُ فِي الْمَسْجِدِ رِجَالٌ) جاز لعدم اللبس " (5).

ومثله قول الشاعر:

لِيُبَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ (6)

1 - انظر : الهمع 1 / 579 .

1 - المصدر السابق نفس الصفحة .

2 - شرح التسهيل : 2 / 118 .

3 - شرح الرضي على الكافية : 1 / 197 .

4 - النور : 36 .

5 - شرح التسهيل : 2 / 118 .

6 - من شواهد الهمع 1 / 579 ، وشرح الرضي 1 / 197 .

" أي : بيكيه ضارغ ، وأختلف في القياس على ذلك فمنعه الجمهور، وجوزه الجرمي ، وابن جني ، وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالناائب عنه " (1).

ولم يرد منه شاهد بالديوان .

2- حذف الفعل وجوبا (1).

ويحذف الفعل وجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (2) ، " (أحدٌ) مرتفع بفعل الشرط مضمراً يفسره الظاهر، تقديره: (وإن استجارك أحد استجارك)، ولا يرتفع بالابتداء لأن الشرط يقتضي الفعل " (3) .

" وإنما كان الحذف واجباً مع وجود المفسر (استجارك) الظاهر ، لأن الغرض من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر ، فلو اظهرته لم تحتج إلى مفسر ، لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الاظهار لا إبهام ، والغرض من الابهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه " (4).

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (5) ، " فـ(السما) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير:(إذا انشقت السماء انشقت)، لأن (إذا) الشرطية يختص دخولها بالجمل الفعلية " (6) .

" وكان الحذف واجباً فيما وجد له مفسر ؛ لأن الفعل الظاهر كالمبديل من اللفظ بالفعل المضمّر فلا يجمع بينهما " (7) .

1 - الهمع 1 / 580 .

1 - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 197 وما بعدها .

2 - التوبة : 6 .

3 - إعراب القرآن لدرويش 3 / 183 .

4 - شرح الرضي على الكافية 1 / 197 .

5 - الانشقاق : 1 .

6 - إعراب القرآن لدرويش : 8 / 260 .

" وأما المثل وهو قولهم: (لو ذات سوار لطممتي) ، فالاسم الذي هو (ذات سوار) مرتفع بعد (لو) بفعل مقدر دل عليه لطممتي، والتقدير: (لو لطممتي ذات سوار لطممتي)، من قبل أن (لو) تقتضي الفعل اقتضاء (إن) الشرطية ، لأن (لو) شرط فيما مضى ، كما أن (إن) شرط فيما يستقبل " (1).

ومنه قول المجنون :

إِذَا الرِّيحُ مِنْ نَحْوِ الحِمَى نَسَمَتْ لَنَا وَجَدْتُ لِمَسْرَاهَا وَمَنْسَمِهَا بَرْدًا (2)

فـ(الريح) فاعل لفعل محذوف وجوباً، يفسره المذكور بعده ، والتقدير: (إذا نسمت الريح نسمت). ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَإِذَا المِحْكُ أَذَاعَ سِرَّ أَخٍ لَهُ فَانظُرْ فِدَيْتَكَ مَنْ تَرَاهُ يُوَثِّقُ (3)

فـ(المحك) فاعل لفعل محذوف وجوباً، يفسره المذكور بعده، والتقدير: (إذا أذاع المحك أذاع) وقوله:

إِذَا السِّيفُ لَمْ يَشْرَبْ بِهِ الدَّمَ قَانِيًا عَيْبًا أَبِي أَنْ يَشْرَبَ المَاءَ صَادِيًا (4)

فـ (السيف) فاعل لفعل محذوف وجوباً ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير: (إذا لم يشرب السيف لم يشرب) .

مما سبق نستنتج أنه يجوز حذف عامل الفاعل لقريظة كأن يجاب به نفي أو استفهام، أو إذا كان ما قبله مشعراً به ، كما مثلنا بالآية الكريمة ، ولم يرد له شاهد بالديوان المدروس ، ويحذف الفعل وجوباً إذا وجد له مفسر ، لأن الفعل الظاهر كالمبدل من

1 - الحذف في الأساليب النحوية ، الدكتور : ابراهيم رفيدة ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ، طرابلس ، ليبيا ، ط 1 ، 2002 م ، ص 164 .

1 - شرح المفصل : 1 / 82 .

2 - شرح ديوان قيس ابن الملوح : 74 .

3 - الديوان : 437 .

4 - السابق : 462 .

اللفظ بالفعل المضمر ، فلا يجمع بينهما ، وأن ما جاء بالديوان من حذف الفعل وجوباً كان موافقاً لآراء النحاة في هذه المسألة ، وأنه لم يأت حذف الفعل وجوباً بالديوان إلا بعد أداة الشرط (إذا) ، ولم يأت بعد (إن) و(لو) الشرطيتين .

ثانياً : حذف الفاعل (1).

والفاعل في حذفه خلاف ، فالبصريون لا يجيزون حذفه ، فهو عمدة في الكلام (2) . وهذا هو المذهب السائد في كتب النحو ، وفي هذه المسألة يقول السيوطي : " الصحيح وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ، ولا يجوز حذفه " (3) . " وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ أو الخبر . ورجحه السهيلي وابن مضاء " (4) .

ويقول الدكتور إبراهيم رفيده : " إن الذي يمتاز به الفاعل عن المبتدأ والخبر جواز كونه ضميراً مستتراً ، فالإضمار هو الذي أفسح لهذا الحكم ، وجعل جمهور النحاة يتحاشون القول بحذف الفاعل ، لأن الحذف خلاف الأصل " (5) .
والذين قالوا بمنع حذف الفاعل استثنوه في ثلاث مواقع هي (6) :

1- إذا بني الفعل للمجهول (7) .

نحو : (سُرِق المتاع) ، أي : (سرق اللص المتاع) ، وكقوله تعالى : ﴿ وقضي الأمر ﴾ (1)

1 - انظر : شرح قطر الندى ص 183 . والهمع 1 / 577 .
2 - انظر : حاشية الصبان 2 / 523 .
3 - الهمع : 1 / 576 .
4 - السابق : 1 / 577 .
5 - الحذف في الأساليب العربية : 102 .
6 - انظر : شرح قطر الندى 183 - 184 ، والهمع 1 / 577 .
7 - انظر شرح قطر الندى ص 184 .
1 - هود : 44 .

أي : (وقضى الله الأمر) ، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ (1)
، أي : (كتب الله عليكم الصيام) .

وفي هذه المسألة يقول ابن عصفور: " وأما السبب الذي لأجله يحذف الفاعل ،
إما لعلم المخاطب ، أو لجهل المخاطب ، أو للخوف منه ، أو للخوف عليه ، أو
للتعظيم ، ذلك إذا كان المفعول حقيراً ، أو للتحقير إذا كان المفعول عظيماً ، أو إيثاراً
لغرض السامع ، أو لإقامة الوزن ، أو لتوافق القوافي ، أو لتقارب الأسجاع " (2).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَخَلَّتِي فِي وَسْطِهَا فَارِسًا قُرْبَ مِنْهُ فَرَسٌ أَبْلَقُ (3)

نلاحظ قوله: (قُرْبَ مِنْهُ فَرَسٌ أَبْلَقُ)، فـ (قُرْبَ) فعل ماضٍ، وقد بني
للمجهول، بضم أوله وكسر ما قبل آخره، وحذف الفاعل وجوباً لأن الفعل مبني
للمجهول، وأناب المفعول به (فرس) مناب الفاعل، وأخذ حكمه في الإعراب، وأصبح
مرفوعاً بعد أن كان منصوباً.

وقوله:

فَبِتُّ وَلِي مِنْ قَاتِيِ الدَّمْعِ قَهْوَةٌ تُدَارُ وَمِنْ إِحْدَى يَدَيَّ وَسَادُ (4)

موضع البحث في قوله: (تُدَارُ) ، فهو فعل مضارع ، مبني للمجهول ، وقد ضم أوله
، وأما فتح ما قبل آخره فهو مقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر، والفاعل
محذوف وجوباً، لأن الفعل مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي) .

وقوله:

وَتُنْظَمُ فِي نَحْرِ الْمَعَالِي قِلَادَةٌ وَتُسْحَبُ فِي نَادِي الْمَفَاخِرِ أَرْدَانُ (1)

1 - البقرة : 183 .

2 - شرح المقرب : 1 / 569 .

3 - الديوان : 108 .

4 - الديوان : 63 .

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ في الشطر الأول قوله : (وَتُنْظَمُ في نَحْرِ المعالي قِلَادَةٌ) ، فـ(تنظم) فعل مضارع ، وهو مبني للمجهول ، بضم أوله وفتح ما قبل آخره ، والفاعل محذوف وجوباً لأن الفعل مبني للمجهول ، وناب عنه المفعول به (قِلَادَةٌ) ، وأصبح نائب للفاعل وأخذ حكمه في الإعراب، وصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وفي الشطر الثاني نلاحظ قوله: (وَتُسْحَبُ في نادي المفاخرِ أَرْدَانُ) ، وهي كالجمله التي سبقتها ، فـ(تسحب) فعل مضارع مبني للمجهول، و الفاعل محذوف ، و (أردان) نائب فاعل .

2- أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة وفعله مؤكد بنون التوكيد⁽²⁾.

كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾⁽³⁾ ، " فـ(ترين) فعل الشرط ، وأصله: (ترأيين) بهمزة هي عين الفعل، وياء مكسورة هي لامه ، وأخرى ساكنة هي ياء الضمير، والنون علامة الرفع ، وقد حذفت لام الفعل لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فقلبت ألفاً، فالتقت ساكنة مع ياء الضمير، فحذفت لالتقاء الساكنين " ⁽⁴⁾.

وقوله: ﴿وَلَا يَصُدُّنَكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾⁽¹⁾ . " فـ(يصدنك) فعل مضارع ، وحذف الفاعل وهو (واو الجماعة) لاعتلالها ووجود دليل عليها وهو الضمة، التي نابت عن الواو، وأصله (يصدونك) " ⁽²⁾. ولم يأت منه أي شاهد بالديوان .

3- يحذف الفاعل جوازاً إذا كان عامله مصدراً⁽³⁾.

1 - السابق : 155 .

2 - انظر : الهمع 1 / 577 .

3 - مريم : 26 .

4 - إعراب القرآن لدرويش : 4 / 592 .

1 - القصص : 87 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 5 / 664 .

3 - انظر الهمع 1 / 577 .

كقوله تعالى : ﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة ﴾ (1) .

" فـ(يتيماً) مفعول لـ(إطعام) ، على أنه مصدر أستوفى شروط النصب " (2).

ولم يرد له شاهد بالديوان .

ثالثاً : حذف المفعول به (3) .

" المفعول به فضلة في غير باب (ظن) ، الأصل فيه جواز الحذف ، لأن الكلام يتم بدونه ، ويمكن الاستغناء عنه . . . لأنه ليس جزء من أجزاء الكلام الأساسية " (4) .

ويقول ابن عقيل : " والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر . . . فإن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها ، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال ، نحو : أن يقال : (من ضربت ؟) ، فنقول : (ضربت زيداً) ، أو وقع محصوراً نحو : (ما ضربت إلا زيداً) ، فلا يجوز حذف (زيداً) في الموضعين ، إذ لا يحصل في الأول الجواب ، ويبقى الكلام في الثاني ، وإلا على نفي الضرب مطلقاً ، والمقصود نفيه عن غير(زيد) ، فلا يفهم المقصود عند حذفه " (5).

" وحذف المفعول به كثيراً وهو في ذلك على نوعين ، أحدهما : أن يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً ، والثاني : أن يُجعل بعد الحذف نسياً منسياً ، كأن فعله من جنس الأفعال غير متعدية ، كما ينس الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به " (1).

ويرى بعض النحاة أن المفعول به عمدة في الكلام لا يصح حذفه إلا لدليل .

يقول ابن السراج : " ولا تتم هذه الأفعال المتعدية ولا توجد إلا بوجود المفعول ، لأنك إن قلت : (ذكرت) ، ولم يكن مذكوراً فهو محال ، وكذلك (اشتبهت) وما أشبهه " (2) .

1 - البلد : 14 - 15 .

2 - إعراب القرآن لدرويش : 8 / 324 .

3 - انظر : شرح المفصل 2 / 39 .

4 - الحذف في الأساليب العربية : 107 .

5 - شرح ابن عقيل : 1 / 70 .

1 - شرح المفصل : 2 / 39 .

2 - أسرار العربية : ص 85 . #

ومن أمثلة حذفه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾⁽¹⁾ أي: لمن يشاءه ، وقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾⁽²⁾ ، أي: (وما قلاك) ، وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾⁽³⁾ ، أي: لأغلبن الكافرين .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَصَهْوَةٌ عَزَمَ قَدْ تَمَطَّيْتُ وَالْدُجَى مَكْبُ كَأَنَّ الصُّبْحَ فِي صَدْرِهِ سِرٌّ⁽⁴⁾
 موضع البحث في قوله (تمطيت) ، جملة فعلية مكونة من الفعل المضارع (تمطى) ، وفاعله الضمير المتصل (تاء المتكلم) ، والمفعول به محذوف، وهو الضمير المتصل (الهاء) العائد على (صهوة عزم) ، أي: (تمطيتها) ، وقد حذف لدلالة الكلام عليه .
 وقوله:

نَدَى النَّسِيمُ فَمَا أَرَقَّ وَأَعْطَرَا وَهَفَا الْقَضِيبُ فَمَا أَغْضَّ وَأَنْضَرَا⁽⁵⁾

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ في الشطر الأول قوله: (فَمَا أَرَقَّ وَأَعْطَرَا) ، فـ(ما) اسم مبني على السكون، وهي (ما) التعجبية، و(أرق) فعل ماضي، وهو فعل التعجب، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) ، والمفعول به محذوف، وهو (الهاء) الضمير المتصل المبني في محل نصب ، العائد على لفظة النسيم ، وقد حذف لدلالة الكلام عليه، والتقدير: (فما أرقه) ، و(أعطره) جملة معطوفة على جملة (فما أرق) ، وكذلك في الشطر الثاني نلاحظ قوله: (فَمَا أَغْضَّ وَأَنْضَرَا) ، وهي كالجملتين سبقتها .

وقوله:

1 - الرعد : 26 .
 2 - الضحى : 3 .
 3 - المجادلة : 21 .
 4 - الديوان : 79 .
 5 - الديوان : 77 .

بَيْنِي وَبَيْنَكَ ذِمَّةٌ مَرَعِيَّةٌ فَإِذَا تَوَسَّيْتَ الْمَوَدَّةَ فَانْكَرْ (1)

موضع البحث في قوله: (فانكر)، جملة فعلية مكونة من فعل الأمر (فانكر)، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، والمفعول به محذوف، وهو (الهاء)، المبني على السكون في محل نصب، العائد على لفظة (المودة)، والتقدير: (فانكرها)، وقد حذف المفعول به لدلالة الكلام عليه. وقوله:

وَهَنَّتْهَا مِنْ دَارِ مُلْكٍ وَهَنَّتْ بِهِ مَلِكًا وَاللَّهُ يُعْطِي وَيَمْنَعُ (2)

نلاحظ في الشطر الثاني من البيت قوله: (يعطي) و(يمنع)، فكل منهما فعل مضارع في جملة فعلية، وفاعل كل منهما ضمير مستتر تقديره: (هو)، عائد على لفظ الجلالة (الله)، والمفعول به محذوف في الجملتين تقديره: (الملك) في الجملة الأولى، لدلالة الكلام عليه في الشطر الأول من البيت، وفي الجملة الثانية ضمير متصل، وهو (الهاء) المبني في محل نصب، والتقدير في الجملتين: (والله يعطي الملك ويمنعه)، وهنا جعل المفعول به نسياً منسياً، كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، ومنه قولهم: (فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع) (1).

رابعاً : حذف الجملة (الفعل والفاعل) وبقاء المفعول (2).

تحدث النحاة عن هذا الحذف في أثناء حديثهم عن حذف العامل في المفعول؛ فذكروا أنه يجوز حذف عامل المفعول إذا دلّ عليه دليل؛ كأن يكون جواباً لاستفهام مثل: (من ضربت)، فتقول: (زيداً)، أي: (ضربت زيداً)، فحذف الفعل والفاعل (ضربت)، لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز، ويكون واجباً في أبواب عديدة منها: النداء والاختصاص، والاشتغال، والإغراء والتحذير، والنعته المقطوع في حالة نصبه، وفي

1 - السابق : 208 .

2 - السابق : 244 .

1 - انظر : شرح المفصل 39 / 2 .

2 - انظر : شرح الأشموني 168 / 2 ، وشرح ابن عقيل 70 / 2 .

حالة حذف الجملة ونياية المصدر عنها ، وما كان مثلاً، نحو: (الكلابَ على البقر)،
أي: ارسل الكلابَ (1).

1 - حذف جملة النداء (2).

والنداء في اصطلاح النحاة يقول سيبويه : " أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو
نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم
منصوب " (3).

وقال ابن الحاجب: " وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو)، لفظاً أو تقديرًا " (4).

فالمنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لـ (أدعو) مقدرًا ؛ فجزأ
الجملة وهما : الفعل و الفاعل محذوفان (1).

وحروف النداء هي : يا ، أيا ، هيا ، أي ، وا ، الهمزة (2).

ومن مجيئه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي
مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (3) ، فـ(يا) حرف نداء ، و(مريم) منادى ، مبني على الضم في محل
نصب مفعول به بفعل محذوف وجوباً تقديره: (أدعو)؛ فناب حرف النداء منابه،
فالتركيب أصله جملة فعلية مكونة من الفعل (أدعو)، وفاعله الضمير
المستتر (أنا)، والمفعول (مريم) أي: (أدعو مريم).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

1 - نظر : شرح الأشموني 2 / 168 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 339 وما بعدها ، والنحو الوافي
181 / 2 .

2 - انظر : شرح الرضي على الكافية : 1 / 344 .

3 - الكتاب : 2 / 183 .

4 - شرح الرضي على الكافية 1 / 344 .

1 - انظر : شرح المفصل 1 / 127 .

2 - انظر شرح ابن عقيل : 3 / 115 .

3 - آل عمران : 43 .

فَيَا مَلِكَ الْمُلُوكِ وَلِي لِسَانٍ يُشِيرُ بِهِ الْبَنَانُ إِلَى خَطِيبٍ (1)

موضع البحث في قوله: (فَيَا مَلِكَ الْمُلُوكِ)، ف—(يا) حرف نداء، و(ملك) منادى منصوب ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً، تقديره: (أدعو) أو (أنادي)، وهو مضاف ونفظة (الملوك) مضاف إليه، فالتركيب أصله جملة فعلية ، مكونة من الفعل (أدعو)، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا)، والمفعول (ملك الملوك)، أي: أدعوا ملك الملوك ، فقد ناب حرف النداء (يا) مناب الفعل المحذوف مع فاعله .

وقوله:

فَيَا ظَاعِنًا قَدْ حُطَّ مِنْ سَاحَةِ الْبَلِيِّ بِمَنْزِلٍ بَيْنَ لَيْسَ عَنْهُ إِيَابٌ (2)

موضع البحث في قوله: (فيا ظاعناً)، ف—(يا) حرف نداء ، و(ظاعناً) منادى منصوب، وناصبه فعل محذوف وجوباً مع فاعله ، تقديره: (أدعو) أو (أنادي)، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا)، فأصل التركيب: (أدعو ظاعناً)، فحذف الفعل مع فاعله ، وناب حرف النداء (يا) منابهما ، فأصبح بناء الجملة (يا ظاعناً) .

وقوله:

أَبَا جَعْفَرَ لِلَّهِ دَرُكٌ فَارِسًا بِحَيْثُ سَطُورُ الشَّعْرِ خَيْلٌ لَهُ دُهُمٌ (1)

موضع البحث في قوله: (أبا جعفر)، ف—(أبا) منادى منصوب بأداة نداء محذوفة، وهي (يا) ، وهو مضاف، و(جعفر) مضاف إليه ، فأصل التركيب جملة فعلية ، مكونة من (أدعو) ، أو (أنادي) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : (أنا) ، والمفعول (أبا جعفر)، فحذف الفعل مع فاعله ، وناب حرف النداء منابهما، فأصبح بناء الجملة (يا أبا جعفر) ثم حذف حرف النداء (يا) ، فصارت (أبا جعفر) ، ومن أمثلة حذف حرف النداء في

1 - الديوان : 166 .

2 - الديوان : 314 .

1 - السابق : 191 .

القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ (1) فـ (يوسف) منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: (يا يوسف) (2).

2 - النعت المقطوع في حالة نصبه (3).

إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ ، أو نصب على إضمار فعل — وما يهنا هو النصب ويجب إضمار الناصب ولا يجوز إظهاره، نحو: (مررت بزيد الكريم)، أي: (أعني الكريم)، وتقدير الفعل إن نصبت: (أمدح) فيما أريد به المدح ، و (أذم) فيما أريد به الذم ، و (أرحم) فيما أريد به الترحم ، و (أعني) فيما لم يرد به مدح ولا ذم ولا ترحم ، وإن تكرر النعت الذي لمجرد المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، فالأولى إما قطع الصفات كلها ، و إما إتباعها كلها ، وكذا وإن تكرر ولم يكن للمدح أو الذم غير إن الإتياع في هذا أولى على كل حال ، سواء تكررت الصفة أم لم تتكرر ، ولا يقطع النعت عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكون متمماً لمعناه (4).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (1) ، فـ (حمالة) نعت مقطوع عن منعوته للنصب ، فمنعوته (امرأته) مرفوع، و (حمالة) مفعول به منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، تقديره: (أذم) و فاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا)، أي: (أذم حمالة الحطب) ، فقطع النعت لأجل الذم (2) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

يَقِظُ نَكَأَ فَهَمًّا وَأَشْرَفَ هِمَّةً
وَكَفَاكَ مِنْ نَارٍ بِهِ وَمَنَارٍ (3)

1 - يوسف : 29 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 522 / 3 .

3 - أنظر : شرح ابن عقيل 3 / 93 .

4 - أنظر : شرح ابن عقيل 3 / 93 ، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 ، ص : 675 ، 676 .

1 - المسد : 4 .

2 - أنظر إعراب القرآن لدرويش 8 / 441 .

3 - الديوان : 201 .

موضع البحث في الشطر الأول من البيت حيث قوله : (يَقِظْ نَكَأَ فَهَمًّا) ، فـ (يقظ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو) ، و(نكأاً) و(فهماً) نعتان قطعاً إلى النصب على المفعولية ، بفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، تقديره:(أعني) ، وفاعلها ضمير مستتر تقديره: (أنا) ، فأصل التركيب (أعني نكأاً) و (أعني فهماً) .

3- حذف الجملة في باب الاشتغال (1).

" الاشتغال : أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير

(زيداً ضربته) و(زيداً مررت به) ، ومثال المشتغل بالسببي(زيداً ضربتُ غلامه) " (2).

وعرّف ابن عصفور باب الاشتغال بقوله : " هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو ما جرى مجراه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه " (1).

واختلف النحويون في ناصب الاسم المتقدم على الفعل ، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً ؛ لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر ، ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى، نحو قولك: (زيداً ضربته)، التقدير:(ضربت زيداً ضربته)، وما وافق معنى دون لفظ ، كقولك في (زيداً مررت به) التقدير: (جاوزت زيداً مررت به)، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل المذكور ، واختلفوا في ذلك ، فبعضهم رأى : أنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ؛ ورأى آخرون أنه عامل في الظاهر والضمير ملغي (2).

1 - انظر : شرح شذور الذهب ، لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري ، ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، تأليف : بركات يوسف هبود ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 2003 م ، ص 285 .

2 - شرح ابن عقيل : 2 / 58 .

1 - شرح المقرب : 1 / 759 .

2 - انظر : شرح ابن عقيل 2 / 58 - 59 .

وقال ابن يعيش : " والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره:(ضربت زيدا ضربته) ، وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى ؛ فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره ؛ فاستوفى ما يقتضيه من التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى (زيد) ، لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين ؛ ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه ، وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ، لأنه قد فسره هذا الظاهر ، فلم يجز ان يجمع بينهما ، لأن أحدهما كاف ، فلذلك لزم إضمار عامله " (1) .

واشترطَ في المشغول (الفعل) كي يجب حذفه شرطان:

الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه (الاسم) ، فإن انفصل عنه بفواصل بحيث لا يكون لما بعده عملٌ فيما قبله لم يكن ذلك من باب الاشتغال .

الثاني : أن يكون هذا المشغول (الفعل) صالحاً للعمل فيما قبله ، كأن يكون فعلاً متصرفاً ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان غير ذلك كالحرف ، أو اسم الفعل ، أو الصفة المشبهة ، أو الفعل الجامد ، فلا يصح (1) .

ومن مجيئه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ (2) ، فـ (الأنعام) مفعول به منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، يفسره ما بعده، والتقدير:(وخلق الأنعام خلقها)، وتحتم حذف الجملة المكونة من الفعل والفاعل لأنها مفسرة بجملة بعدها من لفظها، تؤدي معناها (3) .

" ولا يجمع بين مفسرٍ ومفسرٍ " (4) ، وكذلك قوله: ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ (5) .

¹ - شرح المفصل : 30 / 2 .

² - انظر : أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ط 5 ، 1966 ، 4 / 2 وما بعدها . #

³ - النحل : 5 .

⁴ - انظر إعراب القرآن لدرويش 4 / 221 .

⁵ - شرح ابن عقيل 2 / 58 .

"(الأرض)مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، وجملة(وضعها)مفسرة لا محل لها"(2).

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَأرْوَعَ أَمَجَدَ قَرَّظْتُهُ وَبَيْضُ النَّالِي لِبَيْضِ النُّحُورِ (3)

نلاحظ قوله:(وأروع)، فهو مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوباً مع فاعله، والتقدير:(قرظت أروع أمجد قرظته)، وهذا الفعل المقدر يوافق المذكور في لفظه ومعناه ووجب حذفه لأنه لا يجمع بين مفسر ومفسر، والفاعل هو الضمير المتصل(التاء)، المبني في محل رفع، ولفظة(أمجد)نعت لـ(أروع)،و(الهاء) في(قرظته)عائد على(أروع) .

وقوله:

عَاطَيْتُ ذِكْرَ أَبِي الْحُسَيْنِ بِهَا السُّرَى رِيحَانَةٌ يَشْتَمُّهَا مِعْطَارًا (1)

موضع البحث في قوله: (ريحانة)، فهو مفعول به منصوب بفعل محذوف وجوباً مع فاعله، يفسره المذكور، تقديره: (يشتم ريحانة يشتمها)، وتحتّم حذف الجملة المكونة من الفعل والفاعل، لأنها مفسرة بجملة بعدها من لفظها تؤدي معناها، ولا يجمع بين المفسر والمفسر، والفاعل ضمير مستتر تقديره:(هو)،و(الهاء) في(يشتمها)عائد على(ريحانة).

4- حذف الجملة في باب الاختصاص (2).

الاختصاص في اصطلاح النحويين ، قال عنه سيبويه : " هذا باب ما جرى على

1 - الرحمن : 8 .

2 - إعراب القرآن لدرويش 7 / 368 .

3 - الديوان : 421 .

1 - السابق : 216 .

2 - انظر : شرح شذور الذهب ص 286 .

حرف النداء وصفا له ، وليس بمنادى ينبهه غيره ، ولكنه اختص كما أن المنادي مختص من بين أمته لأمر ك أو نهيك أو خبرك " (1).

" وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ، ويقصد به الاختصاص ، لا النداء ، وذلك قولهم: (أما أنا فافعل أيها الرجل) ، و(نحن نفعل كذا أيها القوم)، و(اللهم اغفر لنا أيها العصابة) ، جعلوا (أيا) مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ، ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم، وما كنوا عنه بـ (أنا) و(نحن) والضمير في(لنا) كأنه قيل: (أما أنا فافعل متخصصاً بذلك من بين الرجال) و(نحن نفعل متخصصين من بين الأقوام)، و(أغفر لنا مخصوصين من بين العصابات) " (2) .

والاختصاص يشبه النداء لفظاً ويخالفه من ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه لا يستعمل معه حرف ، والثاني : أنه لا بد أن يسبقه شيء ، والثالث : أن تصاحبه الألف واللام ، وهو نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً ، تقديره: (أخص) أو (أعني)، ولا يكون هذا الاسم إلا بعد ضمير لبيان المراد منه ، وقصر الحكم الذي للضمير عليه ، نحو: (نحن العرب نكرم الضيف) ، ويسمى الاسم المختص ، فـ(نحن) مبتدأ ، وجملة (نكرم الضيف) خبره و(العرب) منصوب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: (أخص)، وليس المراد الاخبار عن (نحن) بالعرب، بل المراد أن إكرام الضيف مختص بالعرب ، ومقصود عليهم (1) .

والغرض من الاختصاص هو التخصيص والقصر، أو الفخر أو التواضع، أو تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع ، أو عدد . . . ، وحكم المخصوص يجب نصبه دائماً إلا إذا كان الاسم هو لفظ (أي) في التذكير، أو (أية) في التأنيث وجب بناؤهما على الضم في محل نصب على المفعولية ، ووجب أن يتصل بآخرهما (ها) التي للتببيه (2) .

1 - الكتاب : 2 / 231 .

2 - شرح المفصل : 2 / 17 .

1 - انظر : شرح ابن عقيل 3 / 134 - 135 ، وجامع الدروس العربية 495 - 496 .

2 - انظر النحو الوافي : 4 / 120 - 121 .

ومن النصب على الاختصاص قول الناس: (نحن الواضعين أسماءنا أدناه — نشهد كذا وكذا) ، فـ (الواضعين) مفعول به لفعل محذوف تقديره : (نخص) أو (نعني) ، ويجب أن يكون معرفاً بـ (أل) ، نحو : (نحن العرب) ، أو مضافاً لمعرفة ، كحديث: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) ، وعلماً وهو قليل ، كقول الراجز: (بنا تميماً — يُكشَفُ الضباب) أما المضاف الى العلم فيكون على غير قلة ، كقوله: (نحن بني ضبة — أصحاب الحمل) ، ولا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا اسم موصول ، والأكثر في المختص أن يلي ضمير المتكلم ، وقد يلي ضمير الخطاب، نحو: (بك — الله — أرجو نجاح القصد) ، و(سبحانك — الله — العظيم) ، ولا يكون ضمير غيبة ، وقد يكون الاختصاص بلفظ (أيها) و (أيتها) فيستعملان كما يستعملان في النداء ، فيبينان على الضم ، ويكونان في محل نصب بـ (أخص) محذوفاً وجوباً ، ويكون ما بعدهما اسماً محلى بـ (أل) ، لازم الرفع على أنه صفة للفظهما ، أو بدل ، أو عطف بيان له ، ولا يجوز نصبه على أنه تابع لمحلها من الإعراب ، وجملة (أخص) المقدره بعد (أيها) و (أيتها) في محل نصب على الحال⁽¹⁾ . ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

أَيُّهَا التَّائِهَةُ مَهَلًا سَاعَتِي أَنْ تَهْتَ جَهَلًا⁽²⁾

موضع البحث في قوله: (أَيُّهَا التَّائِهَةُ) ، فـ (أي) مفعول به مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص لفعل محذوف وجوباً تقديره : (أخص) ؛ والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) ، و(ها) للتنبيه ، و(التائه) صفة ، لأن ما بعد (أيها) و(أيتها) " يكون اسماً محلى بـ(أل) ، لازم الرفع على أنه صفة للفظهما ، أو بدل ، أو عطف بيان له ، ولا يجوز نصبه على أنه تابع لمحلها من الإعراب " ⁽³⁾ .

وقوله :

¹ - انظر : جامع الدروس العربية 496 - 497 .

² - الديوان : 403 .

³ - جامع الدروس العربية : 496 .

لِيَالِي عَهْدِي بِنَا فِتْيَةً وَعَهْدِي بِأَحْبَابِنَا رَبِّرَبَا (1)

نلاحظ قوله:(فتيةً) ، فهو مفعول به منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره:(أخص)، والفاعل ضمير مستتر تقديره:(أنا)، فالجملة من الفعل والفاعل محذوفة، وأصل الكلام(أخص فتية) ، وقد جاء المخصوص هنا اسم علم.

5 - حذف الجملة ونيابة المصدر عنها (2).

المصدر في اصطلاح النحاة : اسم الحدث أو ما سوى الزمان من مدلولي الفعل (3). ويقول ابن يعيش: " المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه . . . وإنما سمي مصدراً لأن الفعل صدر عنه " (1). والمصدر النائب عن فعله : ما يذكر بدلاً من التلفظ بفعله وهو على سبعة أنواع :

* - مصدر يقع موقع الأمر ، نحو : (صبراً على الأذى في المجد)

* - مصدر يقع موقع النهي ، نحو : (اجتهاداً لا كسلاً)

* - مصدر يقع موقع الدعاء ، نحو : (سقياً لك ورعياً)

* - مصدر يقع بعد الاستفهام موقع التوبيخ ، نحو : (أجراً على المعاصي) ، أو التعجب ، كقول الشاعر : (أسجنا وقتلا واشتياقا وغربة ...) ، وقد يكون الاستفهام مقدراً ، كقوله : (خمولاً وإهمالاً وغيرك مولع ...) ، أي : أخمولاً ، وهو هنا للتوبيخ

1 - الديوان : 168 .

2 - انظر : شرح المفصل 1 / 114 .

3 - انظر : شرح ابن عقيل 2 / 76 .

1 - شرح المفصل : 1 / 110 .

* - مصادر مسموعة كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها ، حتى صارت كالأمثال ، نحو : (سماً و طاعة) و (حمداً و شكراً) ، ومنها مصادر سمعت مثناة ، وهي مثناة تنثية يراد بها التكثير ، لا حقيقة التنثية ، نحو : (لبيك ، وسعديك ، و حنانيك ، ودواليك ، و حذاريك) .

* - المصدر الواقع تفصيلاً لمجمل قبله ، وتبييناً لعاقبته ونتيجته ، كقوله تعالى :
﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَمَا مِنَّا بَعْدُ
وَإِمَّا فِدَاءٌ﴾⁽¹⁾

* - المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله ، نحو : (هو أخي حقاً) .

فكل ما تقدم من المصادر النائية عن أفعالها يجب حذف عواملها لأنها جيء بها لتكون بدلاً من أفعالها⁽¹⁾.

ومن مجيئه في القرآن الكريم كالأية السابقة ، وإعرابها كالاتي : فـ(مناً) و(فداء) مصدران منصوبان بفعل لا يجوز إظهاره ؛ لأن المصدر متى سيق تفصيلاً لعاقبة جملة وجب نصبه بإضمار فعل والتقدير : (فإما أن تمنوا مناً) و(إمّا أن تقادوا فداء) " ⁽²⁾.

وقوله تعالى : ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾⁽³⁾ ، فـ(تنزيل) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : (نزل) ، والفاعل ضمير مستتر تقديره : (هو) ، و(العزیز) مضاف إليه ، و(الرحيم) صفة لعزیز⁽⁴⁾.

ومن القول الفصيح جاء قول قطري بن الفجاءة :

1 - محمد : 4 .

2 - انظر : جامع الدروس العربية 512 وما بعدها .

3 - إعراب القرآن لدرويش 7 / 190 .

4 - يس : 5 .

4 - انظر : في إعراب القرآن ، للدكتور : محمود أحمد نحلة ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، د ط ، 2004م ، ص 152 .

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ (1)

والتقدير: (أصبر صبراً)، فحذفت الجملة المكونة من فعل الأمر (أصبر) وفاعله الضمير المستتر وجوباً تقديره: (أنت)، و(صبراً) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً ، وقد ناب المصدر (صبراً) عن فعله ، أي : بدلاً من ذكر فعله (2) . ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

سَقِيًّا لِيَوْمٍ قَدْ أَنْخْتُ بِسِرْحَةٍ رِيًّا تُلَاعِبُهَا الشَّمَالُ فَتَلْعَبُ (3)

نلاحظ قوله: (سقيًّا) ، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: (سقى الله سقيًّا) فحذف الفعل مع فاعله ، وقد ناب المصدر (سقيًّا) الدال على الدعاء عن فعله .
وقوله:

عَجَبًا لَهَا وَقَدَّتْ بِصَدْرِ جَمْرَةً وَتَفَجَّرَتْ فِي وَجْنَةٍ عَن مَاءٍ (1)

نلاحظ قوله: (عجباً)، وهو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: (أعجبُ عجباً)، فحذفت الجملة المكونة من الفعل والفاعل، فالفعل هو (أعجب) وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) ، وقد ناب المصدر (عجباً) عن فعله، وهو من المصادر المسموعة، التي كثر استعمالها ، ودلت القرائن على عاملها حتى صارت كالأمثال .
وقوله:

حَنَانِيكَ فِي نَاءٍ شَكَا مَسَّ لَوْعَةٍ فَسَفَّرَ مِنْ شَوْقِ إِلَيْكَ الْقَوَافِيَا (2)

موضع البحث في قوله: (حنانيك) ، ومعناه تحننا بعد تحنن ورحمة منك موصولة (3) وإعرابه : (حناني) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه متنى ، وهو

1 - من شواهد شرح التصريح : 1 / 501 ، وشرح الأشموني 2 / 203 .

2 - انظر : شرح التصريح 1 / 501 ، وشرح الأشموني 2 / 203 .

3 - الديوان : 44 .

1 - الديوان : 303 .

2 - السابق : 299 .

3 - شرح الرضي على الكافية : 1 / 118 .

مضاف ، و(الكاف) ضمير متصل في محل جر مضاف إليه ، والفعل الناصب للمصدر محذوف وجوبا ، والتقدير: (حن عليّ حنانيك) ، فحذفت الجملة المكونة من فعل الامر (حن) ، وفاعله الضمير المستتر وجوباً ، تقديره : (أنت) .

هذا ولم يأت من المصادر المثناة في الديوان إلا المصدر (حنانيك) في الشاهد السابق.

6 - حذف الجملة في أسلوب التحذير والإغراء (1).

التحذير هو : " تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه ، فإن كان بـ(إياك) وأخواته وجب إضمار الناصب ، سواء وجد عطف أو لا ، ومثاله بدون عطف : (إياك أن تفعل كذا) ، ومثاله مع العطف: (إياك والشر) ، وحق التحذير أن يكون للمخاطب، وشذ مجيئه للمتكلم ، كقول عمر بن الخطاب : (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ، ويكون التحذير بغير لفظ(إياك) وفروعه، فيكون التحذير بالعطف، نحو: (نفسك و الشر)، أي: (احذر نفسك والشر) ، ويكون التحذير بالتكرار، نحو : (الأسد الأسد) ، أي: (احذر الأسد الأسد) ، ويجب في التحذير حذف العامل مع إياك ومع غيره ، إن كرر أو عطف عليه (1) .

ومنه قول الشاعر :

فإيّاك إياك المراء فاته
إلى الشر دعاء وللشر جالب (2)

فـ(إياك) (إيا) ضمير منفصل مبني في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوباً ؛ تقديره: (احذر)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا)، (الكاف) حرف خطاب . والإغراء هو : " أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به ، وهو كالتحذير في أنه إن وجد عطف، أو تكرر، وجب إضمار ناصبه ، وإلا فلا ، ولا تستعمل فيه (إيا) فمثال

1 - انظر : حاشية الصبان 3 / 1224 وما بعدها .

1 - انظر : شرح ابن عقيل 3 / 135 - 136 ، وجامع الدروس العربية 493 - 494 .

2 - من شواهد شرح المفصل 2 / 25 .

ما يجب معه إضمار الناصب قولك: (أخاك أخاك)، وقولك: (أخاك والإحسان إليه) أي: (الزم أخاك)، ومثال ما يلزم معه الإضمار قولك: (أخاك)، أي: (الزم أخاك)" (1).

ومثال المنصوب بفعل محذوف وجوباً من القول الفصيح ، كقول مسكين الدرامي :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح (2)

فـ(أخاك) (أخا) مفعول به لفعل محذوف وجوباً ، وهو مضاف و(الكاف) ضمير متصل في محل جر مضاف إليه ، و(أخاك) الثانية توكيد، وهو مضاف و(الكاف) مضاف إليه وقد حذفتم الجملة المكونة من الفعل وتقديره: (الزم)، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت) (1).

هذا ولم أعثر على أي شاهد بالديوان المدروس لأسلوب التحذير و الإغراء .

ومما سبق نستنتج أنه تحذف الجملة من (الفعل و الفاعل) وجوباً ويبقى المفعول في باب : النداء ، والاختصاص ، والاشتغال ، والنعت المقطوع للنصب ، والتحذير والإغراء ، وعند حذف الفعل وإنباء المصدر عنه ، وان ما جاء في الديوان كان موافقاً لآراء النحاة ولم يخالفهم في شيء .

1 - شرح ابن عقيل : 3 / 136 .

2 - من شواهد الكتاب 1 / 312 ، والهمع 2 / 26 .

1 - انظر : المصدرين السابقين نفس الصفحتين .

الفصل الثالث : الرتبة في الجملة المنسوخة

المبحث الأول : كان وأخواتها

المبحث الثاني : إن وأخواتها

المبحث الثالث : كاد وأخواتها

المبحث الأول : الرتبة بين معمولي (كان وأخواتها)

مدخل :

تدخل (كان وأخواتها) على الجملة الاسمية ، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، حملاً لها على الفعل التام ، المتعدي لواحد، الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون عدم عمل (كان وأخواتها) في الاسم، لأنه باق على حالته قبل دخولها على الجملة الاسمية (1).

وتسمى (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة ، لأنها تدل على معنى مجرد ناقص ، لا يفيد اسناده إلى مرفوعه الفائدة المطلوبة من الجملة إلا بمجئ الاسم المنصوب ، بخلاف الأفعال التامة ، التي يتم المعنى الأساس فيها بمرفوعها الفاعل أو نائب الفاعل ؛ فـ(كان) الناقصة - مثلاً - تدل على وجوده وجوداً مطلقاً ، وهو ضد العدم ، وهذا معنى غير مراد ، ولا مطلوب، فإذا جاء الخبر تعين المطلوب وتحدد (1).

وتسمى ناسخة كذلك، لأن النسخ معناه في اللغة الإزالة والتغيير، يقال: نسخت الشمس الظل) ، إذا أزلته (2).

ومعناه في الاصطلاح : " ما يرفع حكم المبتدأ والخبر " (3)

كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (4) ، حيث أصبح الأول لفظ الجلالة (الله) مرفوعاً بالفعل الناسخ ، والثاني (غفوراً) و(رحيماً) منصوبين به ، فلفظ الجلالة (الله) اسم الناسخ ، و(غفوراً رحيماً) خبراه (5)، بعد أن كانا مرفوعين ، فرفعت (كان) الأول ويسمى اسمها ، ونصبت الثاني ويسمى خبرها .

1 - انظر الهمع 1 / 408 - 409 .

1 - انظر : شرح الرضي على الكافية 4 / 181 ، وشرح التسهيل 1 / 338 ، وشرح قطر الندى 137 ، والنحو الوافي 1 / 545 .

2 - انظر لسان العرب (مادة نسخ) لابن منظور ، تصحيح : أمين محمد عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي ، د ط ، د ت ، د د .

3 - شرح قطر الندى ص 127 .

4 - النساء : 96 .

5 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 2 / 92 .

وتنقسم هذه الأفعال من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام : (1)

1 – ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر مطلقاً بدون شرط ؛ وهي ثمانية :

(كان) وهي أم الباب ، و(ظل) ، و (أصبح) ، و(أضحى) ، و(أمسى) ، و(بات) ، و(صار) ، و(ليس) .

نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (1) وقوله : ﴿ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ (2)

وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ (3)

2 – ما يعمل عمل (كان) بشرط أن يتقدمه نفي ، أو نهي ، أو دعاء ، وهي أربعة :

(زال) و (فتى) و (برح) و (أنفك) ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ (4) وقوله : ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾ (5) .

3 – ما يعمل عمل (كان) بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية ، وهو (دام) ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَا دَمْتُ حَيًّا ﴾ (6) .

– التام والناقص في هذا الباب :

تنقسم أفعال هذا الباب من حيث التمام والنقصان إلى قسمين :

أولاً : الأفعال التي لا تستعمل إلا ناقصة ، أي الأفعال التي لا يمكن أن تستغني بمرفوعها ، وهي ثلاثة : (فتى) ، و (ليس) ، و(زال) (7) .

1 - انظر : أوضح المسالك الى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، ط 5 ، 1989 م ، 1 / 232 وما بعدها ، وشرح قطر الندى ص 127 ، وشرح ابن عقيل 1 / 121 وما بعدها .

1 - النساء : 17 .

2 - الملك : 30 .

3 - النحل : 58 .

4 - طه : 91 .

5 - هود : 118 .

6 - مريم : 31 .

والمتفق عليه من هذه الأفعال هو : (ليس) ، فلا تستعمل إلا ناقصة ، واختلف في(مازال) ، و (مافتئ) ، وأجاز الفارسي أن تأتي (زال) تامة قياساً وسماعاً ، وجوز ابن عصفور استعمال (مازال) تامة وناقصة ، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمر ما ، فنقول : (مازال زيدٌ عن وطنه) (2) .

و(زال) هذه التي مضارعها(يزول)، أما(زال) التي مضارعها(يزال) فهي الناقصة(1) .

— الجامد والمتصرف من هذه الأفعال :

1— ما لا يتصرف أبداً ، وهو : (ليس) ، باتفاق النحاة ، ويتصرف زمانها بحسب الظروف الداخلة ، كقولك : (ليس زيدٌ قائماً غداً أو الآن) (2) .

ويقول سيبويه : " فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك ؛ لأنها وضعت موضعاً واحداً ، ومن ثم لم تتصرف تصرف الفعل " (3) .

واختلف النحاة في (دام) ، والراجح أنها لا تتصرف ، وذلك لأنها للتوقيت والتأيد ، فتفيد المستقبل ، وإنها تقع صلة لـ(ما) المصدرية الظرفية ، وكل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم مضيه ، أما(يدوم)، و(دائم) ، و(دوام) ، فمن تصرفات (دام)التامة (4) .

2— ما يتصرف تصرفاً ناقصاً :

وهي ملازمات النفي (مازال) ، و (مانفك) ، و (مافتئ) ، و (مابرح) ، فيأتي منها

1 - انظر : أوضح المسالك 1 / 253 .

2 - انظر : شرح جمل الزجاج ، لعلي بن عصفور ، تح : صاحب ابوجناح 1 / 417 .

1 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 130 .

2 - انظر : الاصول 1 / 83 ، وشرح الاشموني على الفية ابن مالك ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، د ط ، دت ، 1 / 316 .

3 - الكتاب : 1 / 46 .

4 - انظر : شرح التصريح 1 / 239 ، والهمع 1 / 421 .

الماضي والمضارع ، ولا يأتي منها الأمر و لا المصدر (1) .

3 – ما يتصرف تصرفاً تاماً :

وهو الباقي من الأفعال ، فهي تتصرف تصرفاً تاماً باتفاق ، ويجئ منها جميع التصاريف ، ولها ما للماضي من عمل (2) .

رتبة المبتدأ والخبر بعد دخول الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) عليها:

عند دخول الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) على الجملة الاسمية ، فإن رتبة المبتدأ أو خبره (اسم الناسخ وخبره) ، تتمتع بحرية في الرتبة ، أي يجوز تقديم خبرها على اسمها ، أي : (توسيط أخبارهن بينهن وبين أسمائهن) ، وذهب ابن معطي إلى أن خبر (مادام) لا يتقدم على الاسم ، أي : لا يتوسط بين الفعل والاسم ، وذهب ابن درستويه إلى منع تقدم خبر (ليس) على اسمها ، والجمهور على جواز ذلك ، وقد ورد في القرآن تقديم خبر (ليس) على اسمها ، وذلك مما ردّ به على ابن درستويه ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ (1) ، على قراءة من نصب (البر)، وهو حمزة وحفص، فجاء البر وهو خبر (ليس)مقدم على اسمها، وهو(أن تولوا)، فتوسط الخبر بين الناسخ واسمه، ويجوز توسيط خبر (مادام)بينها وبين اسمها خلافاً لابن معطٍ، ومما ورد في هذا الشأن قول الشاعر:

مادام حافظ سري من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً أبداً (2)

فـ (حافظ سري) خبر (دام) تقدم على اسمه الذي هو (من وثقت به) (3) .

1 - انظر : شرح التسهيل / 1 / 343 ، وأوضح المسالك / 1 / 238 .

2 - انظر : المصدرين السابقين والصفحتين نفسيهما .

1 - البقرة : 177 .

2 - البيت مذكور بلا نسبة ، وهو من شواهد شرح التصريح / 1 / 243 ، وقطر الندى ص 132 .

3 - انظر : المصدرين السابقين نفس الصفحتين .

فرتبة المبتدأ والخبر بعد دخول الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) ؛ هي رتبة غير محفوظة ، أي يجوز تقديم الخبر على ما كان (مبتدأ) في الأصل ، أي : (توسطه بين الناسخ واسمه) ، ويكون هذا التقديم للعناية والاهتمام ، إذ يتقدم ما هو أهم عند المتكلم والسامع ، كقولنا : (كان قائماً محمداً) ، فهو من باب تقديم الخبر على الاسم للعناية والاهتمام به ، أما تقديم الخبر على الفعل الناسخ نفسه ، فهو على أقسام ، فهناك أفعال يجوز تقديم أخبارها عليها ، وهناك فعل واحد اختلفوا فيه ، وهو : (ليس) ، والأفعال التي يجوز تقديم أفعالها عليها هي : كان ، صار ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، ظل ، بات ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ ﴾ (1) وقوله : ﴿ أَهْوَاءُ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ (2) ، " ف (إياكم) و (أنفسكم) معمولان لخبر (كان) ، وقد تقدمتا عليها ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل " (3) .

أما الأفعال التي في أولها (ما) وهي : (مازال ، وما برح ، وما فتئ ، وما نك) ، ففي جواز تقديم أخبارهن عليهن خلاف ، فقد ذهب البصريون والفراء من الكوفيين إلى منع تقديم أخبارهن عليهن ؛ وذلك لأن (ما) لها صدر الكلام (4) .

وذهب الكوفيون ومعهم ابن كيسان إلى جواز تقديم هذه الأفعال عليها " لأن (ما) لزمتم هذه الأفعال الناقصة، وصارت معها بمعنى الإثبات ، فهي كجزئها ، بخلاف نحو: (ما فارق) و (ما انفصل) ، فإنها لم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى ، والفصل بينها وبين الفعل ، ولم يجر ذلك في هذه الأفعال ، ولم يجوز ذلك غيرهم ، نظراً إلى لفظ (ما) ، ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام " (5) .

1 - الأعراف : 177 .

2 - سبأ : 40 .

3 - شرح التصريح : 1 / 244 .

4 - انظر : شرح التصريح 1 / 245 .

5 - شرح الرضي على الكافية : 4 / 200 - 201 .

" وأما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل في هذه الأفعال فلم يجوزه أحد منهم ، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كـبعض حروفها ، فلا يجوز : (ما قائماً زال زيداً) ، كما جاز (ما قائماً كان زيداً) اتفاقاً " (1).

أما اسم الناسخ في باب (كان وأخواتها) لا يتقدم على الفعل الناسخ مطلقاً ؛ لأنه لو تقدم على الفعل الناسخ لصار مبتدأ ، ويكون اسم الناسخ مضمراً عائداً على المبتدأ ، وتكون الجملة المركبة من الفعل الناسخ واسمه وخبره في موضع خبر للمبتدأ ، في نحو : (زيدٌ كان قائماً) ، فاسم (كان) مضمَر فيها ، يعود على (زيد) ، فلهذا لا يجوز تقديم اسم (كان و أخواتها) عليها مطلقاً (1) .

ويجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إذا خفيت علامة الإعراب ، كقولنا : (كان موسى صديقي) ، أو إذا كان الخبر محصوراً ، نحو : (ما كان عليّ إلا صالحاً) ، وكذلك عندما يكون الاسم ضميراً متصلاً بالفعل: نحو: (كنت نائماً) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا ﴾ (2) ، وكذلك عندما يكون الخبر جملة فعلية ، نحو : (صار محمدٌ يجتهد في عمله) ، ومنه قوله تعالى :

﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾ (3) ، ويجب تقديم الخبر على الاسم إذا كان الاسم يحمل ضمير الخبر ، نحو : (كان في الأرض زراعتها) ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وكذلك إذا كان الاسم محصوراً فيه ، نحو : (ما كان قائماً إلا زيداً) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ (4) ، وكذلك إذا كان الخبر شبه جملة والاسم نكرة لا مسوغ لمجيئه نكرة إلا تقدم شبه الجملة عليه ، نحو : (كان في الفصل طالب) ، أما جواز التقديم و التأخير بين اسم الناسخ وخبره ، فيكون في الحالات التي لم يكن تقديم الخبر واجباً ، ولا تأخيره واجباً ، في باب (كان وأخواتها) ، أي : إذا ما

1 - المصدر السابق 4 / 201 .

1 - انظر : شرح المقرب 1 / 937 .

2 - مريم : 18 .

3 - آل عمران : 179 .

4 - يونس : 19 .

عرفنا وجوب تقديمه ووجوب تأخيره ، عرفنا حالات جواز التقديم والتأخير ،
نحو: (كان محمدًا قائمًا) و (كان قائمًا محمدًا) ⁽¹⁾ .

¹ - انظر : حاشية الصبان 1 / 361 ، وشرح التصريح 1 / 243 ، والهمع 1 / 348 وما بعدها .

الدراسة الوصفية والتحليلية لمواقع التقديم والتأخير بين
معمولي (كان وأخواتها) الواردة في مجال البحث
بالديوان

أولاً : التزام رتبة الأصل جوازاً (تقديم الاسم وتأخير الخبر) (1).

" واعلم أن أحكام اسم هذه الأفعال ، وخبرها في التقديم والتأخير ، كحكم المبتدأ وخبره ، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر " (2).

وفي جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر حدده ابن مالك بقوله: " إن لم يوهم ابتدائية الخبر ، أو فاعلية المبتدأ ، أو يقرن بالفاء ، أو بـ(إلا) لفظاً أو معنى في الاختيار ، أو يكن لمقرون بـ (لام)الابتداء ، أو لضمير الشأن أو شبهه ، أو لأداة استفهام ، أو شرط ، أو مضاف إلى أحدهما " (1).

1- إذا كان الخبر مفرداً (2) .

فيجوز تقديم الخبر وتأخيره على الاسم إذا كان مفرداً ، نحو قوله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (3) ، فـ(كان) الفعل الناسخ ، ولفظ الجلالة (الله) اسم الناسخ ، و(غفوراً رحيماً) خبرها (4) ، وقد تقدم اسم الناسخ على خبره جوازاً ، لأن الخبر مفرد .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَصَاحَكَ غُرّاً مِنْ وُجُوهِ وَضِيئَةٍ فَلَمْ أَدْرِ أَيَّ كَانِ أَذْكَاهُمَا وَقَدَا (5)

موضع البحث في قوله:(كَانَ أَذْكَاهُمَا وَقَدَا) ، فـ(كان) الفعل الناسخ،و(أذكاهما) المكون من المضاف والمضاف إليه اسم للناسخ ، و (وقداً) خبره ، وقد تقدم الاسم على الخبر جوازاً ، ويجوز العكس ، لأن الخبر مفرد ، ولا يوجد مانع من تقدمه وقوله :

1 - انظر: شرح المقرب لابن عصفور 563 / 1 ، وشرح ابن عقيل 126 / 1 ، والهمع 428 / 1 .

2 - جامع الدروس العربية ص 433 .

1 - شرح التسهيل : 1 / 296 .

2 - انظر شرح المقرب 728 / 1 .

3 - النساء : 96 .

4 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 2 / 92 .

5 - الديوان : 66 .

ما لِلْعِذَارِ وَكَانَ وَجْهُكَ قِبَلَهُ قَدْ خَطَّ فِيهِ مِنَ الدُّجَى مِحْرَابًا (1)

نلاحظ قوله : (وَكَانَ وَجْهُكَ قِبَلَهُ) ، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (كان) واسمه (وجهك)المعرف بإضافته الى كاف الخطاب ، و(قبلة) خبر الناسخ ، وقد تقدم الاسم على الخبر جوازاً ، لأن الخبر مفرد ولا يوجد مانع من ذلك .
وقوله:

بِحَدِيقَةٍ ظَلَّ اللَّيْمَى ظِلًّا بِهَا وَتَطَلَّعَتْ شَنَبًا بِهَا الْأَنْوَارُ (1)

نلاحظ قوله : (ظل اللمي ظللاً) ، جملة منسوخة ، مكونة من الفعل الناسخ (ظل) ، و (اللمي) اسمه ، و (ظلاً) خبره ، وقد تقدم الاسم على الخبر جوازاً ، لأن الخبر مفرد ، ولا يوجد مانع من تقدمه .

2 – إذا كان الخبر شبه جملة والاسم معرفة (2).

كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (3) ، لقد تقدم اسم الناسخ (عرشه) المعرف بالإضافة على الخبر شبه الجملة الجار والمجرور (على الماء) (4) ، وهو تقدم جائز ، لأن الاسم معرفة والخبر شبه جملة .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَتَنَفَّسَتْ عَنْ كُلِّ نَفْحَةٍ جَمْرَةٍ بَاتَتْ لَهَا رِيحُ الْجَنُوبِ بِمِرْقَبٍ (5)

موضع البحث في قوله : (باتت لها ریح الجنوب بمرقب) ، فهي جملة منسوخة ، مكونة من الفعل الناسخ (باتت) ، و (ريح الجنوب) اسم الناسخ ، و (بمرقب) جار

1 - الديوان : 49 .

1 - السابق : 91 .

2 - انظر : شرح قطر الندى ص 124 .

3 - هود : 7 .

4 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 3 / 393 .

5 - الديوان : 27 .

ومجرور في محل نصب خبر الناسخ ، وقد تقدم اسم الناسخ على خبره جوازاً ، لأن الاسم معرفة والخبر شبه جملة (جار ومجرور) ، ويجوز في هذه الحالة تقديم الخبر وتأخير الاسم ، وقد أعتمد الشاعر هنا رتبة الأصل .

وقوله :

وكانت تحاينا على القرب والنوى تطيبُ على مرّ الليالي تعاطياً (1)

موضع البحث في قوله: (وكانت تحاينا على القرب)، وهي جملة منسوخة ، مكونة من الفعل الناسخ (كان) و(التاء) تاء التانيث لا محل لها من الإعراب، و(تحاينا) فـ(تحايا) اسم الناسخ، وهو مضاف، والضمير المتصل(نا) في محل جر مضاف إليه، و(على القرب) جار ومجرور في محل نصب خبر الناسخ، وقد تقدم الاسم على الخبر جوازاً ، لأن الاسم معرفة والخبر شبه جملة، ويجوز العكس، فيمكننا القول: (وكانت على القرب تحاينا) ، والمعنى مستقيم ، ولكن الشاعر أختار رتبة الأصل .

ثانياً : التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم الاسم وتأخير الخبر) (2).

يتقدم اسم الناسخ ويتأخر خبره عندما يحدث اللبس ؛ نحو : (كان أخي رفيقي) ، فلا يجوز تقديم (رفيقي) على انه خبر، لعدم ظهور حركة الإعراب التي تبين المبتدأ من الخبر ؛ أو عندما يقع الخبر في الحصر ، نحو: (ما كان محمدٌ إلا صالحاً) ، أو عندما يكون الاسم ضميراً متصلاً ، نحو: (أصبحت مجتهداً) ، أو يكون الخبر جملة فعلية ، نحو : (كان زيدٌ يقوم) (3) .

1 - السابق : 294 .

2 - انظر: شرح الجمل 1 / 398 .

3 - انظر : شرح المقرب 1 / 958 وما بعدها ، وشرح الجمل 1 / 398 .

وقد ذهب أغلب النحاة إلي وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر عندما يكون الخبر (جملة) ؛ ويرى بعضهم جواز تقديم الخبر على الاسم ، وذكر ابن السراج أنه القياس وإن لم يسمع (1) .

وكذلك ابن مالك بقوله : " ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافاً لقوم " (2) .
وصححه ابن عصفور ويرى أن المنع في الجملة الفعلية الرافعة لضمير الاسم والجواز في غيرها (1) .

1 - يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر عندما يكون الخبر جملة فعلية رافعة لضمير الاسم (2) .

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصَلِحُونَ ﴾ (3) ، تقدم اسم الناسخ (كان) وهو المضاف والمضاف إليه (ربك) ، وتأخر الخبر وهو الجملة الفعلية ، المكونة من الفعل المضارع (ليهلك) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) ، و(القرى) مفعول (4) ، وقد تأخر الخبر وجوباً لأنه جملة فعلية .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَبَطِيبِ تَرْبِكَ أَيُّ بَيْتِ قَصِيدَةٍ لَوْ أَنَّ ذَاكَ الْبَيْتَ كَانَ يُعَادُ (5)

موضع البحث في قوله : (كان يعاد) ، فـ(كان) الفعل الناسخ ، واسمه ضمير مستتر تقديره:(هو) ، وموقعه بعد الفعل الناسخ مباشرة ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع(يعاد) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره:(هو) عائد على (البيت) ، وقد تقدم الاسم وتأخر الخبر وجوباً لأن الخبر جملة فعلية رافعة لضمير الاسم .

1 - انظر : الهمع 1 / 431 .

2 - شرح التسهيل : 1 / 355 .

1 - انظر : الهمع 1 / 431 .

2 - انظر : المصدر السابق نفس الصفحة .

3 - هود : 117 .

4 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 3 / 494 .

5 - الديوان : 325 .

وقوله:

وَيُوحِشُنِي نَاعٍ مِنَ اللَّيْلِ نَاعِبٌ فَأَزْجُرُ مِنْهُ بَارِحاً لَيْسَ يَبْرَحُ⁽¹⁾

موضع البحث في قوله : (ليس يبرح) ، فـ(ليس) الفعل الناسخ ، واسمه ضمير مستتر تقديره:(هو) ، عائد على (بارحاً) ، وموقعه بعد الناسخ مباشرة ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يبرح) ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هو) ، والجملة الفعلية في محل نصب خبر للناسخ .

وقوله:

وَسَرَى يَطِيرُ بِهِ عُقَابٌ كَاسِرٌ أَمْسَى يُلَاعِبُ مِنْ عِنَانٍ أَرْقَمًا⁽¹⁾

موضع البحث في قوله : (أمسى يلعب أرقماً) ، فـ(أمسى) الفعل الناسخ ، وأسمه ضمير مستتر تقديره : (هو) وموقعه بعد الناسخ مباشرة ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يلعب) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) عائد على (عقاب) ، و(أرقما) مفعول به، وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً لأن الخبر جملة فعلية .

2 – يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إذا كان الاسم ضميراً متصلاً بالفعل

(2)

الناسخ

نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾⁽³⁾ ، فقوله : (كنت تراباً) جملة منسوخة، مكونة من الفعل الناسخ(كان) ، والضمير المتصل (التاء) اسمه، و(تراباً) خبره⁽⁴⁾ وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً، لأن الاسم ضمير متصل بالفعل لا يمكن فصله عنه. ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

¹ - السابق 316 .

¹ - السابق : 236 .

² - انظر : شرح الجمل 1 / 398 .

³ - النبأ : 40 .

⁴ - انظر إعراب القرآن لدرويش 8 / 203 .

إِنِّي وَإِنْ كُنْتُ هَضْبَةً جَدًّا أَهْتَزُّ لِلْحُسْنِ لَوْعَةً غُصْنَا (1)

موضع البحث في قوله: (كنت هضبة) ، فـ(كنت) الفعل الناسخ ، والضمير المتصل (التاء) اسمه ، و(هضبة) خبره ، وقد تقدم اسم الناسخ على خبره وجوباً لأنه ضمير متصل بالفعل الناسخ لا يمكن فصله عنه .

وقوله:

لَقَدْ رَكِبْتَ ظَهْرَ السُّرَى بِي نَوْمَةً فَأَصْبَحْتُ فِي أَرْضٍ وَقَدْ بَتُّ فِي أُخْرَى (1)

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت ، حيث نلاحظ جملتين منسوختين ، الجملة الأولى هي قوله: (فأصبحت في أرض) ، فـ(أصبحت) الفعل الناسخ ، و(التاء) ضمير متصل في محل رفع اسم الناسخ ، و (في أرض) جار ومجرور في محل نصب خبر الناسخ ، وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً لأنه ضمير متصل بالفعل الناسخ ، والجملة الثانية هي قوله (بتُّ في أُخْرَى) ، وهي كالجمله التي سبقتها .

3- يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إذا وقع الخبر في الحصر (2) .

كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ (3) ، اسم الناسخ (صلاتهم) وخبره (مكاء) (4) ، وقد تأخر الخبر وجوباً لأنه وقع في الحصر. ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَقَدْ كَتَمْتَهُمْ أَضْلُعُ الْبَيْدِ ضِنَّةً وَلَمْ يَكْ سُرُّ الْمَجْدِ إِلَّا لِيُكْتَمَا (5)

موضع البحث في قوله : (لم يك سرُّ المجد إلا ليُكْتَمَا) ، فـ(يك) الفعل الناسخ ، و(سُرُّ) اسم الناسخ ، وهو مضاف ، و(المجد) مضاف إليه ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (ليُكْتَمَا) وفاعله الضمير المستتر المقدر بـ(هو) ،

1 - الديوان : 385 .

1 - السابق : 419 .

2 - انظر : شرح المقرب 1 / 962 .

3 - الأنفال : 35 .

4 - انظر : إعراب القرآن للنحاس 2 / 96 .

5 - الديوان : 137 .

وقد تأخر الخبر وجوباً لوقوعه في الحصر .

4- يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر عندما يحدث اللبس (1) .

نحو: " (كان أخي رفيقي)، فلا يجوز تقديم (رفيقي) - على أنه خبر- لأنه لا يُعلم ذلك ؛ لعدم ظهور الإعراب " (2) .

وكقوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾⁽¹⁾ دعواهم اسم (كان) و(إلا) أداة حصر، و(أن قالوا) في تأويل مصدر خبر(كان)⁽²⁾. وهنا لا يظهر فيهما ما يبين الاسم من الخبر فوجب أن يكون السابق هو الاسم واللاحق الخبر⁽³⁾.

وقال ابن عصفور : " أن يعدم الفارق بين الاسمين ، وحينئذ يجب ان يكون المقدم هو الاسم والمؤخر هو الخبر، ويعدم الفارق بخفاء القرينة اللفظية كأن يعرب كل منهما بحركات مقدرة ، او خفاء القرينة المعنوية كأن يصلح كل منهما للحكم به فيكون خبراً ، والحكم عليه فيكون اسماً ، تقول:(كان موسى عيسى) ، أي مثله ، ... فكل من الاسمين صالح لأن يكون مرفوعاً اسماً ومنصوباً خبراً ، وإذا اتفقتا في الكيفية وجب مراعاة الرتبة ، والرتبة للاسم التقديم وللخبر التأخير فوجب تأخير الخبر " (4) . ولم يرد له أي شاهد بالديوان المدروس .

ومما سبق نستنتج أنه يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إذا كان الخبر جملة فعلية ، أو إذا كان الاسم ضميراً متصلاً بالفعل الناسخ ، أو إذا وقع الخبر في الحصر، أو إذا حدث لبس عند خفاء القرينة اللفظية أو المعنوية التي تميز الاسم من الخبر .

ثالثاً: مخالفة الأصل جوازاً تقديم الخبر وتأخير الاسم (توسيط الخبر) (5) .

1 - انظر شرح ابن عقيل 1 / 126 .

2 - المصدر السابق نفس الصفحة .

1 - الأعراف : 5 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 2 / 510 .

3 - انظر: شرح المقرب لابن عصفور 1 / 959 - 960 .

4 - شرح المقرب : 1 / 959 .

5 - انظر : الهمع 1 / 428 .

يجوز تقديم خبر (كان وأخواتها) في ما لم يوجد مانع من ذلك ، وهو أن يكون الخبر واقعاً في الحصر، أو عند حدوث لبس لا يمكن تمييز الاسم من الخبر لعدم وجود قرينة لفظية أو معنوية تميز احدهما من الآخر⁽¹⁾.

وفي غير هذه الحالات يجوز تقديم الخبر على الاسم ، قياساً على خبر المبتدأ⁽¹⁾ .
ويقول ابن عصفور : " وتوسط خبر(كان وأخواتها)جميعاً جائز، يستوي في ذلك المتصرف منها، وهو جميعها،ماعدال(ليس)و(مادام)، والجامد وهو ليس ومادام "⁽²⁾.

ويكون في الحالات الآتية :

1 - إذا كان الخبر شبه جملة والاسم معرفة⁽³⁾

نحو : (كان عندك زيد) ، أو (كان في الدار زيد) ، وهو جائز عند البصريين ، وقد أشار ابن هشام إلى هذا بقوله : " يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل ؛ كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل " ⁽⁴⁾ .

وهو مستحسن عند سيبويه⁽⁵⁾ ، أما الكوفيون فيمنعونه⁽⁶⁾ ، وجاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾⁽⁷⁾ ، فقد تقدم الخبر شبه الجملة ، الجار والمجرور(علينا)، وتأخر اسم الناسخ (نصرُ المؤمنين) ، أي توسط الخبر بين الناسخ واسمه ، ولو كان في غير القرآن لجاز رفع (حق) ونصب (نصر)⁽⁸⁾.
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

1 - انظر : النحو الوافي 2 / 569 - 570 .
1 - انظر الهمع 1 / 428 .
2 - شرح المقرب : 1 / 964 .
3 - انظر : شرح قطر الندى ص 129 .
4 - شرح قطر الندى : ص 129 .
5 - انظر : الكتاب 1 / 70 .
6 - انظر : الهمع 1 / 428 .
7 - الروم : 47 .
8 - انظر : إعراب القرآن للنحاس 3 / 188 .

عَدْلٌ يَظَلُّ بِظِلِّهِ ذَنْبُ الْغَضَا جَاراً هُنَاكَ لُظْيَةِ الْوَعَسَاءِ (1)

موضع البحث في قوله : (يظل بظله ذنب الغضا) ، فـ(يظل) الفعل الناسخ ، و(بظله) في محل نصب خبر مقدم ، و(ذنب الغضا) اسم الناسخ ، وقد توسط الخبر بين الناسخ واسمه جوازاً ، لأن الخبر شبه جملة والاسم معرفة .
وقوله:

وَرِدَاءِ لَيْلٍ بَاتَ فِيهِ مُعَانِقِي طَيْفٌ أَلَمَّ لُظْيَةَ الْوَعَسَاءِ (1)

موضع البحث في قوله : (بات فيه معانقي) ، فـ(بات) الفعل الناسخ ، و(فيه) في محل نصب خبر الناسخ ، و(معانقي) اسمه ، وقد توسط الخبر بين الناسخ واسمه جوازاً ، لأن الخبر شبه جملة (جار ومجرور) والاسم معرفة .

2 - إذا كان الاسم مصدراً مؤولاً (2)

كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (3) وهي قراءة حمزة وحفص ، بنصب (البر) خبر ليس مقدم ، والمصدر (أن تولوا) في محل رفع اسم (ليس) مؤخر (4) .

ولم يرد له شاهد بالديوان .

رابعاً : مخالفة الأصل وجوباً ، تقديم الخبر وتأخير الاسم (توسيط الخبر وجوباً) (5) .

1 - الديوان : 308 .

1 - الديوان : 18 .

2 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 963-964 .

3 - البقرة : 177 .

4 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 964 .

5 - انظر : الهمع 1 / 430 ، وشرح التصريح 1 / 243 .

" ولا تخرج هذه المسائل التي يذكرها في باب كان من تقديم الخبر على الاسم وجوباً عن مسائل تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً " (1) .

ويكون في الحالات الآتية :

1 - أن يكون الاسم نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها (1) .

كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ لَهُ ثَمْرٌ ﴾ (2) ، تقدم خبر الناسخ شبه الجملة الجار والمجرور (له) على اسم الناسخ (ثمر) (3) ، وقد توسط الخبر وجوباً لأن الاسم نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها شبه جملة جار ومجرور، وقوله: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (4) ، تقدم خبر الناسخ شبه الجملة الظرف وما أضيف إليه (وراءهم) وجوباً على اسم الناسخ (ملك) (5) ، لأنه نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها شبه جملة. ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَيَخْفَى مَعَ الْإِصْبَاحِ حَتَّى كَأَنَّهَا **يَظَلُّ عَلَيْهِ لِلصَّبَاحِ رَقِيبٌ** (6)
موضع البحث في قوله : (يظل عليه للصباح رقيب) ، فـ(يظل) الفعل الناسخ ، و(عليه) شبه جملة جار ومجرور في محل نصب خبر مقدم ، و(رقيب) اسم الناسخ ، وقد توسط الخبر وجوباً بين الناسخ واسمه ، لأن الخبر شبه جملة والاسم نكرة .
وقوله:

وَقَدْ كَانَ فِي خَدِّي لِلشَّهْبِ مَلْعَبٌ **فَقَدْ صَارَ فِيهِ لِلوَرَادِ طِرَادٌ** (7)

1 - شرح المقرب : 1 / 953 - 954 .

1 - شرح المقرب : 1 / 953 .

2 - الكهف : 34 .

3 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 4 / 492 .

4 - الكهف : 79 .

5 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 4 / 530 .

6 - الديوان : 30 .

7 - السابق : 63 .

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ في الشطر الأول قوله :
 (كان في خدي للشهب ملعباً) ، ف—(كان) الفعل الناسخ ، و(في خدي) شبه جملة
 جار ومجرور في محل نصب خبر مقدم ، و(ملعب) اسم الناسخ ، وقد توسط الخبر
 بين الناسخ واسمه وجوباً لأنه شبه جملة ولاسم نكرة ، وفي الشطر الثاني من البيت
 نلاحظ قوله : (صار فيه للوراد طرادُ) ، ف—(صار) الفعل الناسخ ، و (للوراد)
 جار ومجرور في محل نصب خبر مقدم ، و(طراد) اسم الناسخ ، وقد توسط الخبر
 بين الناسخ واسمه وجوباً ، لأن الخبر شبه جملة والاسم نكرة .

2 - أن يكون الاسم مقرونا بـ (إلا) أو في معنى المقرون بها (1).

نحو: (ما كان الشاعرَ إلا شوقي)، (وإنما كان الشاعرَ شوقي) ، بنصب(الشاعر) خبراً
 ل—(كان) وتقديمه على الاسم وجوباً ، والمراد حصر الشعر في شوقي مبالغة
 وتجاهل الآخرين (2) .

ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتُّووا بِآبَانِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (3)
 خبر الناسخ هو المنصوب المقدم المعرف بالإضافة (حُجَّتَهُمْ) واسم الناسخ هو
 المصدر المؤول (أن قالوا) وقد قدم الخبر لحصره في الاسم (4).
 ولم يرد له شاهد بالديوان .
 3- أن يتصل بالاسم ضمير يعود على شئ في الخبر (5) .

نحو:(كان في الدار صاحبها) ، فجاء الخبر الجار والمجرور(في الدار) مقدماً وجوباً ،
 ليعود الضمير على متقدم في اللفظ ، وإن كان متأخر في الرتبة ، وهو جائز (6) .

ولم يرد له شاهد من الديوان .

1 - انظر : شرح التسهيل 1 / 350 .
 2 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 956 .
 3 - الجائية : 25 .
 4 - انظر : إعراب القرآن للنحاس 4 / 99 .
 5 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 958 .
 6 - المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة .

المبحث الثاني : (إن وأخواتها)

مدخل :

إنّ وأخواتها حروف ناسخة ، مشبهة بالأفعال ، تدخل على الجملة الاسمية ،
فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، وهو رأي البصريين ،
أما الكوفيون فيرون أن الخبر باق على رفعه ، كما كان قبل دخولها (1).

" وهذه الحروف هي : (إنّ، أن) وتفيد التوكيد ، و(كانّ) للتشبيه ، و(لكنّ) للاستدراك ،
و(ليت) للتمني ، و(لعلّ) للترجي " (1).

ويقول المبرد : " فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع على
عباراتها الأفعال ، وهي في القوة دون الأفعال ؛ ولذلك بنيت أواخرها على الفتح كبناء
الواجب الماضي " (2).

وعدها سيوييه خمسة(3)، وتبعه كذلك المبرد في المقتضب(4) ، وابن السراج في
الأصول(5) ، وكذلك السيوطي في الهمع ، الذي قال : " لأنّ (أنّ) و(إنّ) واحدة ، وإنما
تُكسر في مواضع وتُفتح في مواضع ، وإن كانتا غيرين ، فالثانية فرع الأولى " (6).
كما تبعهم ابن مالك في عدها في (التسهيل)(7) ، أمّا في ألفيته فقد عدها ستة في قوله :

" لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعْلَ كَأَنَّ - عَكْسُ مَا لَكَانَ مِنْ عَمَلٍ " (8).

وقال ابن عصفور: " وجميعها إنما يدخل على المبتدأ و الخبر، فما كان مبتدأ كان
اسماً لها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام و(كم) الخبرية وكل اسم التزم فيه الرفع على
الابتداء ، كـ(ما) التعجبية و (أيمن الله)، وما كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبراً لها
إلا الجمل غير المحتملة الصدق و الكذب ، وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية " (9).

1 - انظر : شرح المقرب 1 / 1109 .

1 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 159 ، و المقتضب 4 / 393 .

2 - المقتضب : 4 / 393 .

3 - انظر : الكتاب 2 / 131 .

4 - 4 / 392 .

5 - 1 / 229 .

6 - 1 / 484 .

7 - انظر : شرح التسهيل 2 / 5 .

8 - شرح ابن عقيل : 1 / 159 .

9 - شرح المقرب : 1 / 1107 .

ويقول المبرد : " وهي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدم مفعوله ؛ نحو : (ضرب زيداً عمرو) " (1).

" ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف ، فلا يكون منها (يفعل) ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة ، والمصادر ؛ فلذلك لزمّت طريقة ؛ إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبّهت به ، وذلك قولك : (إنّ زيداً منطلق) ... فإنّ اجتمعت في هذه الحروف معرفة ونكرة فالذي يختار أن يكون منهما اسمها المعرفة ؛ لأنها دخلت على الابتداء والخبر ، وقصتها قصة كان في ذلك " (1).

" فأما التقديم والتأخير، نحو: (إنّ منطلقاً زيداً)، فلا يجوز، لأنها حرف جامد ،... ولكن إن كان الذي يليها ظرفاً، فكان خبراً أو غير خبر، جاز، وذلك: (إنّ في الدار زيداً) ، و (إنّ في الدار زيداً قائم) ، وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إنّ)، لوقوع غيرها فيه " (2) .

" وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالاسم ضميره ، نحو: (إنّ في الدار ساكنها) ، (وإنّ عند هند أباها) ، ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها ، فلا يقال:

(إنّ طعامك زيداً أكل) ، بالإجماع " (3) .

وخبر هذه الحروف فهو كخبر المبتدأ في الجملة الاسمية ؛ فيأتي: مفرداً ، أو جملة ، أو شبه جملة (4) ، إلا أن خبر هذه الحروف لا يجوز فيه التقدم على اسمائها ، لأن هذه الحروف لا تتصرف ؛ فهي بمنزلة الأفعال وليست بأفعال (5).

1 - المقتضب : 4 / 393 .

1 - المصدر السابق : 4 / 393 - 394 .

2 - المصدر السابق : 4 / 394 .

3 - الهمع : 1 / 494 .

4 - انظر شرح الرضي على الكافية 1 / 289 .

5 - انظر : الكتاب 2 / 131 ، والمقتضب 4 / 393 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 289 .

لذا يجب مراعاة الرتبة الأصلية بين اسم (إنّ) وخبرها ، فيقدم الاسم ويؤخر الخبر ، وذلك عندما يكون مفرداً ، أو جملة ، أمّا إذا كان شبه جملة فيجوز التقديم والتأخير ، إذا كان الاسم معرفة ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾⁽¹⁾ ، وفي وجوبه (وجوب تقديم الخبر على الاسم) إذا كان الاسم نكرة ، نحو: (إنّ من البيان لسحراً) ، وإنما جاز تقديم الخبر ظرفاً لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما ، وكل ظرف في التقدير جار ومجرور⁽¹⁾ ، وهذا التوسع الذي أخذه شبه الجملة لا يكون إلا بينه وبين الاسم ، فلا يتقدم على الحرف مطلقاً⁽²⁾ .

وخبر (إنّ) وأخواتها إذا كان (شبه جملة) له حالتان :

الأولى : جواز التقديم والتأخير على الاسم دون الحرف ، إذا كان الاسم معرفة ، قياساً على جواز تقديم الخبر شبه الجملة ، إذا كان المبتدأ معرفة ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ ، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾⁽³⁾ .

الثانية : وجوب تقديم الخبر على الاسم من دون الحرف الناسخ ؛ إذا كان الاسم نكرة ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾⁽⁴⁾ ، أو كان في الاسم ضمير يعود على الخبر أو على بعضه ، نحو: (إنّ في الدار صاحبها) ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة⁽⁵⁾ .

" ومما تقدم نعلم أنّ للخبر - في هذا الباب - ثلاثة أحوال من ناحية تقديمه ، أو تأخيره عن الاسم الأولى : وجوب تأخيره إذا لم يكن شبه جملة .

¹ - العاشية : 25 .

¹ - انظر : شرح الرضي على الكافية 1 / 289 - 290 .

² - انظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ، تأليف : بركات يوسف هيود ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2003 ، ص : 267 ، والهمع 1 / 493 .

³ - العاشية : 25 - 26 .

⁴ - النازعات : 26 .

⁵ - انظر : شرح بن عقيل 1 / 161 ، وشرح الرضي على الكافية 1 / 289 .

الثانية : وجوب تقديمه إذا كان شبه جملة ، وكان الاسم مشتملاً على ضمير يعود على شبه الجملة، (أي: على بعض الخبر) .

الثالثة :جواز الأمرين إذا كان شبه جملة ... ولم يمنع من التقديم مانع .

أما معمول الخبر، مثل: (إن المتعلم قارئ كتابك) ، و (إنه منتفع بعلمك) ، فلا يجوز تقدمه على الحرف الناسخ ، لكن يجوز تقدمه على الخبر وحده ، فيتوسط بينه وبين الاسم ؛ سواء أكان معمول شبه جملة ، أم غير شبهها ، فتقول: (إن المتعلم كتابك قارئ) ، و(إنه بعلمك منتفع) ، ففي الجملة الأولى تقدم على الخبر وحده معموله الذي ليس بشبه جملة ، وهو(كتابك) وفي الثانية تقدم على الخبر معموله شبه الجملة ، وهو الجار والمجرور (بعلم) ، كما يصح تقديم معمول الخبر على الاسم ، والتوسط بينه وبين الناسخ في حالة واحدة ، هي: أن يكون معمول شبه جملة ، نحو: (إن في المهدي الطفل نائماً) ، (إن بيننا الودَّ راسخٌ) " (1) .

¹ - النحو الوافي : 1 / 640 .

الدراسة الوصفية والتحليلية لمواضع التقديم
والتأخير في خبر (إنّ) واخواتها على اسمها
الواردة في مجال البحث بالديوان

أولاً : التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم الاسم وتأخير الخبر) (1).

يجب التزام رتبة الأصل بتقديم الاسم وتأخير الخبر إذا كان الخبر مفرداً أو جملة (اسمية أو فعلية) (2).

1- إذا كان الخبر مفرداً (3)

كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (4) ، تقدم اسم الناسخ لفظ الجلالة (الله) على خبره (عدو) وجوباً لأن الخبر مفرد، وكذلك قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (5) ، (الله) لفظ الجلالة اسم الحرف الناسخ (إن) و (قدير) خبره (6)، وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً لأن الخبر مفرد وليس شبه جملة .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

تَيَقَّنَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ جِيرَةٍ فَازْمَعَ عَن دَارِ الْحَيَاةِ رَحِيلاً (7)

نلاحظ قوله: (أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمُ جِيرَةٍ) ، جملة منسوخة تقدم فيها اسم (أن) وهو لفظ الجلالة (الله)، وتأخر الخبر (أكرم جيرة)، وقد تقدم الاسم وجوباً لأن الخبر مفرد وليس شبه جملة

وقوله:

فَكَأَنَّ الدَّوْحَ كَاسٌ أَزْبَدَتْ وَكَأَنَّ الكَاسَ دَوْحٌ مُزْهَرٌ (8)

1 - انظر : شرح شذور الذهب ص268 ، والمقتضب 4 / 394 . والنحو الوافي 1 / 638 .

2 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 161 ، وشرح المقرب 1 / 1136 .

3 - انظر : شرح ابن عقيل 1 / 161 .

4 - البقرة : 98 .

5 - البقرة : 20 .

6 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 61 .

7 - الديوان : 405 .

8 - السابق : 78 .

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت، حيث نلاحظ قوله: (وَكَانَ الْكَاسَ دَوْخٌ) جملة منسوخة تقدم فيها اسم الناسخ وهو (الكاس)، على الخبر (دَوْخٌ) ، وهذا التقدم واجب لأنّ الخبر مفرد وليس شبه جملة .

2- إذا كان الخبر جملة فعلية (1)

كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (2) ، فـ(إِنَّ) الحرف الناسخ ، ولفظ الجلالة (الله) اسمه ، وخبره الجملة الفعلية (يحب المحسنين) (3)، وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً لأنّ الخبر جملة فعلية .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

بِرَوْضِ كَأَنَّ الْغُصْنَ يَزْهِي فَيَنْتَنِي بِهِ وَكَأَنَّ الطَّيْرَ يُسْقَى فَيَطْرَبُ (4)

موضع البحث في كلا شطري البيت، حيث نلاحظ في الشطر الأول قوله: (كَأَنَّ الْغُصْنَ يَزْهِي) ، جملة منسوخة مكونة من الخرف الناسخ (كأنّ) واسمه (الغصن) ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يزهي) ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) ، وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً لأنّ الخبر جملة فعلية ، وفي الشطر الثاني من البيت نلاحظ قوله: (كأنّ الطير يسقى) ، فـ(الطير) اسم الناسخ ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل (يسقي) ، وفاعله محذوف وجوباً، لأنّ الفعل مبني للمجهول ، والجملة في محل رفع خبر الناسخ ، وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً لأنّ الخبر جملة فعلية .

وقوله :

فِيَا لَيْتَ طَيْرَ السَّعْدِ يَسْنَحُ بِالْمُنَى فَأَحْظَى بِهَا سَهْمًا وَأَنَّى بِهَا قِسْمًا (1)

1 - انظر شرح المقرب 1 / 1135 .

2 - البقرة : 195 .

3 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 1 / 254 .

4 - الديوان : 48 .

موضع البحث في قوله: (لَيْتَ طَيْرَ السَّعْدِ يَسْنَحُ) ، فـ(ليت) الحرف الناسخ ، و (طَيْرَ السَّعْدِ) اسمه ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل (يسنح) وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) ، وقد تأخر الخبر وجوباً لأنه جملة فعلية .

3 - إذا كان الخبر جملة اسمية (2) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

وَعَانَقْتُ عُنُونًا هُنَاكَ قَرَأْتُهُ وَقُلْتُ أَلَا لَيْتَ التَّمَنِّيَ هُوَ الْإِسْمُ (3)

موضع البحث في قوله: (لَيْتَ التَّمَنِّيَ هُوَ الْإِسْمُ) ، فـ(ليت) الحرف الناسخ ، و(التمني) اسمه ، وخبره الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ (هو) وخبره لفظة (الاسم) ، والجملة الاسمية في محل رفع خبر الناسخ، وقد تأخر الخبر وجوباً لأنه جملة اسمية .

ثانياً : جواز التقديم والتأخير بين الاسم والخبر (4) .

يجوز تقديم الخبر وتأخيره على الاسم من دون الحرف الناسخ إذا كان الاسم معرفة والخبر شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) ، كما في المبتدأ والخبر، نحو: (إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا) ، و(إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا) (5) .

وكقوله تعالى : ﴿ لَيْتَ بَيْتِي وَبَيْتِكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ﴾ (1) ، تقدم الخبر (بيني) على الاسم (بعد المشرقين) جوازاً لأن الخبر ظرف والاسم معرفة (2)

" وإنما جاز ذلك ، لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه " (3) .

1 - الديوان : 381 .

2 - انظر : النحو الوافي 1 / 638 .

3 - الديوان : 291 .

4 - انظر : النحو الوافي 1 / 638 ، و المقتضب 4 / 394 .

5 - انظر شرح ابن عقيل 1 / 161 ، و شرح الرضي على الكافية 4 / 375 .

1 - الزخرف : 38 .

2 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 7 / 84 .

3 - المقتضب : 4 / 394 .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة

أَمْضَهُ جُرْحٌ دَخِيلٌ بِهِ إِنَّ الرِّزَايَا مِنْ أَمْضٍ الجِرَاحِ (1)

موضع البحث في قوله: (إِنَّ الرِّزَايَا مِنْ أَمْضٍ الجِرَاحِ) ، فـ(إِنَّ) الحرف الناسخ ، و(الرزايا) اسمه، وخبره شبه الجملة(الجار والمجرور) وما أضيف إليه،(من أمض الجراح) ، وقد تقدم الاسم على الخبر جوازاً ، لأن الاسم معرفة والخبر شبه جملة .

وقوله:

تَهَلُّ لَهُ مِنْ عَفَّةٍ فِي طَلَاقَةٍ كَأَنَّ بَبْرُدِيَهُ هِلَالٌ صِيَامٍ (2)

موضع البحث في قوله: (كَأَنَّ بَبْرُدِيَهُ هِلَالٌ صِيَامٍ) ، جملة منسوخة مكونة من الحرف الناسخ (كأن) ، وشبه الجملة الجار والمجرور(ببرديه) ، وهو في محل رفع خبر الناسخ مقدم ، و(هلال صيام) اسم الناسخ ، وقد تقدم خبر الناسخ على اسمه جوازاً ، لأن الخبر شبه جملة والاسم معرفة .

ثالثاً: مخالفة الأصل وجوباً تقديم الخبر وتأخير الاسم (توسيط الخبر وجوباً) (3).

يجب تقديم الخبر وتأخير الاسم إذا كان الخبر شبه جملة(ظرفاً أو جاراً ومجروراً) والاسم نكرة ، نحو: (إِنَّ فِي الدَّارِ رَجُلًا) ، أو(إِنَّ عِنْدَكَ رَجُلًا) ، كما في المبتدأ والخبر (1) . ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَى﴾ (2) ، حيث تقدم

1 - الديوان : 177 .

2 - السابق : 334 .

3 - انظر : شرح الرضي على الكافية 4 / 375 .

1 - انظر : المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

2 - النازعات : 26 .

الخبر الجار والمجرور (في ذلك) ، وتأخر الاسم النكرة (عبرة) (1) .
ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

لَهَا نَفْسٌ يَسْرِي مَعَ اللَّيْلِ عَاطِرٌ كَأَنَّ لَهُ سِرًّا هُنَاكَ يَرِيبُ (2)

نلاحظ قوله:(كأنّ له سراً)جملة منسوخة تقدم فيها الخبر وهو شبه الجملة الجار والمجرور (له)على الاسم(سراً)، وقد تقدم الخبر على الاسم وجوباً لأنه شبه جملة والاسم نكرة .

وقوله:

وَأَغْرَّ أَزْهَرَ بَاتَ يَعْبِقُ نَفْحَةً فَكَأَنَّ فِي بُرْدِيهِ رَوْضًا أَزْهَرًا (3)

موضع البحث في قوله: (فَكَأَنَّ فِي بُرْدِيهِ رَوْضًا) ، حيث تقدم خبر الناسخ وهو شبه الجملة الجار والمجرور (في برديه) على اسم الناسخ (روضاً) ، وهذا التقديم واجب ، لأن الخبر شبه جملة والاسم نكرة .
كما يتقدم الخبر على الاسم وجوباً إذا كان في الاسم ضمير يعود على شئ في الخبر ،
لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، نحو: (إنَّ في الدار صاحبها) (4) .
ولم يرد له شاهد بالديوان .
ومما سبق نستنتج أنه يجب تأخير الخبر على الاسم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة .
أنه يجوز التقديم والتأخير بين الاسم والخبر إذا كان الخبر شبه جملة والاسم معرفة .
أنه يجب تقديم الخبر على الاسم إذا كان الاسم نكرة والخبر شبه جملة ، أو إذا كان في الاسم ضمير يعود على شئ في الخبر . أنه لا يجوز تقديم الاسم أو الخبر على الحرف الناسخ مطلقاً ، وأن ما جاء في الديوان كان موافقاً لما نص عليه النحاة في كتبهم ، ولم يخالفهم في شئ .

1 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 8 / 211 .

2 - الديوان : 30 .

3 - السابق : 224 .

4 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 1137 ، وشرح ابن عقيل 1 / 161 .

المبحث الثالث: (كاد وأخواتها)

مدخل :

تسمى هذه الأفعال بـ(كاد) وأخواتها (1) ، ويسمى بعضها (أفعال المقاربة) ، وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسمية الكلام كلمة مجاز مرسل علاقته الجزئية(2) ، وهي أفعال ناسخة مثل (كان وأخواتها) ، تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتتصب الخبر ويسمى خبرها (3) .

وقال اللقاني : إن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب ، لا من تسمية الكل باسم الجزء (4) .

وذكر الشيخ ياسين في حاشيته : أن المقاربة حال وسطي بين الترجي والشروع ؛ فيصح المجاز المذكور والتغليب (5) .

واختلف النحاة في معاني هذه الأفعال ، فسيبويه جعل لهذه الأفعال معنى واحدا وهو (المقاربة) ، عدا (عسى) ، فقد أضاف أنها طمع وإشفاق (6) .

وهي عند الزمخشري كذلك ، فهذه الأفعال كلها معناها المقاربة ، حتى (عسى) فهي عنده مذهبان، أحدها: أن تكون بمنزلة (قارب)، والثاني: أن تكون بمنزلة(قرب)(7) .

وقد فسّر ابن يعيش المقاربة هنا بأنها المقاربة على سبيل الترجي (1) .

وخالف الرضي ابن الحاجب في كون (عسى) من أفعال المقاربة حيث قال : " الذي أرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة ، إذ هو طمع في حق غيره تعالى ، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ؛ ولا يجوز أن يقال: إن معناه رجاء دنو الخبر ، ...وذلك لأن (عسى)

1 - انظر : شرح ابن عقيل : 1 / 149 .

2 - انظر : أوضح المسالك 1 / 301 .

3 - انظر شرح ابن عقيل 1 / 149 ، والهمع 1 / 474 .

4 - انظر : حاشية الشيخ يس على التصريح 1 / 203 . #

5 - انظر : المصدر السابق نفس الصفحة .

6 - انظر الكتاب : 4 / 223 .

7 - انظر : المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم الزمخشري، دار الجيل ، بيروت لبنان، د ط، د ت ، ص 269 . #

1 - انظر : شرح المفصل 7 / 115 .

ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً ، سواء ترجى حصوله عن قريب أو بعد مدة مديدة ؛ تقول: (عسى الله أن يدخلني الجنة) فإذا قلت (عسى زيدٌ أن يخرج) ، فهو بمعنى لعله يخرج ، ولا دنو في (لعلى) اتفاقاً⁽¹⁾ ، ثم قال: " وكذا في عدهم (طفق) ومرادفاته من أفعال المقاربة ، بمعنى كونها لدنو الخبر، نظراً لأن معنى (طفق زيدٌ يخرج) أنه شرع في الخروج وتلبس بأول أجزائه، ولا يقال: أن الخروج قرب ودنا من زيد ، إلا قبل شروعه فيه ، لأن معنى القرب قلة المسافة⁽²⁾ . ثم قال : " ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر إلا (كاد) ومرادفاته"⁽³⁾ .

وتنقسم هذه الأفعال إلى ثلاثة أقسام⁽⁴⁾ :

القسم الأول : ما دلّ على المقاربة ، وهي : كاد ، كرب ، أوشك ، وكذا هلهل ، وأولى عند الرضي⁽⁵⁾

القسم الثاني : ما دلّ على الرجاء ، وهي : عسى ، حرى ، اخلولق

القسم الثالث : ما دلّ على الشروع ، وهي : أخذ ، أنشأ ، طفق ، جعل ، علق ، أقبل ، قرب ، هبّ ، وقام عند ابن مالك⁽⁶⁾ .

وذهب ابن عصفور إلى أن هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين : قسم للأخذ في الفعل ، وهو (أخذ ، وجعل ، وطفق) ، وقسم لمقاربة ذات الفعل وهي ما بقى، وتنقسم إلى قسمين ، القسم الأول: لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ ، وهي:(كاد ، وكرب ، وقارب، واخلولق) والقسم الثاني : لمقاربة ذات الفعل بتراخ ،

1 - شرح الرضي على الكافية : 4 / 211 .

2 - المصدر السابق : 4 / 212 .

3 - المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

4 - انظر : أوضح المسالك 1 / 301 ، وشرح المفصل 7 / 115 وما بعدها ، وشرح الأشموني 1 / 375 .

5 - انظر : شرح الرضي على الكافية 4 / 220 .

6 - انظر : شرح الأشموني 1 / 387 .

وهي: (عسى، ويوشك)، ويستعمل الفعل بعدهما بـ (أن)، ولا يجوز حذفها إلا ضرورة (1).

ولهذه الأفعال وأخبارها شروط تجعلها تختلف عما أجريت عليه (كان) وأخواتها، وهي:
1- أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، لأن أفعال هذا الباب دالة على دنو الحدث، أو توقعه ورجائه ، أو البدء فيه ، لزم ذلك أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً بالذات (2) ، كقولك : (كاد زيدٌ يفوز) ، ولا يجوز (كاد زيدٌ قائماً) .

أما قولهم (عسى الغوير أبؤسا) فذهب الرضي إلى أنه شاذ(3) ، وقدر المبرد : (عسى أن يكون أبؤسا)(4) ، وذهب سيبويه إلى أنها بمنزلة (كان)(5) .

" والأحسن من ذلك كله ، أن يقدر (بيأس أبؤسا) ، فيكون مفعولاً مطلقاً " (6).

وشذ أن يجيء الخبر جملة اسمية (7) .

نحو قول الشاعر
وقد جعلت قُلُوصُ بني سُهَيْلٍ من الأكوارِ مرتعها قَريبُ (8)

فـ (قلوص) اسم جعل، وخبره الجملة الاسمية (مرتعها قريب)، وهذا جائز عند ابن مالك(1).

1 - انظر : شرح الجمل 2 / 179 .

2 - انظر : الكتاب 3 / 11 . #

3 - انظر شرح الكافية 4 / 215 .

4 - انظر : المقتضب 3 / 59 .

5 - انظر : الكتاب 3 / 158 .

6 - شرح التصريح : 1 / 278 .

7 - انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تخ : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، القاهرة ، ط 5 ، 1967 ، 1 / 304 .

8 - من شواهد شرح التصريح 1 / 279 ، وشرح التسهيل 1 / 393 ، والهمع 1 / 478 .

1 - انظر : شرح التسهيل 1 / 393 .

2 - يتعين أن يكون المرفوع للفعل الواقع خبراً في هذا الباب ضميراً عائداً على مرفوع الفعل الناقص ، نحو: (كاد زيدٌ يفعل) ، أي: هو، وإلا فلا، إذ لا يجوز: (كاد زيدٌ يقوم غلامه) (1) .

وذهب ابن هشام إلى أنه يجوز ذلك مع (عسى) خاصة إذا كان المرفوع سببياً (2) .
كقول الفرزدق :

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدَهُ إِذَا نَحْنُ خَلَّفْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ (3)

محل الاستشهاد هو رفع (جَهْدُهُ) ، وهو فاعل للخبر (يبلغ) ، فـ(جهده) مرفوع سببي خبر عن الحجاج متصل بضمير يعود على (الحجاج) ، الذي هو اسم (عسى) (4) .

3 - لا يجوز تقدم أخبار أفعال هذا الباب عليها كما تقدمت أخبار(كان وأخواتها)عليها(5) .

التام والناقص من هذه الأفعال :

تختص (عسى) و (أوشك) و (أخلوق) بأنها تستعمل ناقصة وتامة ، والتام منها المسندة إلى (أن) والفعل، نحو: (عسى أن يقوم) ، فـ(أن) والفعل في موضع رفع فاعل(عسى)، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها ، ويتعين النقصان في هذه الأفعال إذا فصل بينها وبين (أن) والفعل، نحو: (عسى الله أن يرحمنا) ، و(أوشك الوقت أن ينتهي) و(أخلوقت السماء أن تمطر)، فالاسم المرفوع اسمها، و(أن) والفعل في محل نصب

خبرها، أما باقي الأفعال فلا تستعمل إلا ناقصة (1) .

1 - انظر : شرح الكافية 1 / 219 ، وشرح التصريح 1 / 280 .

2 - انظر : أوضح المسالك 1 / 308 . #

3 - من شواهد شرح التصريح 1 / 281 .

4 - انظر : المصدر السابق نفس الجزء والصفحة .

5 - انظر : شرح الكافية 4 / 222 .

جواز النقصان و التمام :

يجوز أن تعد هذه الأفعال ناقصة ، أو تامة ، إذا جاء بعدها (أن) والفعل، وبعدهما ظاهر، يصح أن يكون مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أن) ، أو بهذه الأفعال ، نحو: (عسى أن يأتي الفرج) ، فمن جعل (الفرج) مرفوعاً بـ (عسى) فهي عنده ناقصة ، ومن جعله مرفوعاً بـ (يأتي) فهي عنده تامة ، والأمران جائزان (2).

وفي نحو: " (زيدٌ عسى أن يخرج) ، جاز جعل الفعل مسنداً إلى (أن يفعل) ، كما تقدم ، وجعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق ، و (أن يفعل) الخبر " (3) .

فعلی الأول يكون الفعل تاماً ، وعلى الثاني يكون الفعل ناقصاً ، وفي الحالتين تكون (عسى) وما بعدها في محل رفع خبر للمبتدأ (زيد) .

المتصرف من هذه الأفعال وغير المتصرف :

هذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي : (كاد ، يكاد) ، و(أوشك ، يوشك) ، و(طفق ، يطفق) و(جعل ، يجعل) (4) .

اقتران خبر (كاد) وأخواتها بـ (أن) :

ويكون اقتران الخبر بـ(أن) على النحو التالي :

1- يقترن الخبر بـ (أن) وجوباً إذا كان الفعل (حرى) و (أخلوق) ، نحو:

(حرى زيدٌ أن يأتي) ، و(أخلوق المطر أن ينزل) (1).

1 - أنظر : شرح ابن عقيل 1 / 157 ، والهمع 1 / 480 - 481 .

2 - أنظر : شرح الأشموني 1 / 395 .

3 - الهمع : 1 / 481 .

4 - أنظر اوضح المسالك : 1 / 301 .

1 - انظر : اوضح المسالك 1 / 301 .

2 - ويكون الخبر مجرداً من (أن) إذا كان الفعل دالاً على الشروع ، ويقترن في الغالب في (عسى) و (أوشك) ، والاقتران نحو: (عسى الغائب أن يعود)، و (أوشك القمر أن يغيب) ، كما تقول: (عسى الغائب يعود)، و (أوشك القمر يغيب) (1).

3 - يقترن خبر (كاد) و (كرب) بـ (أن) قليلاً ، نحو: (كاد الصيف ينقضي) ، و (كاد الخريف أن يأتي) ، و (كرب زيدٌ يقوم) ، و (كرب زيدٌ أن يقوم) (2).

رتبة المبتدأ والخبر بعد دخول (كاد) وأخواتها عليها :

لا يتقدم خبر هذه الأفعال عليها اتفاقاً (3).

" والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً ، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل ، وأيضاً فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها ، إذ لا ترد إلا بلفظ الماضي إلا (كاد) و (أوشك) ، فإن المضارع منهما مستعمل ، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف ، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف ، فلم تتقدم أخبارها لتفضّلها (كان) وأخواتها المتصرفة ، وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على (إن) وأخواتها ، فيقال: (طفق يصليان الزيدان) ، و (كاد يطيرون المنهزمون) ، وحكى الجوهرى مضارع (طفق) " (4).

وفي توسط الخبر في هذا الباب :

1 - يتوسط الخبر بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ (أن) اتفاقاً ، نحو :
(طفق يصليان الزيدان) (5).

2- إذا اقترن بـ (أن) ففي التوسط قولان (1):

أ - الجواز ، فنقول: (عسى أن يعود الغائب) ، ونسب للسيرافي وابن عصفور

1 - انظر : شرح التسهيل 1 / 390 .

2 - انظر : أوضح المسالك 1 / 311 .

3 - انظر : الهمع 1 / 478 .

4 - شرح التسهيل : 1 / 395 .

5 - انظر : الهمع 1 / 479 .

والمبرد .

ب

– المنع ، فنقول: (عسى الغائب يعود) ، ونسب للشلوبين .

¹ - انظر : المصدر السابق : نفس الجزء والصفحة .

الدراسة التحليلية الوصفية لما ورد من أفعال هذا
الباب في الديوان المدروس من حيث الرتبة بين
الاسم والخبر لأفعال هذا الباب حسب ورودها

أولاً : الموافقة مع الرتبة الأصلية (تقديم الاسم وتأخير الخبر) (1).

كقوله تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ (2) ، تقدم الاسم (زيتها) وتأخر الخبر وهو الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يضيئ) وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) وهي في محل نصب خبر الناسخ (3) .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

فَكَادَ يَشْرَبُ نَفْسِي وَكَدْتُ أَشْرَبُ خَدَّهُ (4)

موضع البحث في كلا شطري البيت ، حيث نلاحظ جملتين منسوختين ، الجملة الأولى هي قوله: (فكاد يشرب نفسي) ، المكونة من الفعل الناسخ (كاد) ، واسمه ضمير مستتر تقديره : (هو) ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يشرب) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) ، و(نفسى) مفعول به ، والجملة الثانية هي قوله: (وكدت أشرب خده) ، فـ(كاد) الفعل الناسخ ، و(التاء) ضمير متصل في محل رفع اسم الناسخ ، والجملة الفعلية (أشرب خده) في محل نصب اسم الناسخ .
وقوله:

يَا غَصْنَ حُسْنَ قَامٍ يَنْشُرُ فَرَعَهُ وَرَقًا وَيَفْتُقُ نُورَهُ نُورًا (5)

نلاحظ قوله: (قام ينشر فرعه)، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (قام)، واسمه ضمير مستتر تقديره: (هو) ، يعود على الغصن وموقعه بعد الفعل مباشرة ، وخبره الجملة الفعلية (ينشر فرعه) ، وهي في محل نصب ، وقد تقدم الاسم وتأخر الخبر وجوباً لأن الاسم ضمير مستتر .

1 - انظر : الهمع 1 / 478 وما بعدها .

2 - النور : 35 .

3 - انظر : إعراب القرآن لدرويش 5 / 278 .

4 - الديوان : 348 .

5 - السابق : 385 .

وقوله:

وَوَطَفَقْتُ أُذَكِّيَهَا وَأَذَكُرُ ذَهْنَهُ فَأِخَالُ ذَاكَ وَهَذِهِ مِنْ عُنْصُرٍ (1)

نلاحظ قوله: (وطفقتُ أذكِّيها)، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (طفق)، و(التاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم الناسخ ، وخبره الجملة الفعلية (أذكِّيها) ، وقد تقدم اسم الناسخ على خبره وجوباً لأن الاسم ضمير متصل بالفعل الناسخ لا يمكن فصله .

وقوله:

وَعَسَى اللَّيَالِي أَنْ تَمُنَّ بِجَمْعِنَا عَقِدًا كَمَا كُنَّا عَلَيْهِ وَأَكْمَلًا (2)

نلاحظ قوله: (عسى الليالي أن تمُنَّ) ، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (عسى) ، واسمه (الليالي) ، وخبره الجملة الفعلية (أن تمُنَّ) المكونة من (أن) الناصبة ، والفعل المضارع (تمُنَّ) ، وفاعله الضمير المستتر المقدر بـ(هي) ، والجملة الفعلية في محل نصب خبر للناسخ .

واقتران خبر (عسى) بـ(أن) كثير، وهو الأجود وتجريده منها قليل ، وهو مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين ، وأنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر ، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً ، كقوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ﴾ (3) ، (4) .

وقوله:

وَإِنِّي لَنَا وَلَهُ صَحِيفَةٌ صَفْحَةٌ جَعَلَ الْعِذَارُ بِهَا يَسِيلُ مَادَا (5)

1 - الديوان : 211 .

2 - السابق : 126 .

3 - الأعراف : 129 .

4 - انظر : شرح ابن عقيل : 1 / 151 .

5 - الديوان : 345 .

موضع البحث في الشطر الثاني من البيت ، حيث قوله: (جَعَلَ العِذَارُ بِهَا يَسِيلُ مَدَادًا) ، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (جعل) ، و(العذار) اسمه ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يسيل) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو) عائد على اسم الناسخ ، وقد تقدم الاسم وتأخر الخبر جوازاً .

وقوله:

فَأَقْبَلْتُ أُسْتَهْدِي لِمَا بَيْنَ أَضْغِي مِنْ الْحَرِّ مَا بَيْنَ الضُّلُوعِ مِنَ الْبَرْدِ (1)

موضع البحث في قوله: (فَأَقْبَلْتُ أُسْتَهْدِي) ، فهي جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (أقبل) ، والضمير المتصل به وهو (التاء) في محل رفع اسم للناسخ ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (أستهدي) وفاعله ضمير مستتر تقديره: (أنا) عائد على اسم الناسخ ، والجملة الفعلية في محل نصب خبر الناسخ ، وقد تقدم الاسم وتأخر الخبر وجوباً لأن الاسم ضمير متصل بالفعل الناسخ لا يمكن فصله عنه .

وقوله:

وَهَبَّ بِهَا يَمْضِي فَيَفْرِي كَأَنَّمَا شَهَابٌ بِهَا يَنْقُضُ أَوْ قَدَرٌ يَجْرِي (2)

نلاحظ قوله: (وهبَّ بها يمضي) ، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (هبَّ) ، واسمه الضمير المستتر المقدر بـ(هو) ، وخبره الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يمضي) ، وفاعله ضميراً مستتراً تقديره : (هو) ، والجملة في محل نصب ، وقد تقدم الاسم على الخبر وجوباً ، لأنه ضميرٌ مستترٌ وموقعه بعد الفعل مباشرة .

ثانياً: المخالفة مع الرتبة الأصلية، تقديم الخبر وتأخير الاسم (توسيط الخبر) (1).

1 - السابق : 347 .

2 - السابق : 188 .

1 - انظر : شرح المقرب لابن عصفور 1 / 1026 .

ويمثله من الديوان قول ابن خفاجة :

إِنَّمَا الْعَيْشُ مُدَامٌ أَحْمَرُ قَامَ يَسْقِيهِ غُلَامٌ أَحْوَرُ (1)

نلاحظ قوله:(قام يسقيه غلام)، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ(قام) ، و(يسقيه) جملة فعلية مكونة من الفعل المضارع (يسقي) ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) ، و (الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر الناسخ مقدم ، و (غلام) اسمه ، وقد توسط الخبر بين الناسخ واسمه ، وهو جائز باتفاق ، إذا لم يكن مقروناً بـ(أن) (2) .

وقوله:

قَدْ تَرَبَّتْ مِنْهُمْ صَحَائِفٌ أَوْجُهُ جَعَلَتْ تَمْزُقُهَا السُّيُوفُ جِرَاحًا (3)

نلاحظ قوله:(جَعَلَتْ تَمْزُقُهَا السُّيُوفُ) ، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (جعل) ، و(التاء) تاء التانيث لا محل لها من الإعراب ، و (تمزقها) جملة فعلية مكونة من الفعل المضارع (تمزق)، والفاعل ضمير مستتر تقديره:(هي) ، و(الهاء) ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل نصب خبر للفعل الناسخ مقدم ،و(السيوف) اسم الناسخ ، وقد توسط الخبر بين الناسخ واسمه وهو جائز .

وقوله:

يَكَادُ يَشْفُ الطَّرْسُ عَنْ نَوْرِ حُسْنِهِ وَمَا فَضَّ فِي ثَوْبِ الدِّيَاجِي لَهُ خَتْمٌ (1)

نلاحظ قوله : (يَكَادُ يَشْفُ الطَّرْسُ) ، جملة منسوخة مكونة من الفعل الناسخ (يكاد) والجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (يشف) والفاعل ضمير مستتر تقديره

1 - الديوان : 78 .

2 - انظر : الهمع 1 / 479 .

3 - الديوان : 56 .

1 - الديوان : 290 .

(هو) ، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل نصب خبر للفعل الناسخ مقدم ،
و(الطرس) اسم الناسخ ، فقد توسط الخبر بين الناسخ واسمه .

ومما سبق لاحظنا أن (كاد وأخواتها) أفعال ناسخة ، مثل (كان وأخواتها) تدخل على
الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتتصب الخبر ويسمى خبرها ، وأن
لهذه الأفعال شروطاً تجعلها تختلف عما أجريت عليه (كان وأخواتها) ، وهي أن يكون
خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، وشذ أن يجئ الخبر جملة اسمية ، وأن أسماء هذه
الأفعال وأخبارها لا تتقدم عليها مطلقاً ، وأن الخبر قد يتوسط بين الناسخ واسمه في
بعض الحالات .

الخاتمة

الحمدُ لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وأشكر الله على هذه النعمة بأن وفقني لإتمام هذا البحث ، الذي كان رحلة طويلة وشاقة ، لجمع المادة العلمية ، وبذلت فيه قصارى جهدي ، ففقت بالبحث العلمي الجاد، المبني على العرض والتحليل للأساليب الشعرية على القواعد النحوية ، بالرجوع إلى المصنفات النحوية ، وقد حاولت أن أقفَ على قضايا الرتبة في الجملة العربية ، وأحوالها في ديوان ابن خفاجة الأندلسي ، وقد تنوعت فيه الأساليب التركيبية للجملة العربية ، من حيث الرتبة ، بإتباع رتبة الأصل وجوباً وجوازاً ، وكذلك مخالفتها وجوباً وجوازاً ، وأيضاً الحذف وجوباً وجوازاً ، ومطابقة هذه القضايا مع أمتن قواعد النحو، وأهم النتائج العامة التي توصلت إليها: - الفرق بين الجملة والكلام : هو أن الكلام مفيد في كل أحواله ، وأن الجملة قد تكون مفيدة ، وقد تكون غير مفيدة ، فإذا كانت مفيدة فهي جملة وكلام ، وإذا كانت غير مفيدة فهي جملة لا كلام، وهي تركيب لغوي يقوم على الإسناد ، والكلام هو ما يحسن السكوت عليه ، وكل كلام فهو جملة ، وليس كل جملة كلام .

- أن مسألة التقديم والتأخير بين أركان الجملة العربية، من المسائل التي عنى بها النحاة، واهتم بها البلاغيون واللغويون - قديماً وحديثاً- وهو من خصائص العربية وأسرارها ، وهو ما جرت عليه الأساليب العربية الفصيحة . - الرتبة بين المبتدأ والخبر تنقسم إلى ثلاثة أقسام: وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وجواز الأمرين إن لم يحصل بذلك لبس أو نحوه . - قد يفصل بين كم الخبرية وتمييزها بشبه الجملة، وفي هذه المسألة خلاف بين البصريين والكوفيين، فذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) الخبرية وبين الاسم (بظرف أو حرف جر) كان مخفوضاً، نحو: (كم عندك رجل) و (كم في الدار غلام) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً، نحو: (كم فيها رجلاً) وأجازه سيبويه في الشعر، ولم يأت تمييز (كم) في ديوان ابن خفاجة إلا مجروراً سواء بـ (من) ظاهرة أو مقدره، وقد وافق ابن خفاجة

في مسالة الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بشبه الجملة مذهب الكوفيين، نحو قوله: (وكم للحيا من أدمع) .

— في مسألة جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر، فيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فأجازه البصريون، ومنعه الكوفيون، وقد ورد في الديوان تقديم الخبر جوازاً في شكل واحد، وهو كون الخبر شبه جملة بنوعيه والمبتدأ معرفة، ولم يأت الخبر مفرداً أو جملة.

— أنّ الحذف في الجملة الاسمية له شروط، وهي: وجود دليل حالي أو مقالي على المحذوف، وألاً يكون كالجاء من المذكور، وألاً يكون مؤكداً، وألاً يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر، وألاً يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً، أو عوضاً عن شيء، وألاً يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي .

— لم يرد في الديوان حذف المبتدأ وجوباً عندما يكون الخبر صريحاً في القسم، نحو: (في نمتي لأ فعلن)، والتقدير: (في نمتي يمين) .

— لم يرد في الديوان حذف المبتدأ وجوباً عندما يكون الخبر مصدراً نائباً عن فعله، نحو: (صبرٌ جميلٌ) ، والتقدير: (أمرنا صبرٌ جميلٌ) .

— لم يرد في الديوان حذف الخبر جوازاً بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا السبع)، والتقدير: (السبع حاضر).

— في حذف المبتدأ وجوباً بعد (لولا) جاء المبتدأ كوناً عاماً في الديوان ولم يأت كوناً خاصاً

— لم يرد في الديوان حذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد اسم معطوف على المبتدأ بواو هي نصٌّ في المعية ، نحو: (أنت وشأنك)، التقدير: (أنت وشأنك مقرونان)

— لم يرد في الديوان حذف الخبر وجوباً إذا كان المبتدأ مصدرأً، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً، نحو: (ضربي العبد مسيئاً)، والتقدير: (إذا كان مسيئاً)

— أن الرتبة الأصلية للجملة الفعلية تبدأ بالفعل فالفاعل، ثم مكملاتها كالمفعول به وغيره، ولا يتقدم الفاعل على الفعل، لأنه لو قُدم لصار مبتدأً، وجملة الفعل بعده خبره، على رأي نحاة البصرة، الذين يوجبون تأخيره عن الفعل، بخلاف نحاة الكوفة الذين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل في سعة من الكلام، نحو: (زيدٌ قام) فإنّ تقديره: (قام زيدٌ).

— يرى بعض النحاة أن المفعول به عمدة في الكلام لا يصح حذفه إلا لدليل، ويرى بعضهم الآخر أن المفعول به فضلة .

— قد يأتي تركيب الجملة الفعلية بخلاف الأصل، كأن يتوسط المفعول به بين الفعل والفاعل، أو يتقدم على الفعل والفاعل معاً، ويكون التقديم والتأخير بين عناصر الجملة الفعلية جائزاً، ويكون واجباً .

— لم يرد في الديوان تقديم الفاعل على المفعول به وجوباً إذا خيف اللبس، وخفي الإعراب ولم توجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر، نحو: (ضرب موسى عيسى) .

— في جواز التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول به ، التزم الشاعر رتبة الأصل جوازاً ، ولم يخالف الرتبة الأصلية .

— لم يرد في الديوان تأخير المفعول به وجوباً عن العامل إذا وقع العامل صلة لموصول. نحو: (جاءني الذي أكرمتُ أباه) .

— لم يرد في الديوان وجوب توسيط المفعول به إذا كان الفاعل محصوراً بـ (إنما)، نحو: (إنما نال النجاح المُجدُّ) ، وجاء حصره بـ (إلا) فقط .

— لم يرد في الديوان تقديم المفعول به على الفعل والفاعل وجوباً عندما يكون

المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله. نحو: (إياك نعبد) ، أو أن يقع المفعول به بعد (فاء) الجزاء الواقعة في جواب (أما) الشرطية ، ظاهرة أو مقدرة وليس له منصوب غيره مقدم عليها .
— المخالفة مع الرتبة الأصلية في الجملة العربية يحقق لنا أغراضاً معنوية وبلاغية، ويكون أحياناً في الشعر لأجل الوزن والقافية .

— لم يرد حذف الفاعل في الديوان ، الذي لم يجيزه البصريون، وهو المذهب السائد ، وأجازته الكسائي، والذين قالوا بمنع حذف الفاعل استثناه في ثلاثة مواقع : إذا بني الفعل للمجهول، وأن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة وفعله مؤكد بنون التوكيد، ويحذف جوازاً إذا كان عامله مصدراً .

— تحذف الجملة الفعلية وجوبا ويبقى المفعول في أبواب عديدة ، منها النداء، والاختصاص ، والاشتغال، والنعت المقطوع في حالة نصبه، وفي حذف الجملة وإنابة المصدر عنها، وفي أسلوب الإغراء والتحذير، وقد ورد حذف الجملة وجوباً في الأبواب المذكورة ماعدا حذفها في أسلوب الإغراء والتحذير .

— في (كان وأخواتها) اسم الناسخ لا يتقدم على الفعل الناسخ مطلقاً، لأنه لو تقدم لصار مبتدأ، أما تقديم الخبر على الفعل الناسخ فيجوز، واختلفوا في خبر (ليس) ، وكذلك اختلف البصريون والكوفيون في الأفعال التي في أولها (ما) ، فذهب البصريون والفراء إلى منع ذلك، لأن (ما) لها صدر الكلام، وجوزه الكوفيون وابن كيسان ، وحثهم أن (ما) لزمّت الفعل فصارت كجزئه ، أما حكم التقديم والتأخير بين اسم الناسخ وخبره كحكم المبتدأ وخبره ، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر .

— في (إنّ وأخواتها) لايجوز تقديم الاسم أو الخبر على الحرف مطلقاً، وأنه يجب تأخير الخبر على الاسم إذا كان الخبر مفرداً أو جملة، وانه يجوز التقديم والتأخير بين الاسم والخبر إذا كان الخبر شبه جملة والاسم معرفة، وانه يجب تقديم الخبر على الاسم إذا كان الاسم نكرة والخبر شبه جملة، أو إذا كان في الاسم ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: (إنّ في الدار صاحبها) .

— أنّ (كاد وأخواتها) تختلف عما أجريت عليه (كان وأخواتها)، وهي أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، وشذّ أن يجيء خبرها جملة اسمية، وأنّ الخبر قد يتوسط بين الناسخ واسمه في بعض الحالات .

— ورد حذف المتعجب منه في الديوان بعد (ما) التعجبية، لدلالة الكلام عليه، نحو قوله:
نَدَى النَّسِيمُ فَمَا أَرْقَّ وَأَعْطَرَا وَهَفا الْقَضِيبُ فَمَا أَعْضَّ وَأَنْضَرَا
التقدير: (ما أرقه وما أعطره) و (ما أعضّه وما أنضره) .

— قد يفصل بين (ما) التعجبية وفعلها بـ(كان) الزائدة، ويقال: (ما كان أحسن زيدا)، للدلالة على المضي، ونحو قول ابن خفاجة: (وَمَا كَانَ أَشْهَى ذَلِكَ اللَّيْلَ مَرَقَدًا) .

— لم يخبر بالجملة الاسمية في فصل (كان وأخواتها) ولا في فصل (كاد وأخواتها) .

— لم يرد في الديوان تقديم أخبار الأفعال الناقصة عليها وهو جائز عند النحاة .

— ابتعد ابن خفاجة عن كل ما هو شاذ، فجاء شعره ملتزماً بالقواعد النحوية، وتراكيبه مطابقة لما نص عليه النحاة في كتبهم، ويرى الباحث أنه يمكن التمثيل بشعره .

واللهُ وليُّ النوفيق

الباحث: حسين أحمد ضو عبدالله ضو خليفة إبراهيم محمد البشري الأحمدى الترهوني

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم .
1. إحياء النحو وتجديده بين ابراهيم مصطفى وأمين الخولي ، الدكتور عبدالله أحمد خليل ، منشورات جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ليبيا ، ط 1 ، 1994 م .
 2. أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد نهج البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، 1957 م .
 3. إعراب القرآن الكريم وبيانه ، تأليف : الأستاذ محي الدين درويش ، اليممة للطباعة والنشر والتوزيع ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط 11 ، 2011 .
 4. إعراب القرآن للنحاس 1 / 32 وشرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم ، حققه وشرح شواهد الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط 1 ، 1998 .
 5. الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة ، أحمد هيكل ، القاهرة ، 1970 .
 6. الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي ، تح : عبد المعين الملوح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط 2 ، 1993 م .
 7. الأشباه والنظائر ، جلال الدين السيوطي ، تح : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط 1 ، 1999 م .
 8. الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 4 ، 1999 .
 9. الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 6 ، 1984 م .
 10. الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، دار الثقافة ، بيروت ، ط 3 ، 1971 م .

11. الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تح : جودة المبروك ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، د ت .
12. الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، د ط ، د ت .
13. البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي ، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم ، ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .
14. البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تح : أبي الفضل الدمياطي ، دار الحديث ، القاهرة ، د ط ، 2006 .
15. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن الربيع : عبدالله بن أحمد ، تح عيد الثبتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1986 .
16. التعريفات لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، تح : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 ، 1967 م .
17. الجملة الفعلية ، علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر ، ط 1 ، 2007 م .
18. الحذف في الأساليب النحوية ، الدكتور : ابراهيم رفيده ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ، طرابلس ، ليبيا ، ط 1 ، 2002 م .
19. الخصائص، لابن جني، تح: عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، دط، دت.
20. الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس، تح: عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف بيروت ، لبنان، ط ، 1993 م .
21. الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 4 ، 1986 م .
22. الكتاب لسبويه ، تح : عبدالسلام هارون، دار الجيل بيروت، ط 1، دت.
23. اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تح : فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، اردب ،الأردن ، ط 2 ، 1990 م .

24. المتبع في شرح اللمع ، لأبي البقاء العكبري ، تح : عبد الحميد الزوي ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط 1 .
25. المثل السائر ، ابن الأثير ، تعليق : أحمد الحوفي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط 2 ، د ت .
26. المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، اشراف : عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية ، طهران .
27. المفصل في صنعة الإعراب ، محمود الزمخشري ، عناية : علي بوملحم دار مكتبة الهلال بيروت ، ط 1 ، 1993 م .
28. المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، د ط ، د ت .
29. المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد ، تح : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1999 م .
30. المقرب لعلي بن عصفور ، تح : أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط 1 ، 1972 م .
31. النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط 5 .
32. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت .
33. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، القاهرة ، ط 5 ، 1967 .
34. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ، ط 5 ، 1966 .
35. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، عناية : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 6 ، 1980 م .

36. أوضح المسالك الى ألفية بن مالك ، لابن هشام ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، ط 5 ، 1989 م .
37. بغية الملتمس ، الضبي ، دار صادر بيروت ، 1957 .
38. تاريخ الأدب العربي ، عصر الدول و الإمارات الأندلسي ، شوقي ضيف .
39. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي ، تح : محمد كامل بركات دارالكتاب العربي ، 1967 م .
40. جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، دار الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 .
41. حاشية أبي العباس على شرح المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
42. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار الفكر، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1999 م .
43. دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق:الدكتور:عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ط 1، 2001 .
44. ديوان ابن خفاجة، شرح يوسف شكري فرحات، دار الجيل ، بيروت، د ط، د ت .
45. ديوان امرئ القيس ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 5 ، د ت .
46. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تح :أحمد الخراط ، دمشق ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، د ط ، د ت .
47. سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، دون تحقيق ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1982 م .
48. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دارالطلائع، القاهرة، مصر، د ط، د ت .
49. شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، د ط ، د ت .

50. شرح الأشموني لألفية ابن مالك تح : عبد الحميد السيد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر ، د ط ، د ت .
51. شرح التصريح على التوضيح ، لخالد الأزهرى ، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2000 .
52. شرح التسهيل لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجباني الأندلسي) تح عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر ، ط 1 ، 1990 .
53. شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تح : صاحب أبوجناح ، 1971 .
54. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، لأبن عصفور ، تح : د / صاحب أبوجناح ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان، ط 1 ، 1999م
55. شرح الحدود النحوية ، عبد الله الفاكهي ، تح : زكي فهمي الألويسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة .
56. شرح الرضي على الكافية ، تعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ليبيا ، ط 2 ، 1996 .
57. شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، د ط ، د ت .
58. شرح المقرب ، لابن عصفور الاشبيلي ، تأليف : علي محمد فاخر ، جامعة الأزهر الشريف ، ط 1، 1990، م .
59. شرح ديوان قيس بن الملوح ، شرح وتحقيق: رحاب عكاوي ،دار الفكر العربي، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1994 .
60. شرح شذور الذهب ، لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري ، ومعه منتهى الطلب بتحقيق شرح شذور الذهب ورحلة السرور الى إعراب شواهد الشذور، تأليف : بركات يوسف هبود ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 2003 م .

61. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تح : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العالي ، بغداد ، 1977 م .
62. شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، د ط ، د ت ، دون ناشر .
63. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، نشوان بن سعيد الحميري ، تح : حسين عبد الله العمري وآخرون ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 ، 1999 م .
64. ضرائر الشعر لابن عصفور ، تح : السيد ابراهيم ، دار الأندلس ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1982 م .
65. عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ ، لأحمد السمين الحلبي ، تح : عبد السلام التونحي ، دار اقرأ ، طرابلس ليبيا ، ط 1 ، 1990 م .
66. فقه اللغة وتاريخ الكتابة ، للدكتور عماد حاتم ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، ط 1 ، 1982 م .
67. في إعراب القرآن ، للدكتور :محمود أحمد نحلة ،كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، د ط ، 2004 م .
68. في النحو العربي ، نقد وتوجيه :الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط3، 1994 م .
69. لسان العرب لابن منظور ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط 3 ، 1994 م .
70. مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر الرازي، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه ، مصر .
71. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، جدة ، السعودية د ط ، د ت .
72. مفتاح العلوم ، يوسف السكاكي ، مطبعة مصطفى البابي ، مصر، ط 1 .
73. من أسرار اللغة ، ابراهيم أنيس، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط 7 ، 1985 م .
74. نحو اللغة العربية كتاب في قواعد النحو والصرف ، تأليف : الدكتور محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، ط 1 ، 1995 م .

75. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تح : عبد
الحميد هندراوي ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، تح : محمد باسل عيون السود
، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، ط 1، 2000 .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	المقدمة
1	التمهيد
2	أولاً حياة ابن خفاجة
4	شعره
4	وفاته
5	ثانياً معنى الجملة والكلام في اللغة
5	الجملة لغةً
5	الكلام لغةً
6	الجملة والكلام عند النحاة القدامى
7	حدود الجملة عند القدامى
7	حدود الكلام عند القدامى
8	الصلة بين الجملة والكلام
11	الجملة عند علماء العربية المحدثين
الفصل الأول : الرتبة في الجملة الاسمية	

14	مدخل
14	التقديم والتأخير
15	الجملة الاسمية
16	الرتبة بين المبتدأ والخبر
18	المبحث الأول : التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم المبتدأ وتأخير الخبر)
19	أولاً : إذا كانا معرفتين ولا مبين للمبتدأ من الخبر
23	ثانياً : إذا كان كل من المبتدأ والخبر نكرتين صالحتين للابتداء بهما وليس في الكلام قرينة لفضية أو معنوية تميز أحدهما من الآخر
24	ثالثاً : يجب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ
26	رابعاً : أن يكون المبتدأ محصوراً بـ (إلا) أو (إنما)
28	خامساً : أن يكون المبتدأ لفظاً من ألفاظ الصدارة
29	أ - المبتدأ (ما) الاستفهامية
30	ب - المبتدأ (مَنْ) الاستفهامية
32	ج - المبتدأ (ماذا) الاستفهامية

34	د - المبتدأ (أي) الاستفهامية
36	هـ - المبتدأ (مَنْ) الشرطية

38	و - المبتدأ (ما) التعجبية
41	ز- المبتدأ (كم) الخبرية
45	ح- يجب تقديم المبتدأ إذا كان بعد (أمّا) الشرطية والخبر مقترن بالفاء
47	ط - يجب تقديم المبتدأ إذا كان (اسم إشارة)
48	ي - يجب تقديم المبتدأ إذا كان مسبقاً بـ(رُبَّ)
50	ك - يجب تقديم المبتدأ إذا أفاد معني الدعاء
52	المبحث الثاني : جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر
53	مدخل
55	أولاً : الخبر شبه جملة (جار ومجرور والمبتدأ معرفة)
58	ثانياً:الخبر شبه جملة(الظرف وما أضيف إليه)والمبتدأ معرف بالإضافة

61	المبحث الثالث : مخالفة رتبة الأصل وجوباً(تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً)
62	1- إذا كان الخبر من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، كأسماء الاستفهام

62	أ - الخبر (أين) الاستفهامية
63	ب - الخبر (ما) الاستفهامية
65	2 - الخبر (شبه جملة) والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقديم الخبر
67	3 - أن يكون الخبر اسم إشارة للمكان
68	4 - أن يكون الخبر دالاً على التعجب
70	5 - يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ (أن) ومعمولها
72	المبحث الرابع الحذف في الجملة الاسمية
73	مدخل
73	شروط الحذف
74	أولاً حذف المبتدأ
74	1 - حذف المبتدأ جوازاً
75	أ - بعد القول
75	ب - في جواب الاستفهام
76	ج - الخبر صفة له في المعنى
76	د - إذا دل عليه دليل واستغني عنه للعلم به
77	ه - بعد فاء الجواب
78	2 - حذف المبتدأ وجوباً
78	أ - إذا كان خبره نعتاً مقطوعاً إلى الرفع للمدح أو الذم أو الترحم

79	ب - أن يكون المبتدأ بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين مفعوله بحرف جر
81	ج - يجب حذف المبتدأ إذا كان الخبر صريحاً في القسم
82	د - يجب حذف المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً نائباً عن فعله
83	ثانياً : حذف الخبر
83	1 - حذف الخبر جوازاً
83	أ - يحذف الخبر جوازاً إذا دل عليه دليل
84	ب - يحذف الخبر جوازاً بعد إذا الفجائية
85	2 - حذف الخبر وجوباً
85	أ - أن يكون الخبر كوناً عاماً والمبتدأ بعد (لولا) الامتناعية الوجودية
88	ب - أن يكون لفظ المبتدأ نصاً صريحاً في القسم
89	ج - أن يقع الخبر بعد اسم معطوف على المبتدأ بواو هي نص في المعية
90	د-أن يكون المبتدأ مصدراً وبعده حال سدت مسد الخبر وهي لا تصلح أن تكون خبراً
91	الفصل الثاني : الرتبة في الجملة الفعلية
92	مدخل
96	المبحث الأول : المطابقة مع الرتبة الأصلية
97	أولاً : تقديم الفاعل على المفعول به وجوباً
97	1— أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في

	أحدهما
98	2 – أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً و المفعول به اسماً ظاهراً
99	3 – أن يكون المفعول به محصوراً بـ (إنما)
101	4 – أن يكون المفعول به محصوراً بـ (إلا)
103	5 – يجب تقديم الفاعل على المفعول به إذا خيف اللبس، وخفي الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر
104	ثانياً : تقديم الفاعل على المفعول به جوازاً
105	ثالثاً : تأخير المفعول على الفعل وجوباً
105	1- أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً بعامله
106	2 – أن يكون العامل مسبقاً بـ (ما) النافية
108	3 – أن يكون العامل غير متصرف كفعل التعجب
110	4 – أن يقترن العامل بأداة شرط
111	5 – أن يقترن العامل بأداة استفهام
112	6 – أن يقترن الفعل بأداة من أدوات التحضيض
113	7 – أن يقع العامل صلة لموصول
115	المبحث الثاني : المخالفة مع الرتبة الأصلية
116	أولاً تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل وجوباً (توسطه بين الفعل والفاعل)
116	1- إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل والفاعل اسماً ظاهراً
118	2 – أن يكون الفاعل محصوراً بـ (إلا) مسبوقاً بالنفي أو

	ب—(إنما)
120	3 — أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به
122	ثانياً : تقديم المفعول به على الفاعل دون الفعل جوازاً
124	ثالثاً : تقديم المفعول به على الفعل و الفاعل معاً وجوباً
125	1— المفعول به اسم استفهام
126	2 — المفعول به اسم شرط
127	3 — المفعول به (كم) الخبـريـة
128	4— ان يكون المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله
128	5 — أن يقع عامل المفعول به بعد (فاء) الجزاء ، الواقعة في جواب (أمّا) الشرطية ، ظاهرة او مقدرة ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها
129	رابعاً : تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً جوازاً
131	المبحث الثالث : الحذف في الجملة الفعلية
132	أولاً : حذف الفعل
132	1— حذف الفعل جوازاً
133	2— حذف الفعل وجوباً
135	ثانياً : حذف الفاعل
136	1— إذا بني الفعل للمجهول
137	2— أن يكون الفاعل واو جماعة أو ياء مخاطبة وفعله مؤكد بنون التوكيد
138	3— يحذف الفاعل جوازاً إذا كان عامله مصدراً

138	ثالثاً : حذف المفعول به
141	رابعاً : حذف الجملة (الفعل والفاعل) وبقاء المفعول
141	1 – حذف جملة النداء
144	2 – النعت المقطوع في حالة نصبه
145	3– حذف الجملة في باب الاشتغال
148	4- حذف الجملة في باب الاختصاص
150	5 – حذف الجملة ونيابة المصدر عنها
153	6 – حذف الجملة في أسلوب التحذير والإغراء
156	الفصل الثالث : الرتبة في الجملة المنسوخة
157	المبحث الأول : الرتبة بين معمولي(كان وأخواتها)
158	مدخل
160	التام والناقص في هذا الباب
160	الجامد والمتصرف من هذه الأفعال
161	رتبة المبتدأ والخبر بعد دخول الأفعال الناسخة(كان وأخواتها)عليها
166	..أولاً : التزام رتبة الأصل جوازاً (تقديم الاسم وتأخير الخبر)
166	1– إذا كان الخبر مفرداً
167	2 – إذا كان الخبر شبه جملة والاسم معرفة
168	ثانياً : التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم الاسم وتأخير الخبر)

169	1 – يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر عندما يكون الخبر جملة فعلية رافعة لضمير الاسم
171	2 – يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إذا كان الاسم ضميراً متصلاً بالفعل الناسخ
172	3- يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر إذا وقع الخبر في الحصر
172	4- يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر عندما يحدث اللبس
173	ثالثاً: مخالفة الأصل جوازاً تقديم الخبر وتأخير الاسم (توسيط الخبر)
174	1 – إذا كان الخبر شبه جملة والاسم معرفة
175	2 – إذا كان الاسم مصدراً مؤولاً
175	رابعاً : مخالفة الأصل وجوباً ، تقديم الخبر وتأخير الاسم (توسيط الخبر وجوباً)
176	1 – أن يكون الاسم نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجزوراً متقدماً عليها
177	2 – أن يكون الاسم مقروناً بـ (إلا) أو في معنى المقرون بها
177	3 – أن يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر
178	المبحث الثاني : (إن وأخواتها)
179	مدخل
184	أولاً : التزام رتبة الأصل وجوباً (تقديم الاسم وتأخير الخبر)
184	1- إذا كان الخبر مفرداً

185	2- إذا كان الخبر جملة فعلية
186	3 - إذا كان الخبر جملة اسمية
187	ثانياً : جواز التقديم والتأخير بين الاسم والخبر
188	ثالثاً:مخالفة الأصل وجوباً تقديم الخبر وتأخير الاسم (توسط الخبر وجوباً)
190	المبحث الثالث: كاد وأخواتها
191	مدخل
194	التام والناقص من هذه الأفعال
195	جواز النقصان و التمام
195	المتصرف من هذه الأفعال وغير المتصرف
195	اقتران خبر (كاد) وأخواتها بـ(أن)
196	رتبة المبتدأ والخبر بعد دخول (كاد) وأخواتها عليها
199	أولاً : الموافقة مع الرتبة الأصلية (تقديم الاسم وتأخير الخبر)
202	ثانيا :المخالفة مع الرتبة الأصلية تقديم الخبر وتأخير الاسم(توسط الخبر)
204	الخاتمة
209	الفهارس العامة